

مفارقة المثقف الفلسطيني: كامل الباشا وBDS

رولا سرحان

على أية حال يبقى من الضرورة بمكان الإشارة إلى أمور هامة أبرزها:

- موقف وزارة الثقافة الضعيف والمتأخر لدرجة الغياب عن كل حالة الجدل، حيث كان من المفترض أن تكون الجهة المسؤولة عن الأمر وخاصة وأنها راعية مهرجان FILM LAB، فهذه سقطتها الثانية في شبهات تطبيعية، لأنها تحتفي بالفلسطينيين الحاصلين على جوائز دون التدقيق والتمحيص في الأمر، ففي مرة سابقة احتفت وكرمت صاحب رواية "مصائر: كونشيرتو الهولوكوست والنكبة"، ريعي المدهون، والذي فاز بجائزة البوكر فدعته ليكون ضيف شرف في معرض فلسطين الدولي للكتاب عام 2016، وهو الكاتب الذي احتفى بالجلاد الإسرائيلي وسخف الضحية الفلسطيني، والذي كنا كتبنا مقالا مفصلا بشأنه.
- لكل الذين كانوا ضد منع الفيلم بحجة "حرية الرأي والتعبير" نشير إلى أن المنع لا يعني الحجب، فبإمكان عشاق الدويري مشاهدة الفيلم عبر الإنترنت، فلم يجرموا من التمتع بمزايا المخرج الذي بنى سيرته الذاتية مجسداً دونية العربي، لذلك وجب التنويه إلى أن هنالك شعرة رفيعة ودقيقة بين حرية رأي والتعبير وبين حماية الثقافة الوطنية تحت الاحتلال، وهنا نعود لأهمية عملية صناعة القرار في المواقف التي تقتضيها، وتحمل المسؤوليات وتبعات القرار المتخذ والتي لم تكن وزارة الثقافة على قدرها فكان على قدرها وأكثر رئيس بلدية رام الله، رغم الاستدراك المتأخر نوعاً ما.
- أما فيما يتعلق بموقف كامل الباشا، فكان بإمكانه أن يكسب قلوبنا جميعاً، لو لم تأخذه العزة بالإثم، ولو قال إنه يلتزم بموقف حركة المقاطعة الذي طالب بوقف عرض الفيلم إلى أن يتم التوصل إلى صيغة جموعية مشتركة بشأن كيفية التعامل مع "القضية 23"، لكنه، وعلى ما يبدو، أثر الاحتفاء بنفسه، وبجائزته، فهيناً له جائزة الدويري.

كان مفاجئاً موقف كامل الباشا الذي أعلن في بيان صادر عنه اثر منع عرض فيلم زياد دويري (القضية رقم 23) في قصر رام الله الثقافي، أنه سيقاطع BDS وأنه يدعو إلى تشكيل كيان مناهض لها، واستحضرت فوراً ما قام به المخرج البريطاني كين لوتش الذي قام بالتبرع بإيرادات فيلمه "I, Denial Blake" لصالح حركة المقاطعة BDS، إثر علمه بقيام شركة التوزيع التي يتعامل معها بتوقيع عقد مع جهات اسرائيلية دون استشارته خاصة وأنه من أكبر المناهضين لسياسة إسرائيل، وهو الذي فاز بالسعفة الذهبية في مهرجان كان السينمائي فقام في اليوم الثاني بنشاط ضد سياسات الاحتلال لأنه كان يعلم أن كل وسائل الإعلام ستكون مسلطة عليه، فأراد أن يخدم القضية الفلسطينية.

ذلك هو ممكن المفارقة، ليس بالضرورة أن تكون فلسطينيا كي تستطيع أن تكون صاحب موقف فيصل عندما يستلزم الأمر ذلك، فـ "كين لوتش" بالنسبة لي، وفي هذا الموقف تحديداً، فلسطيني أكثر من الكثير منا، لأنه عبر بموقف واضح وصريح عن مبادئه تمام مثلما عبر الفلسطيني عن نفسه.

فدعوة الباشا لمقاطعة BDS، لن تخدم أحداً سوى الاحتلال، وخاصة أنها الجهة التي أوجعته طوال السنوات الماضية فحشدت كل طاقاتها في كل مكان لمواجهة تأثيراتها التي باتت توتّي نتائج باهرة رغم كل القيود والتضييق التي يفرضها عليها الاحتلال. أما الادعاء بأن حركة BDS تخبطت، وكانت مزاجية في التعامل مع قضية عرض الفيلم، فأعتقد أن الأمر صحي للغاية، لأنه يأتي في سياق من التطور، والنمو، والحراك، والحركة، فنحن مجتمع حي، نراقب ونرى ونقيم، حتى وإن أراد البعض منا دعشتنا أو طلبتنا، كي يظهر بمظهر "المثقف العضوي المستبد به" أو حتى ليظهر كامل الباشا بمظهر الفنان التنويري الليبرالي، المقموع من جهات فتوية تحاربه وتحارب نجاحه الذي لم نسمع به لولا زياد الدويري.

الدولة تعطي
امتيازات احتكارية
للقطاع الخاص
لتشجيع الاستثمار
المحلي وجذب
استثمارات أجنبية

غياب المساءلة والمحاسبة تجاه
التجاوزات القانونية التي تحصل
في عمليات النقل والانتداب
والإعارة

05

أزمة الكهرباء في قطاع غزة
وتداعياتها الاجتماعية الاقتصادية
تفرض نفسها على طاولة
المصالحة الوطنية بعد أن وصلت
مرحلة أصبحت فيها الحياة غير
ممكنة

08

إبراهيم سرحان وقصته مع السينما
الفلسطينية

12

جنيهاً عكلاً الاتجاهات



جواب



الجنيه
الفلسطيني

جوال، بالتل، دولي
الشبكات المحلية الأخرى

أفضل
سعر






للإشتراك اتصل مجاناً 15129

الجهة التي تطلب (033) أو تواصل معنا على Online Chat @ www.jawab.com كل يوم جديد

ملف العدد

الباحث الاقتصادي مسيف مسيف (للحدث):

الدولة تعطي امتيازات احتكارية للقطاع الخاص لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب استثمارات أجنبية

حقوق الامتياز الاحتكاري مُنحت بناء على اتفاقيات ما بين السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص ونُظمت على أساس قوانين خاصة بطبيعة العمل التجاري

معاملة الشركات التي تتمتع بحق الامتياز التجاري معاملة الشركات التي تتمتع بحق الامتياز الإداري والاحتكار لفترة معينة

غياب النص القانوني المتعلق بحقوق الامتياز سواء كان الامتياز احتكاريًا أو تجاريًا

لم يصادق على مسودة قانون منح الامتياز التي وضعت عام 2005 وجميع عقود الامتياز الممنوحة كانت بموجب قوانين مختلفة تخص الهيئات والإدارات التي تم إنشاؤها

بعض الامتيازات التجارية كانت تعامل معاملة الاحتكار من حيث نسبة ضريبة الدخل المطبقة عليها



طالب باحث اقتصادي فلسطيني الحكومة بمراجعة سياستها الاستثمارية تجاه الامتيازات التجارية، ووضع آلية واضحة في التعامل مع الامتياز التجاري في ظل غياب قانون الامتيازات، والعمل على إصدار القانون المهم، مشددًا على أهمية تنظيم السوق الفلسطينية فيما يخص الامتيازات التجارية.

خاص- الحدث

الشركات الاحتكارية في السوق الفلسطينية بشكل قانوني واضح، وكذلك تعريف الامتياز الاحتكاري. وحث القطاع العام الفلسطيني على تبني آلية لرعاية مصالح أصحاب الامتياز التجاري، مع إمكانية إجراء دراسة حول السياسات الاستثمارية الممكنة تجاه تلك الامتيازات، وما هي المنافع المحمودة لها.

تشابه يمكن أن يقع بين حق الامتياز الإداري وبين الاحتكار لا ينطبق على حق الامتياز التجاري. ودعا إلى ضرورة صياغة تشريع يلبي احتياجات الامتياز وتعريفه؛ وذلك لتمكين بيئة الأعمال الفلسطينية، الأمر الذي يعدّ جزءًا مهمًا من عملية تنظيم السوق. وضرورة تحديد وتعريف

ويؤكد مسيف مسيف الباحث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) خلال مقابلة خاصة (بالحدث)، أن حق الامتياز التجاري يختلف اختلافًا كليًا عن حق الامتياز الإداري (الاحتكاري) وكذلك عن الاحتكار، وأي

TNB الوطني
THE NATIONAL BANK | البنك الوطني

حَيَاتِي | برنامج
المرأة الفلسطينية

توفيرك مع حَيَاتِي

الجائزة الكبرى



بيت وراتب وسيارة



انضمي لبرنامج حَيَاتِي من البنك الوطني، وافتحي حساب توفير بقيمة \$300 أو ما يعادلها بالعملات الأخرى لتدخلي السحب على:

- 10 أونصات ذهب (أونصة ذهب شهرياً لفائزة واحدة)
- طقم الماس لفائزة واحدة في شهر 2018/1
- الجائزة الكبرى: شقة في منطقة سكن الفائزة + سيارة + راتب شهري بقيمة \$500 لمدة 20 عام، ويتم السحب على الجائزة الكبرى نهاية الحملة في شهر 2018/7

عند فتح حساب توفير جديد، سيقوم البنك الوطني بالتبرع لصالح مركز دنيا التخصصي لأورام النساء. يمكنك الاستفادة من منتجات وخدمات برنامج حَيَاتِي الأخرى، والتي تشمل الحساب الجاري، دفتر شيكات وبطاقات بتصميم خاص لك، بالإضافة إلى باقة من القروض التي صممت خصيصاً لتلبي احتياجاتك المالية.



طقم الماس



10 أونصات ذهب

التجارية».

معاملة الجهات الرسمية في السلطة الوطنية للائتمياز التجاري ووجهة نظر بعض أصحاب الائتمياز التجاري

ويرى الباحث مسيف، أن الإشكالية الثالثة لموضوع الائتمياز التجاري، تظهر في عدم الوضوح وتحديد كيفية التعامل مع الاحتكار والائتمياز التجاري من قبل الجهات الرسمية ذات العلاقة، وبالمقابل أيضاً عدم الاستجابة من الجهات الرسمية لمطالب بعض شركات القطاع الخاص التي تتمتع بامتياز تجاري ممنوح لها من قبل الشركة الأم.

وفي هذا السياق، يؤكد مسيف، أنه تبين أن الموظفين المختصين في ضريبة الدخل في وزارة المالية حتى بداية عام 2017 لا يعملون وفقاً لقانون واضح ومكتوب بين أيديهم، وأن آلية العمل كانت وفقاً للتعليمات الصادرة من المسؤولين في الوزارة، وأن الموظف لا يوجد بين يديه شيء مكتوب وواضح بخصوص التفريق بين الشركات الاحتكارية والائتمياز التجاري، وأنهم كانوا يطبقون نص المادة المذكورة في تعديلات قانون ضريبة الدخل عام 2015، بناءً على تعليمات الوزارة.

ويقول: «استمر ذلك النهج حتى الآن، وتم وقف العمل بمعاملة الشركات الاحتكارية أيضاً بموجب تعليمات من داخل الوزارة (تعليمات مدير عام ضريبة الدخل). وقد أوضح مدير عام ضريبة الدخل أن وزارة الاقتصاد هي الجهة المسؤولة عن تعريف وتوضيح الائتمياز التجاري بشكل رسمي وقانوني، وأن ما قمنا به من تحديد للائتمياز التجاري في كيفية تعامل تعديلات ضريبة الدخل معه كان وفقاً لاجتهاد الوزارة، وبحسب ما هو متبع عالمياً، على أن الائتمياز الاحتكاري الذي يخضع لشريحة ضريبة دخل مرتفعة هو فقط ما يتم منحه من قبل الحكومة، لذلك تم إخراج الائتميازات التجارية من هذه الشريحة المرتفعة».

ويشير مسيف، إلى إقرار مسؤول الملكية الفكرية في وزارة الاقتصاد بوجود إشكالية واضحة في التمييز بين الائتميازات، وأن هذا الموضوع من المهم إثارته وطرحه على الطاوله، وبخاصة أن الائتمياز التجاري ذو علاقة وثيقة بالملكية الفكرية والصناعية والعلامات التجارية، لذلك لا بد من وضع قواعد وأسس للتمييز بين هذه الأنشطة.

وأكد مسيف، أن مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار أفاد أنه لم يتلق أية تعليمات أو قوانين واضحة تميز بين الأنواع المختلفة من الائتميازات، وأنهم يتعاملون مع الشركات جميعها بالطريقة نفسها، وأن آلية احتساب الإعفاء تكون مسؤولية وزارة المالية بحسب تصنيف كل شركة لدى وزارة المالية من حيث الشريحة التي تخضع لها.

وقال مسيف: «من خلال مقابلة مسؤولين من القطاع الخاص، تبين أنهم قاموا بتقديم مطالبات رسمية لمعاملتهم مثل باقي الشركات العادية ضمن شريحة ضريبة دخل 15%. وقد جاءت استجابة وزارة المالية متأخرة، وأنهم لا يزالون يطالبون بفرق ضريبة الدخل المدفوعة (5%)، ولكن لم يتم دفع هذا الفارق حتى الآن».

بحقوق الائتمياز، سواء كان الائتمياز احتكاريًا أو تجاريًا، وذلك على الرغم من الدعوة الصريحة والواضحة في القانون الأساسي الفلسطيني، وأن حقوق الائتمياز الاحتكاري منحت بناءً على اتفاقيات ما بين السلطة والقطاع الخاص، ونظمت على أساس قوانين خاصة بطبيعة العمل التجاري، مثل قانون الاتصالات وغير ذلك. لكنه يقول: «ما يهمنا هو حقوق الائتمياز التجاري بالتحديد، والتي غيبت من القوانين على الرغم من أن القانون الأساسي طالب بتحديد قواعدها».

الإشكالية التطبيقية وتنظيم السوق

ويرى مسيف، أن الإشكالية في السوق الفلسطينية تظهر بشكل أساسي في تطبيق بعض السياسات الضريبية على الائتمياز التجاري في إطار الائتمياز الإداري الاحتكاري، «وهذا الوضع لا يتوافق مع السياسات التي تقوم بها الدول الأخرى بتشجيع الائتميازات التجارية وإعطاء تسهيلات خاصة لهم؛ بهدف جذب الاستثمارات وتشغيل الأيدي العاملة».

يقول مسيف: «قياساً على ما يتم تطبيقه في فلسطين فإن أهم مشكلة تواجه توسع مفهوم الائتمياز التجاري أنه تم التعامل في الفترة ما بين 2015 وبداية عام 2017 مع الشركات ذات الائتمياز التجاري كما لو أنها شركات تمارس نشاطاً احتكاريًا في فلسطين، وهذا واضح من خلال تطبيق الشريحة الأعلى من ضريبة الدخل بنسبة 20% على شركات حصلت على امتياز تجاري بالتساوي مع شركات الائتمياز الاحتكاري. إذ نصت المادة (5) من قرار بقانون رقم (5) لسنة 2015، بشأن تعديل قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011 بتعديل الفقرة (2) من المادة (16) من القانون الأصلي، لتصبح على النحو الآتي: «تستوفي الضريبة على الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص معنوي بنسبة (15%) باستثناء شركات الاتصالات وتلك التي تتمتع بامتياز أو احتكار في السوق الفلسطينية بحيث تخضع لنسبة 20%».

وبذلك؛ فإن الباحث مسيف، يؤكد أنه تمت معاملة الشركات التي تتمتع بحق الائتمياز التجاري معاملة الشركات التي تتمتع بحق الائتمياز الإداري والاحتكار لفترة معينة، ويقول: «هذا يعكس إشكالية في النظرة إلى هذه الشركات على أنها شركات احتكارية مدرة للدخل (الخزينة). ولكن بعد تصويب هذا الوضع لم يتم التعامل مع الائتميازات التجارية من منظور استثماري بدليل عدم وجود حوافز خاصة بها، وهذا يؤدي إلى تقويض تشجيع المشاريع الصغيرة التي تعتمد على حق الائتمياز التجاري، وهذا يتعارض مع أفضل الممارسات المعمول بها في الدول الأخرى سواء الجوار أو في العالم، حيث يتم تبني مفهوم تشجيع وتعزيز وتيسير الوصول لإبرام عقود الائتمياز التجاري للشركات الصغيرة والمتوسطة».

ويقول مسيف: «إننا في فلسطين ما زلنا لم ننظم الإطار القانوني والتنظيمي للائتميازات التجارية ولم تحدد الهوية السوقية لها، ولم نعدّها ضمن السياسات الاستثمارية. مع عدم الإغفال إلى أن السلطة الفلسطينية قد أصدرت قانوناً عام 2000 والمتعلق بتنظيم الوكالات، إلا أن هذا القانون لم يتطرق إلى الائتميازات

بهدف تصويب الإشكاليات القانونية والإجرائية في التعامل مع الائتمياز التجاري. وكذلك معرفة مدى الاستفادة من تشجيع الائتميازات التجارية لتعزيز الفرص الاستثمارية والتشغيلية، وخاصة أن جزءاً من القطاع الخاص أبدى تحفظاته على السياسة الضريبية التي كانت متبعة سابقاً تجاه منشأتهم التي تتمتع بامتياز تجاري».

ويبين مسيف، أن بعض هذه الائتميازات التجارية كانت تعامل معاملة الاحتكار، من حيث نسبة ضريبة الدخل المطبقة عليها، بناءً على تعديلات ضريبة الدخل عام 2015، الذي أخضع الشركات الاحتكارية لنسبة 20% بدلاً من 15%، وقد تم تطبيق هذه النسبة على بعض شركات الائتمياز. ولكن في بداية عام 2017 تم إصدار تعليمات من وزارة المالية بتصويب هذا الوضع من خلال تطبيق نسبة 20% فقط على الائتميازات الاحتكارية الممنوحة من قبل الحكومة فقط.

إشكالية الائتمياز التجاري والاحتكاري في فلسطين

الإشكالية القانونية

ويعد مسيف، التفرقة ما بين حق الائتمياز التجاري والائتمياز الإداري (الاحتكاري) موضوعاً حيويًا، وله أبعاد تطبيقية على مستوى تنفيذ السياسات الاقتصادية والتجارية والضريبية، وهذا الأمر واضح من الناحية العملية للحكومات المتعاقبة على فلسطين، فقد كان هناك العديد من الائتميازات الممنوحة من حكومة الانتداب البريطاني. كما منحت الحكومة الأردنية أثناء حكمها للضفة الغربية عقود امتياز للمرافق العامة بناءً على المادة 117 من الدستور الأردني الذي نص على وجوب إصدار قوانين خاصة تنظم حقوق الائتمياز.

وفيما يخص فترة ما بعد عام 1994 (فترة السلطة الوطنية الفلسطينية) يقول مسيف: «وضع القانون الأساسي الفلسطيني المعدل في المادة 94 عام 2003 الإطار الدستوري لعقود الائتمياز بضرورة تحديد القواعد والإجراءات الخاصة بمنح الائتمياز عبر قانون يصدر عن المجلس التشريعي، وفي عام 2005 وضعت مسودة قانون منح الائتمياز، ولم يصادق عليها حتى يومنا هذا».

ويرى مسيف، أن جميع عقود الائتمياز الممنوحة كانت بموجب قوانين مختلفة تخص الهيئات والإدارات التي تم إنشاؤها، ففي قطاع الكهرباء والطاقة منحت العقود على أساس قانون إنشاء سلطة الطاقة، وفي قطاع المياه بناءً على إنشاء سلطة المياه. منوهاً إلى أن هذا القانون لم يتحدث عن امتيازات، بل عن إعطاء تراخيص عبر نظام يصدر عن سلطة المياه، وفي قطاع الصناعة تعطى الامتيازات بناءً على قانون المدن الصناعية الحرة، وقطاع الاتصالات بناءً على قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويقول مسيف: «العديد من عقود الائتمياز أيضاً منحت على شكل رخصة بناءً على اتفاقيات ما بين السلطة الفلسطينية/ الوزارة وبين المستفيد مثل اتفاقية (بالتل) بإعطاء رخصة إنشاء وإدارة وتشغيل اتصالات الهاتف الثابت والجوال».

ويؤكد مسيف، غياب النص القانوني المتعلق

ويعد مسيف، الامتيازات والاحتكارات أحد الوسائل المهمة التي تلجأ إليها الدولة للتدخل بتنظيم سير الحياة الاقتصادية والتجارية، وذلك لعدة أهداف، منها: تنمية القطاعات الاقتصادية (الخدمية والإنتاجية)، تنشيط الحركة التجارية، زيادة إيرادات الدولة، تقديم الخدمات والسلع للمجتمع بكفاءة.

ويؤكد الباحث، لجوء الكثير من الدول إلى ضبط الاحتكارات التي تحد وتعيق التطور الاقتصادي، بخاصة أن النظريات الاقتصادية كافة بينت مدى الضرر الذي تسببه الاحتكارات بسبب غياب المنافسة، وذلك باتباع نهج الخصخصة واستخدام الامتيازات التجارية، والاحتكارات الامتيازية بدلاً من الاحتكار الكامل لجهة محددة.

ويقول مسيف: «تم وضع ممارسات فضلى للائتميازات؛ لتنظيم الحياة التجارية والاقتصادية، بما لا يحدث ضرراً للأسواق والمجتمع. ولا يزال الكثير من المجالات التجارية والاقتصادية تنظم وتدار عبر الامتيازات والاحتكارات في معظم الدول، بالإضافة إلى الخصخصة التي يتفاوت مداها من دولة إلى أخرى. ويمكن القول إنه لا توجد دولة سواء كانت نامية أو متقدمة تخلو من التعامل مع الامتيازات والاحتكارات».

فشل اقتصاد السوق في إنتاج بعض السلع والخدمات ينشئ الامتيازات

ويرى مسيف، أن الامتيازات بأنواعها التجارية والاحتكارية كافة تنشأ نتيجة فشل اقتصاد السوق في إنتاج بعض السلع والخدمات، إذ تقوم الدولة بالتدخل المباشر من خلال إعطاء امتيازات احتكارية للقطاع الخاص لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب استثمارات أجنبية، أو أنها تقوم بإنشاء احتكار يتم إدارته من قبلها أو بإحالتها للقطاع الخاص وفقاً لشروط محددة. ويتم إعطاء تسهيلات ومحفزات بمجرد إعطاء حق حصري لجهة معينة بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة ما.

ويبين مسيف، إلى أنه يمكن التمييز بين نوعين من الاحتكارات من حيث الهدف، الأول: الاحتكار الذي يهدف إلى زيادة إيرادات خزينة الدولة، وهذا تتم إدارته والتحكم به من قبل الدولة، مثل استغلال منتجات المصادر الطبيعية. الثاني: الاحتكارات المدارة (الامتيازات الاحتكارية) المتعلقة بمصلحة المجتمع ككل، والتي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات يصعب على الدولة إنتاجها لأسباب تتعلق بالإدارة والكفاءة والتكلفة، وهذا يعني أن أطرافاً أخرى غير الدولة توكل إليها مهمة إنتاج السلع والخدمات، مثل إنتاج وتوزيع الكهرباء، السكك الحديدية، مشاريع البنية التحتية، وغير ذلك من المشاريع التي تخدم عامة المجتمع، وهذه عادة تدار عبر عقود امتيازية احتكارية تمنح من قبل الدولة.

آلية التعامل مع الامتيازات والاحتكارات في الحالة الفلسطينية

وقال مسيف: «تهدف آلية التعامل مع الامتيازات والاحتكارات في الحالة الفلسطينية، إلى تنظيم الأسواق ومعرفة مدى مواءمة القوانين والسياسات الضريبية لهذه المفاهيم، وذلك

إعارة موظفين على مشاريع ممولة من جهات مانحة وتنفيذ لدى الدوائر الحكومية

غياب المساءلة والمحاسبة تجاه التجاوزات القانونية التي تحصل في عمليات النقل والانتداب والإعارة

قيام الإدارة أو المسؤول المباشر بنقل الموظف بعد أسبوع من ترقيته هو تعسف (عقوبة إدارية مقنعة) الكثير من قرارات محكمة العدل العليا تؤكد أنّ النقل بدافع العقوبة الإدارية هو تعسف باستعمال السلطة بالقانون تنعدم الهفوات وبالفصل بين السلطات يندم الاستئساد على المسميات الوظيفية استقلالية القضاء تقودنا إلى كل التنحي والتخلي والتصفي من كل الأمراض

ومن بين مخاطر النقل والانتداب التي أكد وجودها الدكتور طه: «بعض الخروقات القانونية في عدم الالتزام بالضوابط الناظمة للنقل والانتداب والإعارة، والإشكاليات التي تركّزت في عمليات النقل الوظيفي، باعتبار أنّ بعضها كانت جبرية، ولا تستهدف تحقيق المصلحة العامة، وقد تكون أحياناً في صورة إجراء تأديبي، وبالتالي محكمة العدل العليا نظرت في بعض القرارات وأرست بعض المبادئ فيما يتعلق بالنقل الوظيفي».

ويؤكد الدكتور طه، أنّ القانون يضع للانتداب ضوابط لفترات زمنية معينة، وقال: «لا يجوز إعادة انتداب الموظف في فترة معينة، إلا بعد مرور مدد زمنية محددة يتم الانتداب إلى جهات حكومية فقط، ولكن هناك حالات تمت لجهات غير حكومية، وهناك حالات إعارة تمت على مشاريع ممولة، كما حصل في هيئة المدن والمناطق الصناعية، وبالنتيجة فإنّ النقص التشريعي في هذا المجال قد يستغل أحياناً لممارسة بعض الخروقات».

وقال محمد مناصرة- مستشار قانوني في ديوان الرقابة الإدارية والمالية: «من ضمن أكثر الأمور جدلاً كانت الإعارة لمشاريع ممولة، ففي حين كان الموظف يتلقى راتباً يتراوح بين 4-5 آلاف شيقل، فإنه يتحول على مشروع؛ ليحصل على راتب يتراوح ما بين 10-6 آلاف دولار. وعدنا هذا المشروع إيراداً للسلطة، وهو من إيرادات السلطة، ويجب أن يسجل في الخزينة العامة ويدرج ضمن الموازنة العامة، فكيف يمكن أن يتم التحويل عليه، فهو ليس مؤسسة عامة أو حكومية. لذلك تمت مراسلة مجلس الوزراء وصدر قرار بعدم الإعارة على المشاريع، وموضوع الإعارة والندب في نص المادة واضح بأنه الاقتصاد في النفقة والمصلحة العامة هي أساس النقل والإعارة».

النقل والانتداب والإعارة في الوظائف المدنية والعسكرية

وعلى الرغم من عدم وجود سياسات رسمية مكتوبة، فإنّ الدكتور طه، يرى أنّ هناك بعض الممارسات العملية التي تؤكد التدوير الوظيفي في الجهاز القضائي، والنيابة العامة،

واحدة من أكثر القضايا أهمية لتداعيات المصالحة الفتاوية الحمساوية على الوظيفة العمومية المدنية والعسكرية، النقل والانتداب والإعارة، وإن كانت موجودة أصلاً، لكن من المتوقع إجراء حالة تنقلات وانتدابات كبيرة في القطاعين المدني والأمني؛ نظراً لاستيعاب عشرات آلاف الموظفين المحسوبين على (حماس) ضمن كادر حكومة الأمر الواقع في قطاع غزة.

خاص - الحدث

التي تصدر عن الإدارة بشكل عام قرارات إدارية مسببة تسبباً كافياً وواضحاً وشفافاً ومكتوباً على أساس أن يكون القرار مستنداً على أسس قانونية واضحة وسليمة، والتوقف عن إصدار قرارات النقل إلى ديوان الموظفين العام، خاصة أنّ سندها القانوني غير واضح، والالتزام بالقواعد المتعلقة بقانون الخدمة المدنية، سواء من حيث الجهات التي يتم الانتداب لها أو الجهات التي تتم الإعارة لها، والمدد الزمنية المتعلقة بذلك.

وعلى صعيد القطاع العسكري، تزداد المطالبة بإكمال المنظومة التشريعية المتعلقة ببعض الأجهزة الأمنية، وإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة في قوى الأمن؛ وذلك لسد بعض جوانب النقص الواردة في القانون، وإقرار الهياكل التنظيمية المتعلقة بالأجهزة الأمنية على أساس أن تتم عمليات النقل والانتداب والإعارة وفق الهيكلية المقررة والمعتمدة، وأن يتم تقنين الفرز الحاصل في الأجهزة الأمنية قدر الإمكان، خاصة لغياب الإطار القانوني الناظم له.

إعارة موظفين على مشاريع ممولة من جهات مانحة

وفي هذا السياق، كشف الباحث الدكتور عبد الرحيم طه، عن مخالفة قانون الخدمة المدنية في إعارة موظفين على مشاريع ممولة من جهات مانحة، وتنفيذ لدى الدوائر الحكومية، مع أنّ هذه المشاريع لا تعدّ من الجهات التي حددها القانون في الإعارة، الأمر الذي ينطوي على محاباة واستغلال للموقع الوظيفي.

ومن خلال استقراء الواقع العملي لحالات النقل والانتداب والإعارة سابقاً، فإنّه من المتوقع أيضاً أن تزداد مظاهر الخلل فيها، والمتمثلة (بحسب باحثين وقانونيين ومراقبين) بعدم الالتزام بسحب الامتيازات الوظيفية لبعض موظفي القطاع العام بعد نقلهم من مراكز عملهم إلى ملاك ديوان الموظفين العام، وذلك على اعتبار أنّ تلك المزايا مقترنة بالعمل الفعلي، نقل بعض الموظفين من مكان لآخر دون أن يتم التعديل على بدل المواصلات الثابتة لهم بالتخفيض، وأثر ذلك على هدر المال العام، واستخدام مصطلح غير موجود من الناحية القانونية وهو (الفرز)؛ وذلك من خلال قيام رؤساء الأجهزة الأمنية بفرز موظفين للعمل في أجهزة أمنية أخرى، وفرز موظفين من المؤسسات المدنية للعمل في الأجهزة الأمنية، بالإضافة وجود بعض حالات تم فيها فرز لبعض الموظفين من أمنيين أو مدنيين للعمل لدى الفصائل أو لدى شخصيات وطنية أو مؤسسات غير حكومية.

وكلما تمّ الاقتراب من اتمام المصالحة ازدادت المطالبات لإدماج سياسة الانتداب والإعارة الوظيفي ضمن الخطط والسياسات الوطنية، وإقرار قانون خاص بالتدوير الوظيفي باعتباره أحد القوانين المنفذة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والعمل على إجراء تدوير وظيفي لبعض الموظفين الذين يشغلون وظائف حساسة، لأنه يخشى من بقاء الموظفين فترة طويلة في استغلال مواقعهم الوظيفية، وبالتالي ارتكاب أعمال فساد، وأن تصبح القرارات الإدارية



عبد الله نواضة



الدكتورة نجاة أبو بكر



الدكتور عبد الرحيم طه

والحالات التي تم نقلها بقرار رئاسي إلى ديوان الموظفين العام لا تتجاوز 5 حالات، وتم إيقاف بدل التنقل الثابت لهم».

غياب المساءلة والمحاسبة تجاه التجاوزات القانونية

وبينما أكد طه، غياب المساءلة والمحاسبة تجاه التجاوزات القانونية التي تحصل في عمليات النقل والانتداب والإعارة، منوهاً إلى أنه لم يتم العثور على أي قضية جرى التحقيق فيها، أو تحويلها لمحكمة جرائم الفساد بخصوص مخالفات قانونية واستغلال النفوذ الوظيفي لدى قرارات النقل والانتداب والإعارة.

فإن مجدي أبو زيد - المدير التنفيذي لائتلاف (أمان)، يرى أنه رغم التحسن «إلا أن هناك بعض الإشكاليات ما زالت قائمة، فما زال الشعور من أن الانتداب يتم للتهرب من الدوام، وأحياناً يتم على جهات غير الجهات التي أناط فيها القانون أو سمح فيها، وأحياناً يحصل الانتداب خارج إطار الوظائف أو قانون الخدمة المدنية، على جهات خارجية تماماً مثل منظمة التحرير أو أعضاء لجنة مركزية، وأحياناً يتم الانتداب على جهات أصلاً لا يتم فيها الدوام، وحتى حينما ينتهي الانتداب لا يرجع الموظف لمكان وظيفته الأصلي».

ويقول أبو زيد: «قد يكون النقل بطلب أو بحاجة أو عقاب، والتدوير أحياناً يحصل دون نقاشات داخلية حولها، ونطالب بالتدوير لأنه أمر صحي ولأسباب تتعلق بزيادة المهارات والقدرات، أو حتى للحد من المحسوبية والواسطة والعلاقات الشخصية التي يمكن أن تتشكل ما بين الموظف وما بين الناس الذين يحصلون منه على الخدمات، ونرى في النقل أحياناً جوانب فيه سوء استغلال لسلطة أو لصلاحيات عقابية».

لكن مناصرة يقول: «أكثر ما هو مزعج في الوظيفة العامة هو موضوع النقل، وهو يستخدم ويساء في استخدام السلطة، ولكن الإعارة والندب رغم وجود مخالفات فيها، ولكن لا توجد فيها سوابق قضائية. وكانت محل شكوى لدينا في الديوان موضوع النقل الداخلي والتعسف في استخدام صلاحية الوزير أو المسؤول عن النقل، فهناك نقل يتم بناء على عقوبة، ونقل آخر يتم نتيجة عدم رضا المسؤول عن الموظف، ونقل آخر يتم دون رضا الموظف حسب نص المادة 58 في بند يقول فيها «يجوز نقل الموظف دون موافقته»، ودون ضوابط، والديوان اجتهاد في هذا الموضوع نتيجة الشكاوى المقدمة له».

وأضاف «هناك أشياء يمكن وضع ضوابط لها، ولكن للأسف لغاية الآن لم توضع ضوابط مع أنه هناك تعسف في استخدام السلطة. وربطنا النقل والإعارة بمدونة السلوك عندنا في ديوان الرقابة الندب ممنوع حسب نص القانون».

في حين يرى عبد الله نواضة - موظف سابق في مجلس القضاء الأعلى كان يعمل في محكمة العدل العليا، وجوب تسبب قرارات النقل، وقال: «المراحل التي مرت بها محكمة العدل العليا فيما يتعلق بنقل الموظفين غير مستقرة، وفي

الحفاظ أيضاً على استقلالها لا سيما أن ثمة توجهها بنقل الوظيفة من النيابة إلى القضاء».

الحالة الفلسطينية غير مكتملة

وتتفق النائب في المجلس التشريعي الدكتورة نجاة أبو بكر، مع رأي المحامي البرغوثي حينما قالت: «إن الحالة الفلسطينية غير مكتملة في ظل غياب المجلس التشريعي وتعطيله، وعدم الفصل بين السلطات الثلاث تؤدي إلى كل إشكاليات النقل والانتداب والإعارة، التي يجري الاجتهاد حولها، ولكن هناك حلقة مفقودة بين الجهة التنفيذية في الحكومة، وبين جهة الاختصاص في التشريع».

وتدعو أبو بكر، للذهاب إلى الحالات العلاجية، وليس التشخيصية، وتقول: «هذه الفجوات القانونية تدل على أن الخلل ليس من الموظفين، وإنما هناك خلل عند الوزراء الذين لديهم فائض صلاحيات، وبإمكان الوزير معالجة الإشكال بالقوة العقلية، وليس بالسلطة التقديرية. وأرى اليوم أنه توجد علاقات مؤسسية، لكنها ليست تكاملية، وأشعر أن الديوان له مملكته، وكذلك الحال بالنسبة لمجلس الوزراء ووزارة الاقتصاد، والوزارات والمؤسسات الحكومية كافة».

وتعدّ النائب أبو بكر، قضية التدوير بالمشكلة الدائمة، لا سيما في ظل تكلس الموظف حول مسماه الوظيفي، رافضاً أن يحصل عليه غيره، وتقول: «نتيجة غياب التنظيم الحقيقي وقوننة القضايا وسطوة المحسوبية وتحديداً بإمرة بعض المتنفذين جعلت الموظفين يتكلسون على مسمياتهم، ويخافون من أن يأخذ المسؤولون مسمياتهم أو مواقعهم».

عمليات النقل لا تتم إلا وفق الحاجة وليس لوظيفة أقل

ولكن وائل الريماوي - مدير عام التخطيط الوظيفي وجداول التشكيلات في ديوان الموظفين العام يوضح (إن عمليات النقل كانت تتم سابقاً بنقل مدير لرئيس قسم، واليوم أصبحت لا تتم لوظيفة أقل، ولا تتم إلا وفق حاجة، وهناك مئات الطلبات التي تطلب فيها وزارات نقل موظفين إليها بهدف إغناء تجربة، لكنها لا تتم إلا وفق جدول التشكيلات ونرجى النظر فيها إلا إذا كانت الأمور تؤكد الحاجة ومصصلحة وطنية يتم النظر إليها في إطار اجتماع اللجنة العليا».

أما مناصرة، فذكر أن عدد حالات الإعارة ودون راتب 26 حالة لوزارة التربية والتعليم، 4 بلديات، 16 للمدرسة الفلسطينية في قطر، 6 لمجمع السلام التعليمي في السعودية. والمتبقون حوالي 12 حالة، موضحين بأن معظمهم بلديات، وحالة للنيابة بمرسوم رئاسي بقرار لمكافحة تبييض الأموال/ سلطة النقد، وهناك حالتان تم إلغاء الإعارة لهما، وذلك من بين حوالي 91 ألف موظف على الكادر المدني. نافياً وجود أي قضية أو شكاوى من أي موظف تجاه الدولة أو ديوان الموظفين، أو أي دائرة حكومية كون الإعارة تتم بناء على كتاب خطي من الموظف.

وقال: «أي معاملة نقل يتم وقف بدل التنقل الثابت تلقائياً،

الضابطة الجمركية.

ويشدد طه، على ضرورة إجراء النقل والتدوير الوظيفي لسد بعض الاحتياجات الوظيفية والتوفير على الخزينة العامة، مثلما هو معمول به في الأجهزة الأمنية، وبالذات جهاز الشرطة والدفاع المدني والضابطة الجمركية، وهي أجهزة تقع على عاتقها مهمات كبيرة؛ ما يتطلب ردها بموظفين سواء عبر النقل من أجهزة أخرى بدلاً من تعيينات جديدة، على أساس تمكين هذه الأجهزة من القيام بمهامها.

أما تجربة النيابة العامة التي حصلت في 2016 في النقل الوظيفي، فقال: «نظراً لعدم وجود اعتمادات مالية خاصة فيها، تم الطلب من مجلس الوزراء بنقل عدد من موظفي القطاع العام المدني إلى جهاز النيابة العامة، وتقدمت الطلبات وأجريت المقابلات، وتمت تعيينات معاوني النيابة العامة، وقبل فترة قصيرة تمت ترقيتهم إلى وكيل نيابة عامة. وحصلت بعض التساؤلات على ورود بعض الأسماء لبعض أبناء المسؤولين في هذه القوائم، ولكن تجربة النيابة العامة في هذا المجال كانت تجربة في الاتجاه الصحيح، حيث إنها رشدت من الإنفاق العام، واستفادت من الموظفين الموجودين في وزارات مختلفة بدلاً من تعيين موظفين جدد تمت الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة».

ويختلف المحامي إبراهيم البرغوثي، مع الدكتور طه، بإهمال مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون، وقال: «لا يجب النظر للوظيفة الحكومية وكأن الحكومة تملك البلد كلها، فالوظيفة الحكومية هي وظيفة تنفيذية تخص السلطة التنفيذية، وبإعمال مبدأ فصل السلطات هناك ضوابط ومعايير لا علاقة للحكومة، فيما يتعلق بالسلطتين الأخريين القضائية والتشريعية، وبالتالي يجب عدم الإشادة بنقل الموظفين إلى النيابة العامة».

توريث النظام وليس تدويره

ويقول البرغوثي: «بالرغم ما شاب المعايير والفساد وإعادة تدوير النظام كله، فالأمر لا يتعدى عن كونه (توريث النظام وليس تدويره)؛ لذلك من المهم بمكان ألا نسقط مبدأ دولة القانون، وإن هناك ثلاث سلطات، والسلطة التنفيذية عليها ألا تتجاوز حدود صلاحياتها، ويجب ألا تكون راعية ومالكة للوطن، فلسنا في مزعة خاصة، والقرار الذي صدر عن الحكومة فيما يتعلق بالنيابة العامة مسيء لدولة القانون، ومتجاوز لمبدأ الفصل، ولمبدأ المساواة أمام القانون باعتباره حقاً دستورياً لصيقاً بأدمية الإنسان، وبالتالي من يشغل وظيفة يجب أن تتاح الفرصة للجميع على قاعدة المساواة ووفق معايير».

ويرى البرغوثي، «أنه لا يعقل أن يكون هناك شخص ينقل من وظيفة حكومية إلى أخرى ذات طابع قضائي، أو طابع يمس بسيادة القانون، يجب الحفاظ على مبدأ فصل السلطات، والحفاظ على عدم تجاوز السلطة التنفيذية لاختصاصاتها، ويجب الحفاظ على معايير استقلال السلطة القضائية والقضاة، وإذا كانت النيابة شعبة من شعب القضاء، فيجب



وايل البرغوثي



محمد مناصرة



مجدي ابو زيد

أخرى عملية التخطيط المسبق، بمعنى آخر إدراج احتياجات الدوائر الحكومية مسبقاً على جدول التشكيلات. ويقول: «لا يسمح الآن بإجراء عملية نقل أو انتداب خارج إطار التشكيلات ووفق القانون، وحدد 30 وظيفة في الخدمة المدنية تخضع للنقل والانتداب وسياسة مكتوبة والتحدي اليوم في إجراءات تنفيذها بشراكة كاملة مع الدوائر الحكومية، فالانتداب يجب أن يكون بهدف نقل الخبرة من دائرة حكومية إلى أخرى وفقاً للقانون». لكنه لم ينف وجود بعض الاستثناءات.

ويتابع الريماوي: «سابقاً كانت هناك بعض الممارسات التي لم يكن يقصد المنفذ الإداري أن يسيء لعملية الانتداب قانونياً أو إدارياً، بقدر ما كانت عمليات عرف متداول، ولكن اليوم لا تتم إلا وفق جدول التشكيلات، والإعارة تتم في الإدارة العامة للشؤون المدنية وفق المعايير المنصوص عليها، وهناك تحسّن في هذه العملية، ولا يتم نقل أو إعارة موظفين إلا وفق القانون».

وقال: «نعمل اليوم على إعادة دراسة بدل موصلات ثابتة لموظفي الخدمات، ولاحظنا أن بعضهم قد يعمل مراسلاً ويتقاضى أجراً أكبر من راتبه، ولكننا اليوم نعيد النظر في هذه السياسة وكيف ندور الموظفين في إطار الدائرة نفسها بالتنسيق الوثيق مع ديوان الرقابة بهدف ترشيد النفقات وإعمال القرار الإداري، بحيث يكون الموظف أقرب إلى مكان سكنه».

بطالة مقنعة وهدر للمال العام

يقول الدكتور طه: «تنطوي قرارات نقل بعض الموظفين من مختلف المؤسسات الحكومية إلى ديوان الموظفين العام على بطالة مقنعة وهدر للمال العام، حيث يستمر هؤلاء الموظفون فعلياً بتقاضياتهم دون أي عمل يقومون به، ومخالفة الضوابط القانونية المتعلقة بالانتداب، وذلك من خلال انتداب بعض موظفي الوزارات لدوائر غير حكومية، وانتهاء انتداب بعض الموظفين وعدم عودتهم لدوائهم الأصلية، بل وعدم دوامهم أصلاً في الجهات التي تم انتدابهم إليها رغم استمرار تقاضيتهم لرواتبهم بانتظام».

ويوضح الباحث طه، أنه من مراجعة قانون الخدمة المدنية واللائحة التنفيذية «لا يوجد شيء اسمه نقل إلى ديوان الموظفين العام، وإنما كل دائرة حكومية تبلغ الديوان في بداية كل سنة بعدد الموظفين الفائضين عن الحاجة، لتضعهم في متناول الديوان لإجراء عمليات النقل حسب الاحتياج والمتطلبات بدلاً من أن يتم تعيينات جديدة».

ويرى طه، «أن هناك الكثير من القرارات الرئاسية المتعلقة بالنقل إلى ديوان الموظفين، وأحياناً قد يكون النقل للديوان ناتجاً عن مشكلة حصلت بين الوزير والوكيل أو ما مع المدير العام والذين يحتلون مناصب عليا، فبدلاً من صرفه، تتم إحالته على كادر الديوان دون أي سند قانوني واضح وصريح، وإن كان الديوان في الآونة الأخيرة بين أنه ليس مكاناً لتجميع الموظفين فيه، ومع ذلك ما زالت هذه الظاهرة موجودة».

على مؤسسات مدنية أو العكس وتفتقد لأسانيد قانونية. في حين يعترف الريماوي، بأن القانون الحالي لا يلبي ولا يستجيب لمتطلبات التطوير والتحسين كافة، لكنه قال: «أينما لاحظنا وجود ضرورة لاستصدار قرار إداري، نظام من مجلس الوزراء، أو من الرئيس نسعى إلى ذلك، هدفنا عمل اختراق في سياسة الإصلاح والتطوير حيث نفي بالتزاماتنا كمؤسسات خدمية تجاه المواطن، أي عمليات تتم في الإدارة أهم ما فيها الأداء المؤسسي والكلفة».

فيما قال مناصرة: «الضوابط والمعايير موجودة في نص القانون، ولكن أعمال هذه النصوص للأسف الشديد عدم إعمالها بشكلها السليم للمصلحة العامة، ويتم إعمالها بسبب ممكن سوء استخدام أو لدوافع شخصية في الإدارة، فيتم إعمالها بطريقة يمكن أن تكون خاطئة، لكنها ليست بنسب عالية».

بينما يؤكد نواضة، عدم وجود أي غطاء قانوني لتدوير الموظفين، وقال: «صحيح لا يوجد نظام صادر عن مجلس الوزراء يتعلق بتدوير الموظفين، لكن هناك قرار صادر عن مجلس الوزراء عام 2014 يتحدث عن تدويرهم، وتمت مخاطبة الدوائر الوظيفية كل فيما يتعلق بوزارته من أجل العمل على تدوير الموظفين».

وترجع النائب أبو بكر إشكاليات النقل والانتداب والإعارة إلى ما وصفته «بالفجوات القانونية والتي عدتها مجتمعاً وعراً، فحينما بدأت بالتحدث ونوينا أن نصلح، هاجمونا، فلو لم تكن الفجوات القانونية لكان لدينا استقلال قضاء، ولا يتم تعيين أبناء المسؤولين، ولتمت قضية التدوير بشفافية، وكان هناك مجال لانتداب موظف مميز ضمن منظومة قانونية، ولكن في واقعنا كل وزير هو رئيس حكومة، ولكن بوجود القانون تنعدم الهفوات، وبوجود الفصل بين السلطات يندم الاستئساد على المسميات الوظيفية، وعلينا أن نؤمن أن القانون هو سيد الموقف، واستقلالية القضاء هي التي تقودنا إلى كل التنحي والتخلي والتصفي من كل الأمراض».

غياب الخطط والسياسات الوطنية

وبينما أشار الدكتور طه، إلى غياب الخطط والسياسات الوطنية، بشأن الندب والإعارة والتدوير الوظيفي، ولم تتم الإشارة إلى الأوضاع الوظيفية باعتبارها إحدى أدوات إصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية وترشيد الجهاز الحكومي وترشيد الإنفاق العام، وأحد الأساليب الوقائية لمكافحة الفساد الإداري.

فإن الريماوي، أكد إلزامية الدوائر الحكومية بإجراء عملية التدوير في الوقت المحدد والصورة المحددة التي رسمناها وخططنا لها كسياسة في الحكومة. وفيما يخص عملية النقل، فإنه قال: «تتم العمليات الإدارية كافة وفق جدول التشكيلات وعملية التخطيط الوظيفي».

وأشاد الريماوي، بما قيل إن هناك تحسناً ملحوظاً يلمسه الموظف نفسه في عملية ضبط الحراك الوظيفي وفق عملية التخطيط الوظيفي من جهة بطاقة الوصف الوظيفي، ومن جهة

الوقت نفسه مضطربة، أحياناً تقول: معيار النقل هو فقط عدم التأثير على الدرجة الوظيفية أو الراتب، وأحياناً أخرى تقول: إن النقل من وظيفة إلى أخرى من غير المستوى حتى لو لم تؤثر على الراتب أو الدرجة، وإنما هو قرار مشوب بعقوبة إدارية».

ويتابع: «ممكن أن يتم نقل موظف مسماه الوظيفي مدير على درجة «C» للعمل بوظيفة كاتب أو مساعد إداري، وتنظر محكمة العدل العليا إلى الدرجة والراتب في قرار النقل، بالإضافة إلى المهام والصلاحيات المنقول إليها هذا الموظف، وغير ذلك يكون تعسفاً، وبالتالي يجب تسبب القرارات الإدارية فيما يتعلق بالنقل؛ لأن الكلمات الفضفاضة التي دائماً تستخدم للمصلحة العامة تحتل أكثر من معنى ومحكمة العدل العليا، قالت فيما يتعلق بالمصلحة العامة عبء إثبات التعسف يقع على عاتق الموظف».

وأشار نواضة، إلى قرارات كثيرة توفقت محكمة العدل العليا في اتخاذها، ولكنه قال: «هذا يعود لقوة تأثير المحامي الذي كان يقدم بيانات تثبت ترقيات كانت تتم بغير الطرق الرسمية، وبالتالي الوزير أو مجلس الوزراء كان يعترض على هذه الترقية ومن ثم يتم نقل الموظف، وجاء قرار محكمة العدل العليا مؤكداً أن قيام الإدارة بنقل الموظف بعد أسبوع من ترقيته هو تعسف، «عقوبة إدارية مقنعة». كما أكدت أن تقديم شكوى بحق المسؤول المباشر بنقل الموظف عقوبة إدارية مقنعة، وكانت الكثير من القرارات المجتهدة اجتهادات تؤكد أن النقل بدافع العقوبة الإدارية هو تعسف باستعمال السلطة».

غياب اللوائح التنفيذية واختلاف المرجعيات القانونية

من خلال فحص التشريعات الفلسطينية، يقول الدكتور طه: «لم نجد قانوناً خاصاً بالتدوير الوظيفي، وإن كان صار أحد المطالب التي من شأنها مكافحة الفساد في مجال القطاع العام، وخاصة أن وجود بعض الموظفين فترة طويلة في مواقعهم الوظيفية قد يخشى منه نسج علاقات واسطة ومحسوبة واستغلال نفوذ وظيفي، وبالتالي التدوير الوظيفي يحذ من هذه المسألة».

وانتقد طه، عدم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة في قوى الأمن، حيث أحال القانون إلى تلك اللائحة بشأن شروط الإلحاق والنقل والإعارة لضباط الصف والأفراد العاملين في الخدمة العسكرية في قوى الأمن، إضافة إلى عدم إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون السلطة القضائية، وبالتالي غياب الضوابط التفصيلية بشأن نقل وانتداب وإعارة القضاة وأعضاء النيابة العامة، كما انتقد تعدد المرجعيات القانونية الناظمة للنقل والانتداب والإعارة والوظيفي، واختلاف تلك المرجعيات في القطاع العام المدني عنه في القطاع العسكري، واختلافها داخل القطاع ذاته من قانون لآخر.

ويرى أبو زيد، وجود بعض المصطلحات الفلسطينية التي يصعب فهمها أو تعريفها، مثل الفرق ما بين النقل والتدوير، والفرز في الأجهزة الأمنية لأخرى غير واضح أو فرز عسكريين

تقرير

المهندس ملحم يكشف عن ثلاث خطط لإعادة الكهرباء في غزة إلى وضعها الطبيعي قبل الانقسام

أزمة الكهرباء في قطاع غزة وتداعياتها الاجتماعية الاقتصادية تفرض نفسها على طاولة المصالحة الوطنية بعد أن وصلت مرحلة أصبحت فيها الحياة غير ممكنة

إلغاء جميع الإعفاءات الخاصة بأي شخص مهما كان سواء مؤسسة حكومية أو تجارية أو صناعية وسلطة الطاقة لن تتوانى عن تنفيذ التشريعات وتطبيق القانون

غزة غير قادرة حاليًا على تلبية 50% من الطلب على الكهرباء. ونظام الطاقة فيها يواجه خطر الانهيار اقتراح بإنشاء صندوق سيادي بـ 250 مليون دولار للاستثمار في الطاقة المتجددة ومنح القطاع الخاص الضمانات السيادية الكافية

احتياج قطاع غزة من الطاقة الكهربائية عام 2020 إلى 620 ميغاواط، ويرتفع في 2025 ليصل إلى 900 ميغاواط بحلول عام 2030 عجز الطاقة سيصل إلى 63% من الطلب في حال عدم إيجاد خيارات لتوفير الكهرباء يجب تفعيل وتشغيل وتنفيذ اتفاقية الربط الثنائي التي فلسطين جزء منها والمعلقة منذ عام 2007 لحل أزمة الكهرباء وهي من أفضل الحلول المتوفرة

أزمة الكهرباء وجميعها تتطلب التوافق الوطني السياسي وإعادة اللحمة لشطري الوطن لحل الأزمة والتي يستبعد تحقيقها ما لم يحصل ذلك.

ثلاث خطط لإعادة غزة والكهرباء فيها إلى وضعها الطبيعي قبل الانقسام

وكشف المهندس ظافر ملحم- القائم بأعمال رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، عن ثلاث خطط لإعادة غزة والكهرباء فيها إلى وضعها الطبيعي قبل الانقسام، (خطة الطوارئ، الخطة المتوسطة، والخطة طويلة الأمد).

الخطط الأساسية لإنعاش الطاقة الكهربائية

يقول المهندس ملحم: «الخطط الأساسية للسلطة تنقسم إلى قسمين: القسم الفني الذي يشرف على الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة، وخطط المراحل الأولى الذي يهدف إلى إعادة تنظيم وهيكل شركة توزيع كهرباء غزة؛ لتكون قادرة على إدارة هذا القطاع، وبما يخدم المشاريع القادمة للمواطن بالدرجة الأولى، وذلك من خلال إعادة هيكلة الجهاز الإداري ومجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بشكل عام المالي والفني وإزالة جميع التعديات».

وفيما يتعلق بالخطط الفنية، يقول ملحم: «هناك خطة سريعة، ونحن لم نتوقف في التجاور مع مصادر الطاقة سواء خط 161 أو غيره، وحسب الخطة حاليًا المتوفر

خطورة أزمة الكهرباء في قطاع غزة وتداعياتها الاجتماعية الاقتصادية تفرض نفسها على طاولة المصالحة الوطنية بعد أن وصلت مرحلة أصبحت فيها الحياة غير ممكنة وتطال معظم نواحيها، ويتعرض سكانه نتيجة شحها لمشاكل صحية وتعليمية، ومن المتوقع في حال عدم إيجاد خيارات لتوفير الكهرباء أن يصل عجز الطاقة هناك إلى 63% من الطلب بحلول عام 2030. الأمر الذي يوجب على اللجان الفنية لاتمام المصالحة الوطنية أن توليها اهتمامًا لا يقل عن أي قضية حوارية محورية، أو أي من الملفات الخلافية التي ينبغي التوافق حولها، لا سيما أنها تتعلق بحياة الناس، وتمس المقدرات الاقتصادية والثروات الوطنية، ومحاولة وضع تصور يمكن أن ينأى بقطاع الكهرباء عن التجاذبات السياسية باعتباره حقًا إنسانيًا لكل مواطن.

لتسهم في حل مشكلة الكهرباء في قطاع غزة. ولتحقق الخطط التطويرية والتنموية لسلطة الطاقة وشركة توزيع الكهرباء في غزة وتنفيذ الاتفاقيات كافة التي تتطلب حل

خاص - الحدث

ويراهن مهتمون ومراقبون على جهود المصالحة الحالية،



الدكتور وائل الداية

في الطاقة الشمسية، إنها سريعة وتستطيع أن تبني 150 ميغاواط في أقل من 6 أشهر أو سنة، حيث يمكن من الطاقة الشمسية توفير ضعف ما هو متوفر اليوم أو ما يقال إنه متوفر اليوم».

لكن الدكتور وائل الداية- المحاضر في كلية التجارة والأعمال في الجامعة الإسلامية، يؤكد أن الاستثمار في الطاقة الشمسية يتطلب إزالة القيود المفروضة من قبل إسرائيل على دخول المعدات الضرورية إلى غزة، والإعفاءات الضريبية لهذه المعدات، وتشجيع السكان والمؤسسات على استخدام الطاقة الشمسية المتاحة. يقول الدكتور الداية: «يجب أن تكون مختلف الخيارات الاستثمارية في الطاقة ضمن محفظة استثمارية واضحة وضمن خطة تطوير بعيدة الأمد، وضمن خطة وطنية شاملة بعيدة المدى تلبى الاحتياجات المتزايدة للسكان».

صندوق سيادي للاستثمار في الطاقة المتجددة

ويقترح الدكتور أبو لبة، إحداه تفكير جدي في أن تبادر السلطة الفلسطينية بالشراكة مع القطاع الخاص، لإنشاء صندوق سيادي بـ 250 مليون دولار للاستثمار في الطاقة المتجددة لصالح قطاع غزة، وقال: «إذا قامت السلطة بمنح القطاع الخاص الضمانات السيادية الكافية، برأيي الاستثمار في الطاقة المتجددة في فلسطين ولصالحها مجد إلى حد بعيد جداً».

ويعني أبو لبة بالسيادي: أن تكون الحكومة ضامنة للصندوق لمنع الخسارة، وقال: «صندوق تكفله السلطة، ويحقق عائداً بنسبة حد أدنى 8% للمستثمرين، ويكون مكرساً لأن يقوم خلال سنة من الآن، بالتوازي الاستثمار في رفع قدرة التغذية من مصر إلى غزة، ومن ناحية ثانية القيام بمجموعة تدخلات لترقيع قدرة الشبكة خاصة أنها لا تستوعب ضخ الكثير من الكهرباء، وأن يكون هناك محطات طاقة شمسية على أسس تجارية في مصر، ويتم تبادل ما بين ما ينتج من هذه المحطات في مصر، وما يضح إلى قطاع غزة».

ويضيف أبو لبة: «إذا تم ذلك وعلى افتراض أن كل القوى السياسية اللاعبة والمؤثرة والقائمة في غزة وفي الضفة توافقت على إخراج هذا القطاع من التجاذبات، وعلى الرغم من أنها إذا نجحت أو فشلت المصالحة أو اختلفت أو توافق يكون هذا خارج التجاذبات، برأيي ممكن أن يصبح الحديث عملياً على رفع قدرة التزويد في قطاع غزة بطريقة جوهرية، إضافة إلى ذلك هناك ما يثبت أن الطاقة الشمسية في قطاع غزة مجدية جداً، وهناك كمية إشعاع في غزة قد تضمن للمستثمر ما لا يقل عن 1750 إنتاجاً كهربائياً لكل كيلو، وبالنسبة لطاقة الرياح فهناك ما يكفي على الشاطئ من القدرة على توليد 50 ميغاواط، دون أن يكون هناك أي مشكلة لها علاقة بالتجاذبات الفلسطينية الإسرائيلية».

ويؤكد أبو لبة، أنه يوجد انتشار كبير جداً لاستخدام الطاقة الشمسية في غزة، وهناك حاجة ماسة جداً ورغبة وطلب من القطاع التجاري والصناعي أن يدخل في هذا المجال. وبرأيه فإن المطلوب من السلطة، بالإضافة إلى الحوار، لترتيب العلاقة الفلسطينية الفلسطينية.

وقال: «الحلول المعتمدة على إسرائيل غير موثوقة، وإن تطورات الأمور الفلسطينية الفلسطينية، سيتباطأ الجانب الإسرائيلي في خط 161، وهو أصلاً البرنامج المقترح طويل المدى، ولا أرى أين يمكن أن نستمر بالاعتماد على إسرائيل في أن تكون هي المزود الأساسي للكهرباء في قطاع غزة، لأن أي تطورات داخلية تمكن السلطة الفلسطينية القيام بدور أكبر سيقلبها في الجانب الإسرائيلي معوقات أكثر، ولذلك الهروب باتجاه مصر أعتقد أنه مدخل مهم، ويمكن أن يؤثر بشكل فوري ومباشر».

وبين الدكتور أبو لبة أنه يوجد اليوم في غزة الكثير من المصانع، جزء منها ركب وحدات شمسية، وهناك مشروع لتوفير الطاقة الكهربائية لكل المنطقة الصناعية في غزة

عندنا 74 ميغاواط من إسرائيل، 23 من مصر، ومن صفر إلى 60 من محطة التوليد، في حين يحتاج قطاع غزة إلى 500 ميغاواط.

وذكر ملحم: «بحسب خطة المرحلة القصيرة، سنقوم ونعمل على توفير 165 ميغاواط من الجانب الإسرائيلي، و100 ميغاواط من محطة التوليد، و32 ميغاواط من جمهورية مصر العربية، ليرتفع المجموع حوالي 300 ميغاواط».

ويضيف «الوصول إلى 300 ميغاواط يعني الرجوع إلى الجدول القديم، وهو 12 ساعة قطع، ومثلها وصل بالتيار الكهربائي، مع توفير الطاقة للمنشآت الاستراتيجية، مثل محطة التحلية ومعالجة المياه العادمة».

ويؤكد، أن هذه الخطة بحاجة إلى تضافر الجهود جميعاً، «لا سيما أننا وجدنا آلية حالياً تقوم بدفعات قبل تاريخ استحقاق الفواتير».

خطة إعادة تنظيم قطاع الكهرباء في قطاع غزة

وتابع ملحم قائلاً: «وهناك خطة أيضاً لإعادة تنظيم قطاع الكهرباء في قطاع غزة، ذلك بتطبيق النظم والقوانين والسياسات والتشريعات المطبقة في الضفة الغربية وفتح فروع لمؤسسات أخرى، ويجب أن تكون هذه المؤسسات فاعلة وهي (شركة التوزيع وسلطة الطاقة ومحطة التوليد)، كما يجب أن يكون مجلس تنظيم قطاع الكهرباء فاعلاً والذي يضمن توزيع عادل للطاقة المتوفرة في القطاع بأسعار مقبولة وبتنظيم وضع الشركات التي تعمل».

قطاع الطاقة المتجددة

وحدث المهندس ملحم، القطاع الخاص للاستثمار في مصدر أساسي للطاقة، وهو قطاع الطاقة المتجددة، وقال: «قمنا بمشاريع كثيرة في قطاع غزة، بتزويد وحدة العناية المكثفة والعمليات في مستشفى الشفاء من الطاقة الشمسية، وهناك مشروع لوضع طاقة شمسية لجميع المدارس بدل أن تكون مستهلكة ستكون منتجة للطاقة الكهربائية يمكنها من توفير نثراتها الشهرية».

وقال: «الخطط كثيرة، ونتأمل أن يكون هناك استلام حقيقي لجميع القطاعات، وتفعيل اللجان التي انبثقت عن مجلس الوزراء للعمل كفريق واحد في شقي الوطن، على أن ننجح خلال فترة بسيطة في إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً».

دور القطاع الخاص في حل الأزمة

وهو ما أيده ورحب به الدكتور حسن أبو لبة- رئيس اتحاد صناعات الطاقة المتجددة، الذي يعتقد، أنه نتيجة لظروف غزة، ولكل التشابك السياسي من الصعب على القطاع الخاص دون ضمانات حقيقية أن يكون قادراً على ضخ مئات ملايين الدولارات لتوفير كفاية القطاع من الطاقة.

وفيما يتعلق بالنظرة المستقبلية في غزة، يرى الدكتور أبو لبة، أن المشكلة ليست محاولة تلبية النمو، وإنما في الوصول إلى كفاية معينة لتخفيف النقص في المرحلة القريبة أو المتوسطة القادمة، لأن تحقيق نمو في التجاوب مع الطلب، خلال السنوات القليلة القادمة شبه مستحيل؛ لأن النمو نفسه وتيرته سريعة جداً بينما القدرة على تلبية هذا النمو بطيئة جداً.

الطاقة المتجددة في حلحلة الوضع الكهربائي في غزة

ويؤكد أبو لبة، أن الاستثمار في الطاقة المتجددة ستستهم في حلحلة الوضع الكهربائي في قطاع غزة من خلال مشاريع الطاقة الشمسية لتحقيق غزة كفايتها من الكهرباء خلال النهار، وبالتالي تخفض الضغط على الشبكة في الأوقات المختلفة.

يقول أبو لبة: «نتحدث عن انقلاب كبير في وفرة الكهرباء، إذا كان هناك وفرة استثمارات سريعة في مجال الاستثمار



المهندس ظافر ملحم



المهندس ماهر عايش



د. حسن أبو لبة

زيادة نفقات الصيانة والتطويرية. بالإضافة إلى إهلاك القواطع والتي كلها نفقات مهدورة، فلو استثمرت قيمة هذه النفقات في حل أزمة الكهرباء كان يمكن الاستفادة منها.

معوقات حقيقية ذاتية

ولكن برأي الدكتور أبو لبد، فإن مسألة كهرباء غزة، تحتاج لتفكير الكل بصوت عال، فحتى لو حدث وأصبح هناك فرصة لتوفير الكهرباء وزيادة الكميات، فهناك معوقات حقيقية ذاتية تمنع أن يصبح هناك مضاعفة أو زيادة ذات مغزى في الكهرباء، لأن الشبكات في غزة مهترئة، فالفاقد قد يكون أكثر من 30%، وهناك شذمة كبيرة في أداء الشبكة، ولذلك هناك مشاكل حقيقية تستدعي العمل بالتوازي، ليس فقط في مجال التوزيع، وإنما في تحقيق الاستقرار في التوليد.

التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في قطاع غزة

وبين عايش، أن التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في قطاع غزة، هو توفير مصدر ثابت وأساسي للطاقة الكهربائية، مؤكداً أن كل الحلول المطروحة هي قابلة للتطبيق، فتوفير خط 161 بصورة عاجلة هو أمر يحل أزمة الكهرباء، ويوفر ما يقارب 50 ميغاواط إضافية، وتوفير وقود بسعر رخيص للمحطة إلى حين وضع خطط لتحسين القدرة المالية للشركة وحل الأزمة. وأضاف، أن فاتورة المبيعات أو تحصيلها مرتبطة بفاتورة المشتريات في الشركة، «عندما نوزع على المستهلكين 100 ميغاواط نفقد نسبة معينة، وبالتالي نريد تأمين مصدر داعم للكهرباء لزيادة السيولة النقدية في الشركة».

أزمة السيولة النقدية في الشركة

ومن المشاكل الكبيرة التي تواجهها الشركة (حسب رؤية المهندس عايش)، هي توفر السيولة النقدية، وتوفرها مرتبط بالنفقات والإيرادات. «فالشركة لديها نفقات كبيرة «رواتب»، ومن أجل إدارة شركة مأزومة، فإن توفر كمية طاقة مناسبة يمكن أن يتم تخفيضها والاستفادة منها، وتوفر السيولة النقدية الآن عن طريق التحصيل والجباية هو هدف مطلوب للشركة». ولكن الدكتور أبو لبد يقول: «هناك مشاكل كبيرة تعترض آلية عمل الشركة وقدرتها على الجباية، بما في ذلك انتقائية الجباية، وهي جزء تجب الإشارة إليه كواحد

كلها فنية، «فهي تشابك مصالح وتناقضات إقليمية محلية، ليست فقط إسرائيلية وفلسطينية، أدت إلى الوضع القائم اليوم، وهو تقريبا أكثر من 2 مليون مواطن ينتظرون 20 ساعة حتى يتزودوا بـ 4 ساعات كهرباء غير مستقرة».

صافي الإقراض بمئات الملايين

ولأنه يوجد ضغط على شركات توزيع الكهرباء لتسديد الأموال المتركمة عليها، يأمل ملحم، العودة للمربع الأول مؤكداً أن صافي الإقراض في هذا السياق يصل حتى مئات الملايين، وقال: «كمواطن مهم جداً أن يكون المشترك عنصراً لإنجاح هذه الخطة، حتى تتمكن الحكومة من تقديم دعمها بطرق صحيحة حيث يجب على المواطن والمشارك القيام بالتزام بتسديد ما عليه حتى نستطيع شراء الطاقة وتنفيذ المشاريع وستستمر في العمل».

ومن بين الإجراءات التي سيتم تنفيذها بحسب ما قاله ملحم: «تركيب عدادات مسبقة الدفع، وإلغاء جميع الإعفاءات الخاصة بأي شخص مهما كان سواء مؤسسة حكومية أو تجارية أو صناعية، ولن نتوانى في تنفيذ التشريعات وتطبيق القانون. كما أن هناك عدة أمور سريعة سنقوم باتخاذها في قطاع غزة، وسنقوم بتشجيع الطاقة المتجددة، لفتح سوق جديد هناك».

ويشدد ملحم، على أهمية أن هذه الشركة خدماتية، ولا يمكن أن تكون شركة للشؤون الاجتماعية، وقال: «من يستطيع العمل سوف نحافظ عليه، ومن لا يستطيع العمل وغير مجد لن يكون له مكان، وأتمنى على الحكومة أن تجد له مكاناً في موقع آخر؛ حتى يكون قادراً على العطاء». وأشار ملحم، إلى أن العملية مبنية على الإيراد والنفقات، وهذا بحاجة إلى مراجعة وعمل خطة سريعة؛ حتى تكون قادرة على شراء الطاقة، وليس على تسديد فواتير خارج إطار الكهرباء.

وبالنسبة للتشريعات قال ملحم: «نعمل على توفير جميع التشريعات، بما فيها وأهمها قرار مجلس الوزراء بخصوص التعرفة وتطبيق النظم والتشريعات الصادرة عن حكومة الوفاق الوطني وعن الجهات ذات العلاقة».

النتائج غير المباشرة للأزمة

فيما يؤكد عايش، أن نتائج الأزمة التشغيلية مأهولة في قطاع النفقات التشغيلية، حيث يتم الفصل والتشغيل كل 4 ساعات، والطاقة المفروضة أن يستهلكها المواطن خلال 24 ساعة، فإنه يستهلكها خلال 4 ساعات، والمحولات وأسلاك الشبكة محملة بنسب كبيرة، ما يؤدي إلى إهلاكها، وبالتالي

بمشروع حوالي 7 ميغاواط، قدرته وهي تقريباً ضعف قدرة التزود الموجودة في المنطقة الصناعية نفسها، بمعنى أن هذا المشروع وحده سيتمكن أن يضيخ 3 ميغاواط في الساعة على الشبكة فكيف لو أتيح المجال لباقي المصانع التجارية والصناعية بتشكيلات مختلفة للقيام بذلك».

فشل الاستثمار في قطاع الطاقة يؤدي إلى تفاقم الوضع

ولكن الدكتور الداية، يرى أن غزة حالياً غير قادرة على تلبية 50% من الطلب على الكهرباء. مؤكداً أن نظام الطاقة في غزة يواجه خطر الانهيار، وقال: «فشل الاستثمار في قطاع الطاقة في غزة يؤدي إلى تفاقم الوضع السيئ ليسوء أكثر فأكثر».

ويتفق الدكتور الداية مع البنك الدولي، الذي توقع في حال عدم إيجاد خيارات لتوفير الطاقة أن يصل عجز الطاقة إلى 63% من الطلب في عام 2030.

وقال الداية: «لتجنب هذه المشكلة، غزة بحاجة لتطوير تدخلات قصيرة، متوسطة وإستراتيجية لمعالجة العجز المزمع في تزويد الطاقة. بسبب أزمة الكهرباء، أصبحت الحياة في غزة خطرة وغير ممكنة، معرضة سكانها لمشاكل صحية وتعليمية، لا وبل تطل المشاكل معظم نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية».

كلّ الحلول السابقة كانت ترفيعية

فإن المهندس ماهر عايش نائب مدير عام شركة توزيع كهرباء محافظة غزة/ مدير عام الشؤون الفنية والتجارية في الشركة، أشار إلى ارتفاع العجز في الطاقة من 1% عام 98 إلى 70% حالياً، مؤكداً أن كل الحلول في الفترة السابقة كانت ترفيعية ومرتبطة بالوضع السياسي والاقتصادي، مما ترتب على هذا العجز الكبير في 2017، معاناة المواطن والعاملين في قطاع الكهرباء لتوزيع الكمية المحدودة على مدار 8 ساعات فقط.

خط الشركة التطويرية

وأشار عايش، إلى خطط الشركة التطويرية والتي تتقاطع مع خطط سلطة الطاقة، ويأمل في الفترة التي يتم دعمها لتمكينها من توفير وتركيب العدادات مسبقة الدفع، وقال: «بدأنا تطبيق نظام مسبق الدفع منذ عام 2013، حيث تمكنا من تركيب 60 ألف عداد تقريباً، من مجموع 260 ألف عداد، وهذا غير كاف، نريد مشاريع تكون قائمة على توفير هذه العدادات؛ لأن الطرق التقليدية في التحصيل مرتبطة بظروف الناس، وهي غير اقتصادية، ولدينا مشكلة الفاقد الكهربائي الناتج عن كميات التحميل والتعديلات على الشبكة والسرقات، يحل المشكلة عدادات مسبقة الدفع للفئات المتعددة بالسرقة، والشركة تبذل جهوداً كبيرة لا تقل عن 10 سنوات تشتغل ضمن أزمة كبيرة».

ويرى عايش، زيادة القدرة الكهربائية من جمهورية مصر العربية، إذا تم التطوير حسب الخطط المطروحة، بأنها تحل أيضاً أزمة الكهرباء بتنفيذ اتفاقية الربط الثنائي التي فلسطين جزء منها، وهو مشروع معطل منذ عام 2007 ويجب تفعيله وتشغيله؛ ما يؤدي إلى حل أزمة الكهرباء، وهو من أفضل الحلول الموجودة.

ويؤكد المهندس عايش، أن تحسين مستوى دخل الفرد، يحتاج استقراراً سياسياً وفتح المعابر الذي يؤدي إلى ازدهار وتشغيل المصانع المتوقفة حالياً، وبالتالي نفقات الإنتاج عالية جداً ومقدرتها على الدفع لاستخدام الكهرباء منخفض. ونأمل مع الأجواء السياسية التوافقية التصالحية دعم شركة توزيع الكهرباء؛ لتمكينها من تنفيذ برامجها؛ ما يحقق حل أزمة الكهرباء في قطاع غزة».

أزمة كهرباء غزة نتاج تشابك مصالح وتناقضات إقليمية ومحلية

وبينما يرى الدكتور أبو لبد، أن أزمة كهرباء غزة ليست



الاستيراد غير متوفرة حالياً».

قطاع غزة مقبرة كبيرة جداً للمخلفات

ويقول أبو لبد: «لا أحد يتحدث بشكل جدي ومفصل حول الأزمة البيئية المستفحلة أصلاً بسبب عدم انتظام الكهرباء، وبالتالي؛ تأثير ذلك على كل محطات التنقية من الكم الهائل من المعدات والأجهزة التي أصلاً جزء كبير منها يدخل قطاع غزة بأقل من نصف عمرها، وبالتالي؛ ينتهي الأمر بالقطاع أنه مقبرة كبيرة جداً لمخلفات تؤثر ليس فقط على المياه الجوفية، ولكن على صحة المواطن».

أن تشتغل على الغاز الطبيعي الذي يمكن أن يخفض أكثر من ثلثي التكلفة، ما يؤدي إلى تخفيض كلفة وتعرفة الكهرباء ويمكن من تشغيل الشبكة».

ويتفق الدكتور الداية مع المهندس عايش حول أهمية تحويل محطة توليد الكهرباء إلى الغاز الطبيعي وربطها بمصدر للغاز الطبيعي، والذي من شأنه أن يقلل من تكلفة إنتاج الكهرباء في القطاع، ويضمن التشغيل المستمر للمحطة. وقال: «بفضل اكتشافات الغاز الرئيسية في شرق البحر المتوسط، سيكون من الممكن على المدى المتوسط استيراد الغاز لتوليد الطاقة التي تعمل بالغاز، على الرغم من أن البنية التحتية اللازمة لدعم هذا

من مدخلات معالجة الكهرباء».

حصر حاجة قطاع غزة من الكهرباء

ويبين ملحم، أن الطاقة في قطاع غزة تتراوح ما بين صفر-200 ميغاواط، وهذا ينطبق على محطة التوليد، إذا توفر الوقود تشتغل، وتشغيلها يعتمد على كمية الوقود المتوفرة، وعلى استمراريتها، والأمر نفسه ينطبق على الخطوط المصرية، إن كانت تعمل بالكامل أو خرج أحدها من الخدمة، صحيح أنها تغذي حوالي 32 ميغاواط، ولكن خلال السنة الماضية كان أكثر من 70% من الوقت خارج الخدمة.

وقال ملحم: «قمنا بعملية حصر حاجة قطاع غزة من الكهرباء، ففي عام 2010 كان بحاجة إلى 300 ميغاواط حتى يوفر الحد الأدنى من الاحتياجات، وارتفع هذا الرقم في 2015 إلى 430 ميغاواط، وفي 2020 من المتوقع أن يصل إلى 620 ميغاواط، وفي 2025 سيصل إلى 900 ميغاواط».

ويؤكد المهندس ملحم على خصوصية قطاع غزة، وقال: «لم نتوقف عن دعم شركة توزيع كهرباء غزة، وجميع الموارد في غزة هي من سلطة الطاقة، وإعادة إعمار شبكة كهرباء هناك قامت بها سلطة الطاقة من خلال الخبر الفني في شركة كهرباء غزة، استطعنا في وقت قصير بناء شبكات جديدة».

ولا يختلف الدكتور الداية، مع المهندس ملحم حول التوسع والتدخل الاستراتيجي: وقال: «استناداً إلى التوقعات المحافظة سيصل الطلب على الطاقة إلى 550 ميغاواط بحلول عام 2020، وفي سيناريو أكثر تفاؤلاً، ستشهد السنوات القليلة المقبلة إنجاز عدد من مرافق المياه والصرف الصحي المهمة؛ باعتبارها تقدماً آخر في الانتعاش الاقتصادي في غزة. وفي هذا السيناريو، سيزيد الطلب على الطاقة إلى 850 ميغاواط. ومن ثم، فإن رفع مستوى الشبكة، وتسهيل دخول الوقود وتنوع مصادر الوقود، وزيادة قدرة الخطوط، وتركيب خطوط كهرباء إضافية، هي تدابير حاسمة ضرورية لتلبية احتياجات الطاقة المستقبلية».

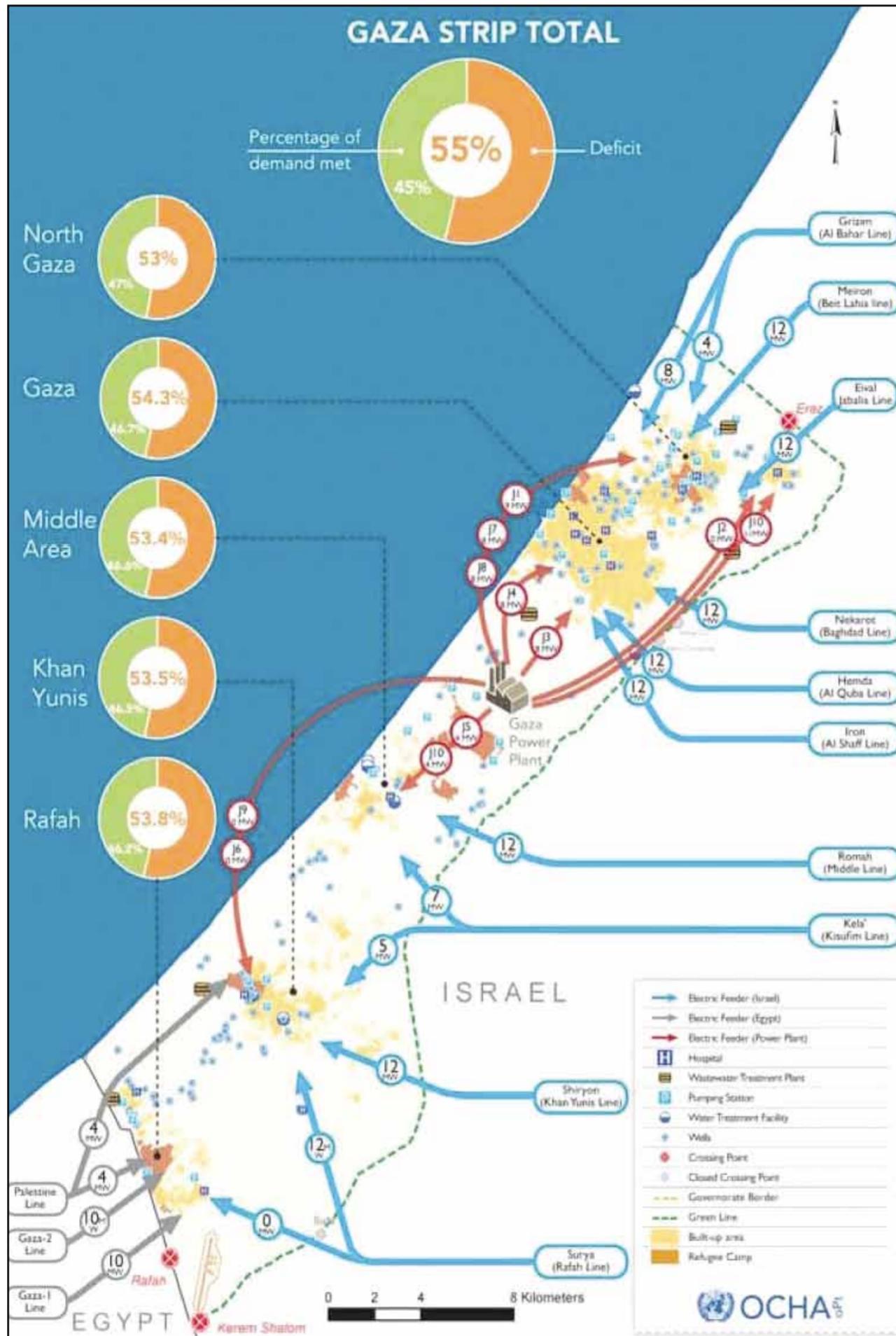
معالجة أزمة الكهرباء هي أكبر من أي سلطة

وبرأي الدكتور أبو لبد: «إن معالجة أزمة الكهرباء هي أكبر من أي سلطة، وليس من اللازم أن تكون هي جزءاً لأي تجاذبات في النظام السياسي الفلسطيني بمكوناته المختلفة؛ لأنها أزمة وطنية أخلاقية إنسانية، وهذا واحد من أبسط حقوق الإنسان الذي قطاع غزة محروم منها نتيجة لكل العوامل المختلفة».

وقال أبو لبد: «إن تحقق ما أعلن عنه المهندس ملحم، فنحن نتحدث عن 300 ميغاواط، ولكن التوقعات في سلطة الطاقة هي أضعاف ذلك، ولذلك الأزمة مستمرة، لهذا السبب فإن الاحتلال يتحمل المسؤولية الأكبر عنها، ليس فقط في مجال التزويد، ولكن أيضاً في تدمير البنى التحتية عدة مرات ومنع إصلاحها، وأيضاً تكريس قطاع الطاقة كجزء من مكونات الحصار على قطاع غزة، وربما هناك نوع من أنواع التقاعس في السلطة الفلسطينية أدى إلى أن الحصار في مجال الطاقة تمت شرعته، لا يوجد هناك احتكاك مستمر مع الجانب الإسرائيلي لتخفيض العامل الإسرائيلي في الأزمة القادمة».

تشغيل المحطة غير اقتصادي على المدى الطويل

في حين يقول المهندس عايش: «على المدى الطويل، فإن تشغيل المحطة غير اقتصادي، ندعم وجود محطة وطنية للطاقة الكهربائية في قطاع غزة، ولكن نؤيد تطوير المحطة بزيادة كفاءة تشغيلها، بحيث تنتقل من السولار التي هي بالأصل غير مخصصة للتشغيل بواسطته إلى



إبراهيم سرحان وقصته مع السينما الفلسطينية

أرشيفه حرق في شاتيلا أم سرق؟

أكده لـ«الحدث» الابن محمد سرحان. توفي إبراهيم في مخيم الداعوق ببلبنان عام 1987م، وبعد شهرين من وفاته توفيت زوجته المقدسية يسرى عمر زيبيدي بمرض السكري، إذ كانت تعمل قبل وفاتها ك (قابله) قانونية، حتى أن إخوته قد وافتهم المنية في الأردن. قالت سامية: «لم أعرف أين قبر أبي، إذ كان الموتى يدفنون فوق بعضهم البعض». وابنه محمد أيضاً لا يعلم أين دفن والده. المخرج العراقي قاسم حول قال: «أثناء إعداد فيلم عن مخيم صبرا وشاتيلا، بحثت عن قبر إبراهيم سرحان، ولم أجده، وكنت أعتقد بأنه استشهد في المجزرة، ولكن علمت فيما بعد بأنه توفي بمرض عرضي».

عام 1987م، هو العام الذي توفي فيه إبراهيم سرحان، وهو العام ذاته الذي أنتج فيه المخرج الفلسطيني ميشيل خليفة فيلمه الأول (عرس الجليل)، وقد سجل بأنه أول فيلم فلسطيني يصور في فلسطين.

«صنع نفسه بنفسه»

سرحان لم يكن مجرد هاو ومصور للملوك والرؤساء، بل كان يضم في جعبته تجربة سينمائية قيمة في مضمونها. في بداياته تعلم المهنة بمفرده، إذ كان مولعاً بالتصوير الفوتوغرافي، وقد أخذ على عاتقه أن يطور نفسه بنفسه؛ فقد أخذ يطلع الكتب والمجلات؛ ليتعرف على فن التصوير والعدسات والطبع والتحميض، حتى تمكن بعد ذلك من تطبيق ما تعلمه وقد نجح بذلك.

وأشار في مقابله الوحيدة مع المخرج العراقي قاسم حول بأنه هو من صنع بمفرده جهاز تقطيع الأفلام «مافيولا»، بجانب جهاز الطبع ومعمل التحميض.

قال حينما أشار إلى إحدى الصور التي التقطها واستخدم جهاز (مافيولا): «كل شيء كنت أعمله بنفسه، كنت أقرأ وأذهب لأشاهد كيف يعملون وأصنع الأجهزة، وأجربها، وأتوصل في النهاية إلى نتيجة».

وقال محمد سرحان: «علمت بأن والدي قد أحب مهنة التصوير وكانت لديه الخبرة الكافية لصنع كاميرا بمفرده، غير أنه كان يصنع المواد الخاصة بـ (المكياج) لتزيين الممثلات، حتى أنه كان يصنع بعضاً منها لوالدتي التي توفيت بعد وفاته بشهرين فقط، حينها كانت تعاني من مرض السكري».

سرحان: «صوّرت الملك سعود في فلسطين»

قيل بأن سرحان هو أول مصور ومخرج سينمائي في فلسطين؛ إذ تعود بداياته في السينما لعام 1935م، حينما صوّر أول شريط مسجل نادر (فيلم صامت) ولمدة 20 دقيقة، وفيه توثيق لزيارة الملك سعود بن عبد العزيز إلى فلسطين في ذلك الوقت، حيث تعقبه أثناء تنقله من اللد إلى يافا، ومن ثم إلى تل أبيب، وكان بصحبته الحاج أمين الحسيني، إذ كان يوضح له ما يراه

«إذا أُتيحت لي الفرصة بعمل فيلم عن فلسطين فسأفعل، أريد أن أرى قصة وممثلين، وأن يعرض هذا الفيلم في دور السينما لا في الشوارع فقط». أمنية أضحت معلقة على ناصية الحلم بعد أن خطف الموت لهفة المصور والمخرج السينمائي الفلسطيني إبراهيم حسن سرحان عام 1987، حيث لاذ نبضه بالفرار قبل أن يكمل فيلماً من إنتاجه الخاص، فلم يكن يُشاهد قبل النكبة سوى بعض الوثائق المصورة عن المقاتلين وباللونين الأبيض والأسود، والتي كانت تعرض فقط في الشوارع.

الحدث- ريم أبو لين

حينها لا يتجاوز 12 عاماً، وكنت كلما حاورته عن مهنة التصوير في السابق كان يقول لي: «انسى». وكان يبدو عليه الانزعاج حينها، ولم أعلم لماذا».

أضاف: «كنت أعلم بمهنة والدي عبر ما نشر عنه في الصحف، وكان يجذبني فضولي دائماً لسؤاله عن تلك المرحلة التي ارتاد فيها فن التصوير والسينما، وكان دائماً لا يفضل الإجابة، ويختصر الحوار بيننا بقوله: كنت مخرجاً في السينما، وعندما تعرفت عليه أكثر كان يعمل في مجال الحدادة في لبنان، وقد ترك التصوير في تلك الفترة».

في ذات السياق، قال إبراهيم للمخرج قاسم حول أثناء لقائه في لبنان: «أنا الآن أعمل سمكرياً.. سمكري فرنجي ولا أفكر بالسينما ولا بالصحافة». وهذا يدل على عدم رغبته بالعودة إلى التصوير وإنتاج الأفلام، لا سيما أنه توفي وفيه أمل برؤية فيلم روائي فلسطيني يعرض في دور السينما.

«أبي كان غامضاً»

« فعلاً أبي كان غامضاً، ولم يحدثني عن أعماله الفيلمية في فلسطين والأردن، وكان كلما حدثته عنها يشعر بالحزن الشديد، حتى أفلامه التي أنجزها ليست في حوزتي، وقد تدمرت مع تدمير المنزل خلال مجزرة صبرا وشاتيلا، ولم يتبق أي شيء منها». هذا ما قاله محمد سرحان.

وبصمت يلامس ذكريات بعيدة، قالت سامية سرحان: «والدي كان يشعر بالحزن الشديد بعد تركه عالم التصوير والسينما، فلم يكثر أحد له آنذاك، ولم يجد قربه من يرافقه في صنع الأفلام، وفي ذات الوقت لم يكن يمتلك المال الوفير؛ لذا عمل حداداً في بيروت وترك التصوير».

وفاة إبراهيم !

«لم يتوف والدي خلال أحداث مجزرة صبرا وشاتيلا كما قيل عبر وسائل الإعلام الفلسطينية ومنها المحلية، وإنما توفي عام 1987، بسبب مرض عرضي سببه ارتفاع ضغط الدم». هذا ما

في ذاك البيت البسيط جداً في مخيم « شاتيلا» في لبنان كان يقطن المخرج والسينمائي سرحان، حيث يقع المنزل بين الأزقة المعقدة والمتشعبة بحسب وصف مخرج فيلم «عائد إلى حيفا»، وهو الكاتب والسينمائي العراقي قاسم حول، حيث تفرّد بإجراء مقابلة مع المخرج سرحان قبل وفاته في شهر آذار من عام 1974، وقد وثق هذه المقابلة في كتاب «بداية السينما الفلسطينية».

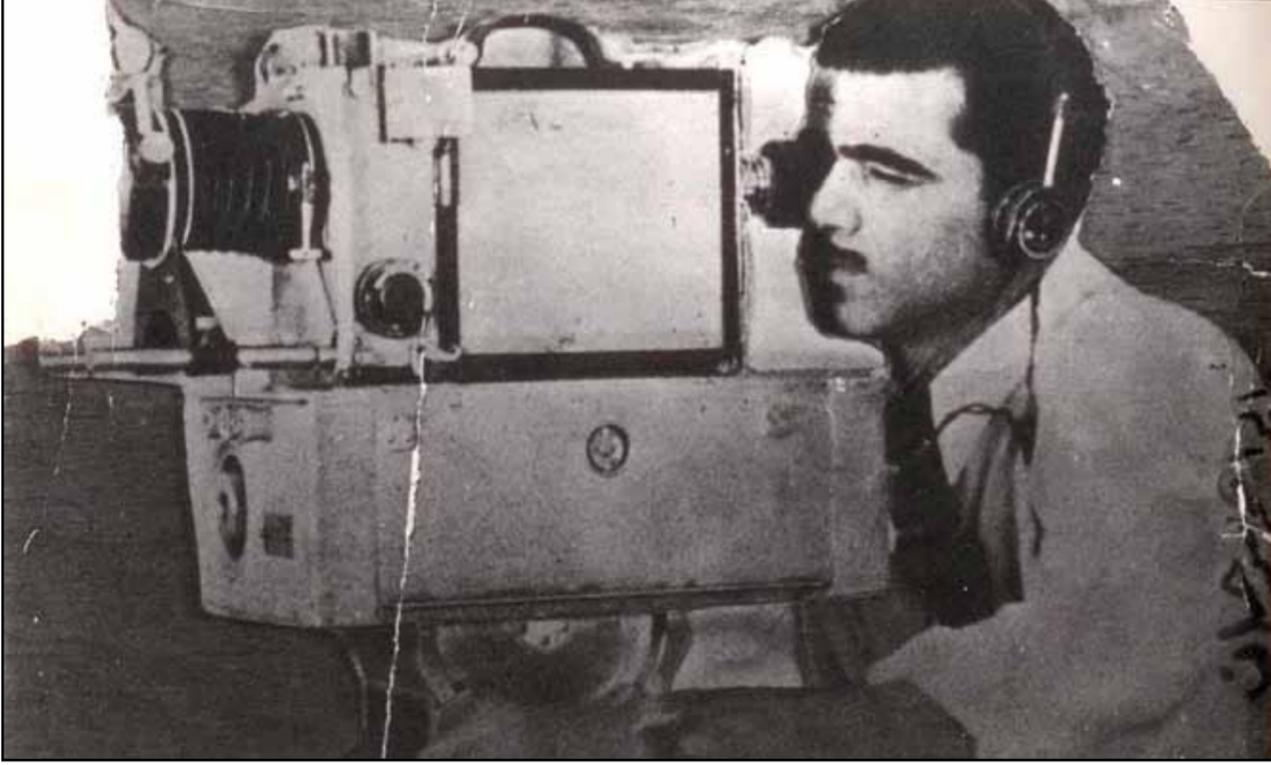
من الإخراج إلى الحدادة

إبراهيم حسن سرحان، هو مخرج فلسطيني ولد في حي المنشية، وهو من أهم أحياء مدينة يافا التاريخية، إذ عُد سرحان أول سينمائي فلسطيني، وارتبط اسمه ببدايات ظهور مفهوم السينما الفلسطينية قبل النكبة، أي في عام 1935م.

«إبراهيم لم يكن مخرجاً ومصوراً سينمائياً فقط، بل كان يزين الممثلات في الأفلام، وهو من يضع لهن المساحيق التجميلية، فقد كان يصنع كل شيء بمفرده، وهو من صنع ذاته وبمفرده». هذا ما أكدته لـ«الحدث» السيدة سامية سرحان، التي ولدت في بيروت، وكان لها نصيب مغاير عن ابنه محمد، إذ تربت بكنف والده، واحتضنها كابنة له منذ صغرها، وهي بذلك تحتفظ ببعض التفاصيل التي تدل على مهنته سابقاً كمصور ومخرج سينمائي وانتقاله للعمل كسمكري «فرنجي» في لبنان.

واستلمت سامية حديثها: «قد يكون إبراهيم قد توفي عام 1918م، ولكن لست متأكدة من ذلك، ولم تكن الأشهر الميلادية صحيحة آنذاك».

أمّا الرائد في منظمة التحرير الفلسطينية محمد سرحان الذي يقطن حي «صبرا» في لبنان، وهو الابن الوحيد للراحل إبراهيم قال لـ«الحدث»: «توفي والدي وهو بعمر 65 عاماً، ولكني لم أعش تفاصيل عمله كمصور سينمائي في الأردن وقبل انتقاله إلى لبنان، وقد غفوت لأستيقظ بين يديه في لبنان، وكان عمري



الجانب الإسرائيلي في ذلك الوقت هو من سرق فيلم زيارة السعود بجانب الوثائق المسروقة الأخرى، والتي تعود لزمان ما قبل النكبة عام 1948م».

أضاف: «يعتقد بأن من المواد المحفوظة لدى إسرائيل هي الجريدة السينمائية (الشريط الناطق) التي تضم زيارة الملك سعود لمدة 15 دقيقة، وهي بحجم 6 ملم».

يذكر أنه في تلك الفترة شكل «الصهاينة» لجاناً خاصة لتسخير السينما من أجل خدمة مصالحهم، لا سيما أن هذه اللجان قد باشرت عملها منذ مؤتمر (بال) عام 1897م.

وحول تشكيل اللجان، قال إبراهيم خلال مقابله مع حول: «لم أكن أعلم بذلك، وكنت أشاهد بعض اليهود يأتون إلى مناطقنا ويهتمون بتصوير المناطق البائسة فقط، يحاولون مثلاً التقاط مشاهد لشارع غير نظيف، أو طفلة ممزقة الملابس، وقد جاءني وقتها مجموعة من اليهود، كيف اشترك معهم في إنتاج أفلام، وشككت في نواياهم..»

وأضاف: «كانوا يعرضون في أفلامهم مشاهد لأراض جرداء، وبعدها نشاهد البنايات وهي تشاد، وهم أرادوا أن يقولوا عبر هذه الأفلام: إنهم يبنون الحياة، ويحولون الأرض الجرداء إلى عمار».

وعن سؤال حول عن اقتنائهم الأفلام التسجيلية الخاصة بإبراهيم أثناء إجراء المقابلة، أجاب: «لم يخطر في بالي حينها أخذ عينات من أفلامه، فهو لم يكن بمقدوره أثناء الهجرة أن يحتفظ بالأفلام كاملة فقد كانت طويلة، وتصل مدتها لساعتين، لذا رحل معه بعض العينات منها، وأتذكر أنني التقطت له صورة مع أفلامه (35 ملم)، وقد وضعت الصورة في مجلة البلاغ».

واستكمل حديثه: «كل ما لدي هي أفلام (نيجاتيف) قديمة تتضمن مقابلة المخرج سرحان، وهي موضوعة في أرشيف قديم بين الأفلام الأخرى، وقد صعب علي تحويلها من (نيجاتيف) إلى صورة رقمية».

إذا لم يكن إبراهيم حسن سرحان مصوراً للملوك والرؤساء فقط، فقد أنتج أفلاماً لرصد وقائع تاريخية تعود لما قبل النكبة، غير أنه اتقن فن التصوير والطبع والتحميض، وكذلك تزيين النساء بـ (المساحيق) والتي كان يصنعها بنفسه.

ولكن يبقى السؤال، ما هو مصير هذه الأفلام والوثائق التي سرقت آنذاك؟ وهل حُرقت أم سرقتها الاحتلال الإسرائيلي؟ وكيف السبيل للحصول عليها وتحقيق حلم سرحان بعرض أفلامه بدور السينما؟

«فلسطين لم تكن صحراء، وسرحان من صورها بعينه... فلنبحث عن الحقيقة»

الفلسطيني. قال سرحان لحول: «عملت على إنجاز الأشرطة القصيرة، وقد أنجز بعضها وبعضها الآخر بقي على النصف ولم يكتمل، وبعد أن حصلت على الهجرة تركت كل شيء، وانقطعت عن العمل بالسينما في فلسطين، ولكن السينما في داخلي... أعماقي... أحبها».

بعد الهجرة؟

أثناء وقوع أحداث نكبة عام 1948م، توجه سرحان إلى الأردن، شارك في أول فيلم أردني طويل (ساعتين) وبعنوان (صراع في جرش) حيث أنجز في عام 1958م، وكانت تدور أحداث الفيلم حول انخراط سائحة بعصابة أثناء زيارتها لجرش.

بعد إنجاز الفيلم قام سرحان بعرضه على الملك حسين آنذاك، وقد وافق عليه، إلا أن محافظ العاصمة سعد جمعة -حسب ما ذكر إبراهيم في مقابله مع المخرج حول- قد رفض عرضه في دور السينما لاحتوائه على مناظر غير مناسبة حسب ادعاء جمعة، ويعتقد بأن الفيلم يسيء دعائياً لجرش. ولكن بعد ذلك عرض بالفعل في دور السينما بالأردن.

وبعد ذلك، وحسب ما قال سرحان: «توقفت عن العمل، لأنني خسرت في السينما.. لم أخسر، لأن التمويل دائماً كان من الآخرين، ولكنني خسرت استمراريته وأصبحت أشاهد أفلاماً، ولا أعمل أفلاماً».

وبصمت يعلوه الحزن، قالت سامية: «انتقل والدي من السينما ليعمل في الحدادة... ولكنه توفي وهو يشعر بالحزن تجاه ما حل به».

المخرج قاسم حول قال: «تمَّ تعيين سرحان، ومن قبل مؤسس الجبهة الشعبية الراحل جورج حبش للعمل في قسم التصوير السينمائي والفوتغرافي في مؤسسة فلسطين للجبهة الشعبية... ولكن الأمر لم ينجح، وكان يصعب على سرحان حينها العمل... واستكمل عمله في الحدادة».

ما مصير الأرشيف المصور؟

قال محمد سرحان: «ليس بحوزتي أي فيلم من إنتاج الوالد، لم يتبق أي شيء بعد وقوع مجزرة صبرا وشاتيلا فقد احترق كل شيء».

وأكدت سامة أقوال نجله محمد، قائلة: «كل شيء اختفى مع الحرب، حتى أنه قيل لنا: إن الإسرائيليين قد أخذوا أفلامه ووضعوها بحوزتهم... لا أعلم دقة هذا الأمر».

وفي السياق ذاته، قال المخرج قاسم حول لـ «الحدث»: «قد يكون

تصويره من لقاءات مع سعود».

عرض هذا الفيلم الصامت آنذاك بسينما (أمبير) في تل أبيب، كما عرض في مصيف (رويين). ومن بعدها لم يعرض في أي مكان آخر.

المخرج العراقي قاسم حول أكد خلال حديثنا معه عبر «سكايب» أن المخرج الراحل إبراهيم سرحان قام بتصوير أول جريدة صوتية لزيارة الملك سعود بن عبد العزيز إلى فلسطين بواسطة كاميرا (تدار باليد) حينها اقتناها بـ 50 ديناراً من تل أبيب.

غير أن حجم أفلامه -وحسب ما ذكر حول لـ «الحدث»- كانت تصل إلى 35 ملم، ولم تكن 16 ملم، وقد حاول إيجاد طريقة لتحويلها إلى 16 ملم، وفشل، حسب ما ذكر حول.

وبعد أن صور وقائع زيارة الملك سعود إلى فلسطين، وثق بدوره زيارة عضو الهيئة العربية العليا أحمد حلمي باشا إلى فلسطين، وحينها قد عرض اللقطات التوثيقية المسجلة عن هذه الزيارة في يوم التصوير: ما أثار هذا إعجاب الموفد، وقدم له مبلغاً من المال يقدر بـ 300 ليرة فلسطيني، أي ما يعادل 300 جنيه فلسطيني.

وقد قيل: إنه من خلال هذا المبلغ تمكن سرحان من افتتاح (استوديو فلسطين) في يافا عام 1945م، وتحديداً في العقار المقابل للمستشفى الفرنسي، حيث كان إنشاؤه مجازاً من حكومة الانتداب آنذاك.

قال إبراهيم: «لقد عملت فيلماً عن حفلة افتتاح الاستوديو، وقد عرض هذا الفيلم في سينما فاروق ولمدة أسبوعين».

وعند سؤال سرحان عن إنشاء الاستوديو، أجاب المخرج حول: «ما معي مصاري... لم يكن عندي أكثر من 15 جنيهاً، ولكنني عندما نشرت الإعلان عن افتتاح ستوديو فلسطين، وطلبت وجوهاً للسينما، وردني حوالي 12 ألف رسالة، ومع كل رسالة مبلغ الاشتراك، فتجمع لدي مبلغ يتراوح ما بين (1800-2000) جنيه على ما أذكر».

حاول سرحان أن ينتج فيلماً روائياً بعنوان «عاصفة في بيت»، ولكن الخلافات مع «المنتجين» للفيلم قد حالت دون إنهاء الفيلم، ليواصل إبراهيم تصوير الأفلام التسجيلية والدعائية حتى عام 1948م.

قال محمد سرحان: «لدى والدي 4 أفلام، وهي: توقيف زيارة الملك سعود، وفيلم عاصفة في بيت بالشراكة مع الكوميدي صلاح سرحان، وصراع في جرش، وهو موجود في الأردن حالياً، وقد سجل كأول فيلم روائي أردني».

وقيل: إن إبراهيم قد أنجز فيلماً من 45 دقيقة، ويحمل عنوان «أحلام تحققت» ويتحدث عن حرم القدس ورعاية الأيتام؛ حيث حاول من خلال هذا الفيلم تبيان بأن من مقدور الأفراد عمل شيء اسمه سينما.

حينها قال إبراهيم لحول: «كان الناس يضحكون عندما نقول سينما. كانت السينما تماماً كما تقول الآن أن هناك فلسطينياً صنع قمراً صناعياً في المخيم، والإعلان عن فيلم تماماً مثل الإعلان عن موعد إطلاق مركبة فضائية في المخيم».

وبجانب الاستوديو، أوجد سرحان شركة الأفلام العربية، وقد سجلت الشركة في مدينة القدس بحسب ما ذكر في مقابله الشخصية مع المخرج قاسم حول.

وجاء فيها: «أوجدنا الشركة بعد أن تعاون أحدهم على دفع مبلغ يعادل 2000 دينار.. وبدأنا بالعمل، فوضعنا قصة من تأليفنا، عنوانها (في ليلة العيد) لمدة ساعتين، وهي تقوم على الحيل السينمائية وأحداث العصابات، وفي الفيلم كوميديا (مشكل) وحيل سينمائية».

يذكر أن هذا الفيلم موجود في فلسطين -بحسب ما ذكر إبراهيم- ولكن لم يعرف مصيره، لا سيما وأنه لم يكتمل الفيلم بصيغته النهائية حسب الاتفاق بسبب خلافات مع الممول آنذاك.

في السياق ذاته، قالت سامية سرحان: «والدي قال لي إن خلافاً دار بينه وبين الممول للفيلم، ولم يكن بمقدوره استكمال ما بدأ به، وشعر بالحزن؛ ما دفعه لترك السينما فيما بعد».

وبعد ذلك، قام سرحان بتأسيس شركة للإعلانات عن البضائع والمحلات التجارية، وكان أول شريط مسجل يعرض هو مقدمة للسينما، وفيه عرض لصورة الشيخ أمين الحسيني مع العلم

ترجمة "الحدث" كتاب الاغتيال

الحلقة السادسة

بقلاوة لقيادة حماس

قصة ملاحقة واغتيال الشهيد
عادل عوض الله

ترجمة الحدث- عصمت منصور

شبكة مساعدين عملوا معهم في إطار جهاز أمني شكلاه في الخليل، ولكن السلطة نجحت أن تسجل لصالحها نقطة اعتقال الشقيق الأصغر عماد.

في مطلع عام 1998، تفجرت عبوة في سيارة محيي الدين الشريف مساعد عادل عوض الله، وهو من حملة الهوية الزرقاء من القدس؛ ما مكنه من التنقل بحرية داخل إسرائيل.

الشريف استغل هويته هو والخلايا التي عملت معه، ونفذ عمليات ضد إسرائيل، واستطاع أن يضلل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، حيث أعلنت حماس أنه استشهد أثناء عمله في المقاومة في حادث عمل، ولكن السلطة اعتقلت عماد عوض الله بتهمة إطلاق النار وقتل محيي الدين الشريف، وإحضار جثمانه وتفجيره داخل السيارة.

السلطة اعتقلت عماد من منزله، حيث قال لصحيفة حماس: إنه لم يشأ أن يؤذيهم، أو أن يشتبك معهم بعد أن حاصروا منزله من كل الجهات.

في سجون السلطة تعرض عماد للتعذيب بشكل عنيف من قبل رجال جبريل الرجوب من أجل انتزاع اعتراف منه حول مكان وجود شقيقه عادل «لقد وضعوا كيساً أسود على رأسي وانهال عليّ عدد كبير من أفراد الأمن بالعصي، لكنني لم اعترف»، وفق ما رواه لحماس، بعد أن نجح في الهرب من سجن أريحا الذي أمضى فيه أربعة شهور والعودة إلى شقيقه.

في هذه الأثناء، لم يتوقف الشاباك للحظة عن البحث عن عادل ومحاولة إيجاد طريقة مبتكرة للإيقاع به.

المطاردة لم تأت بأي نتيجة، والعمليات استمرت إلى أن خطرت لأحد الضباط فكرة استندت إلى الافتراض أن الشقيقين بقيا على اتصال فيما بينهما، ومع قيادة الحركة في دمشق.

بدأ الشاباك في مراقبة البيت عن قرب وعن بعد بوسائل إلكترونية وتكنولوجية مبتكرة وذكية من الدرجة الأولى على الإطلاق، حيث كشفت هذه الوسائل أن الشقيقين يقيمان في البيت.

المعلومة الذهبية التي امتلكها الشاباك حول مكان وجود الشقيقين نقلت مباشرة إلى رئيس الشاباك عامي أيلون، الذي أسرع بدوره إلى مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لإبلاغه، وأخذ إذن رسمي بإلقاء القبض عليهما.

نتنياهو خشي من اغتيالهما؛ لأن ذاكرته لا تزال شاهدة على عمليات الانتقام التي نفذتها حماس في أعقاب اغتيال يحيى عياش، والتمن الباهض الذي دفعته إسرائيل، لكن أيلون كان مصمماً، وقال لنتنياهو: إنه لا يتخيل أن فرصة كهذه ستنتكر، وإن على إسرائيل ألا تضيعها.

الهدف كان اعتقالهما، قال أيلون فيما بعد، وأضاف أن الشاباك عدّهما كنز معلومات استخباراتية، وهذا أثار جدلاً كبيراً مع

جداً، اقتنى فيها السلاح.

لم يكتفِ عادل بتجنيد الأموال وتمويل العمليات وشراء السلاح، بل قام بنفسه بتنفيذ العمليات وقتل إسرائيليين، فاتهم بقتل عالم الآثار الأمريكي البرت جلوك في مدينة بيرزيت.

اعتقل عادل مرة أخرى، ولكنه صمد في التحقيق، ولم يدل بأي اعتراف للمحققين الذين أدخلوه للسجن لسنتين، رغم عدم وجود ملف، وعندما تحرر في 1994 أفرج عنه لهدف واحد، وهو مراقبته والوصول إلى الشبكات والخلايا التي يعمل معها.

بعد اغتيال يحيى عياش عينته حركة حماس قائداً لجناحها العسكري في الضفة، وبرز كخليفة لعياش بسرعة كبيرة، وتحول إلى أسطورة في صفوف الفلسطينيين؛ لأنه نجح وبمهارة عالية في ترميم وإعادة إحياء الجناح العسكري، وإقامة شبكة متشعبة من الخلايا النشطة، وتحول فعلياً إلى رئيس أركان الضفة الغربية.

ضمّ عادل محيي الدين الشريف للعمل معه، وعمل الاثنان معاً على إقامة مشغل متفجرات وتدريب خبراء؛ من أجل تنفيذ عمليات استشهادية في القدس، وهنا انضم إليه شقيقه عماد الذي أصبح معاونه الأساسي وساعده الأمين.

في عام 1997، انتقل ثقل نشاط عادل وعماد إلى الخليل والقدس، حيث نظم خلايا جديدة تركز نشاطها في التخطيط لخطف جنود وسياسيين إسرائيليين كبار، مثل رافول الذي شغل منصب رئيس الأركان السابق في جيش الاحتلال ووزير الزراعة، وإيهود اولمرت الذي شغل منصب رئيس بلدية الاحتلال في القدس، وعمرام متسنع رئيس بلدية حيفا، والجنرال في الاحتياط، وهي مخططات لم تخرج إلى حيز التنفيذ.

الشقيقان عوض الله فحفا إمكانية تنفيذ عمليات بأسلحة كيميائية، واستخدام مواد سامة في العبوات التي جهزها وتسميم مصادر المياه.

خلال عام 1997، نجح الشقيقان في تنفيذ ثلاث عمليات استشهادية قاسية، الأولى في شهر آذار عشية عيد المساخ، حيث فجر استشهادي نفسه في مقهى اربو في تل أبيب، وتسبب في مقتل ثلاث سيدات وإصابة 48 شخصاً، والثاني تفجير استشهاديين تنكرا في زي متدينين في سوق محنية يهودا، حيث قاما بتفجير العبوات بالتتالي، وتسببا في موت 16 إسرائيلياً، وإصابة 178، والأخيرة هي أيضاً كانت عبارة عن عملية مزدوجة في القدس، قُتل فيها ستة أشخاص، وأصيب 165.

في أعقاب العمليات الناجحة والمثيرة للانطباع، أدرك الشاباك أن البنية التحتية للقسام في الضفة عادت إلى العمل مثل السابق، لتنتقل عملية مطاردة الشقيقين كأولوية أولى.

نجح الشقيقان في التستر والاختفاء عن عيون الشاباك بمساعدة

أثار وجود امرأة محجبة تغطي رأسها بمنديل ثقيل شكوك راعي الأغنام رامي كورليجة ابن الـ16 عاماً، الذي كان يرعى أغنامه في جبال الضفة الغربية.

كان من الغريب بالنسبة له أن تبطئ السيارة قرب بيت عائلة مسودة الصيفي المعروفة بتجارة الحلويات في الخليل، وهو ما دفعه إلى تعقبها إلى أن تجاوزت البيت المحاط بكروم العنب.

لم يكن يتخيل أن من في داخلها شخص متنكر، وليس أي شخص، بل عميل كبير، وقديم للشاباك الإسرائيلي، وأن البيت الكبير المحاط بأسوار عالية وأسلاك شائكة يعود لأكرم مسودة تاجر الحلويات المعروف وأحد أثرياء الخليل.

معلومات وصلت للشاباك أفادت أن الشقيقين عادل وعماد عوض الله يختبئان في المنزل، وهما يعدان أهم مطلوبين لإسرائيل في تلك الفترة، وأنهما يخططان للهرب إلى مصر.

الشقيق الأكبر عادل شغل موقع رئيس الجناح العسكري لحماس في الضفة في العام 1998، وكان محرك العمليات الأولى والمركزي في تلك الأيام، بينما شقيقه عماد فقد كان ناشطاً عسكرياً في حماس، وعدّهما الشاباك أنهما شكلاً معاً هيئة أركان حماس في الضفة، وأنهما المسؤولين عن عمليات نوعية استشهادية في القدس وتل أبيب أدت إلى مقتل العشرات.

عادل أحمد إسماعيل عوض الله، ولد في مدينة البيرة قبل شهرين من اندلاع حرب الأيام الستة، تلقى تعليمه في المدرسة الهاشمية في البيرة، وأكمل دراسته في جامعة القدس تخصص رياضيات، بالإضافة إلى الأدب العربي في جامعة بيت لحم، لكنه لم يكمل بسبب إغلاق الجامعة في الانتفاضة الأولى.

بعد إغلاق الجامعة وجّه عادل جهده وطاقته للمقاومة، حيث التحق بكتائب عز الدين القسام التي كانت في طور التأسيس، واندمج في جهازها العسكري.

عادل يعدّ شخصية قيادية وكرزمانية، ويتحلى بخصال قيادية، سُجن في عام 1989 في سجن مجدو، وتحول إلى أحد الأسرى المؤثرين في السجن، وهو لا يزال في عمر 22، حيث تولى المسؤولية عن جهاز حماس الأمني في السجن.

في العام ذاته، تزوج وأنجب من زواجه أربعة أبناء، وهذا لم يمنعه من مواصلة المقاومة ضد إسرائيل، حيث قالت زوجته بعد استشهادها: إنه أقسم أن يحارب إسرائيل حتى النصر، أو أن ينال الشهادة.

في عام 1992، بعد تحرره من السجن، تمّ اختياره ليتولى المسؤولية العسكرية عن الحركة في الضفة، وهي المهمة التي تطلبت منه أن يمولّ عمليات المقاومة، وتلقي مبالغ مالية ضخمة

مخابرات في العالم. تبين أن الأخوين حافظا على سرية عالية، وامتنعا عن استخدام الهواتف، أو أي جهاز إلكتروني آخر، والاتصال تم من خلال الرسائل، وكذلك الأمر مع النشطاء الآخرين تحت إمرتهم. خبراء الشاباك وجدوا أمامهم أرسيفاً ضخماً، لكنه معقد وباجة إلى تحليل بسرعة؛ لأن الرسائل كتبت بلغة مشفرة، وباستخدام الألقاب، وليس الأسماء الحقيقية، بحيث لا يعرف سرها سوى الشقيقين. الشاباك تحرك بسرعة خشية أن تكون هناك عمليات، ومن أجل إلقاء القبض على المنفذين الذين قاموا بعمليات، ولم يكشفوا حتى الآن.

بعد تنفيذ عملية التصفية، أبلغ أيلون رئيس الوزراء ووزير الجيش وبدل التهاني على النجاح تلقى توبيخاً ووابلاً من الأسئلة حول سبب اغتيالهم، ومن أعطى الأمر ومن ترأس الوحدة التي نفذت الاقتحام، وهل عملت الوحدة بخلاف الأوامر أو تجاوزتها. لقد خشي ننتياهو من التصفية، ومن عمليات الانتقام التي قد تجرّها خلفها خصوصاً أن دينس روس المبعوث الأمريكي كان في المنطقة لتحريك المفاوضات بين السلطة وإسرائيل. غضب ننتياهو وخشي من العمليات التي قد تحدث عندما يعلن أمر التصفية في الإعلام، وطلب أن يعلن أنهما قتل في حادث عمل أثناء إعداد عبوة، إلا أن أيلون رفض؛ لأن الوحدة كشفت للناس، وسمع إطلاق النار، وبدل ذلك اقترح عليه أيلون أن يذهب وأن يقابل عرفات، وإخباره بما حدث، وأن يطلب منه أن يبذل جهده لتهدئة الشارع، ومنع حماس من تنفيذ عمليات انتقامية. زار أيلون عرفات، وطلب منه أن يحضر الاجتماع محمد دحلان وجبريل الرجوب، حيث أخبرهم بما حدث، وطلب منهم تهدئة الشارع، لكن عرفات طلب مهلة يومين لتهدئة الشارع، إلا أن أيلون قال له: لديكم أربع ساعات فقط، وأدار بوجهه إلى دحلان والرجوب وسألهم: إن كان بالإمكان القيام بهذا، فردوا بالإيجاب. جثمانا الشقيقين أعيدا إلى عائلتهما في عام 2014، بعد قرار من المحكمة العليا، وعد هذا يوم انتصار فلسطيني.

يمكن اقتحام المنزل واعتقالهما. الوسطاء حملوا طبق البقلاوة مع وجبة العشاء، ولكن تبين أن عادل امتنع عن أكلها؛ لأنه -كما يبدو- قرر أن يبتعد عن الحلويات، وذهب للنوم والكلاشكوف على صدره.

الساعة العاشرة من يوم 10 سبتمبر 1998، وصلت حرب الأدمغة والمطاردة إلى ذروتها بين الشقيقين اللذين عدا من أخطر المطلوبين الذين عملوا ضد إسرائيل. أعطى الأمر للقوة أن تتحرك؛ ليقتم خلال لحظات جنود اليمام البيت والكلب يسبقهم.

أفاق عادل عوض الله على صوت نباح الكلب، ووقف على رجليه وشقيقه إلى جانبه، والكلاشكوف في يده، حيث بدأ بإطلاق النار باتجاه القوة المهاجمة واستطاع أن يصيب الكلب.

جنود اليوم شعروا أنه لا خيار أمامهم سوى تصفيتهم، وهذا ما فعلوه من الصلابة الأولى للرصاصة؛ ليخرجاها خلال دقائق، وقد فارقا الحياة، ويُدفنا في مقبرة الأرقام في غور الأردن.

في صبيحة اليوم التالي، حضر الراعي الشاب إلى أجهزة أمن السلطة ليخبرهم عن المرأة المحببة التي رآها أمام المنزل، والتي كانت تستقل سيارة غريبة.

بعد إخلاء جثامين الشقيقين بدأ الشاباك في عملية بحث عن وثائق، حيث وجدوا أسلحة وذخيرة وقنابل ومسدسات.

في إحدى الغرف المخفية عثر الشاباك على اكتشاف مثير أصابته بالدهشة، حيث وصلتهم معلومات أثناء المراقبة أن عادل أحضر معه إلى المنزل برميلين كبيرين دون أن يعرف أحد سبب وجودهما، وماذا في داخلهما، واعتقدوا أنها جزء من مقتنياته ولاستخدامه الشخصي، ولم يدرك أحد أنهما يحتويان على أرسيف حركة حماس.

في البرميلين وجدت أسرار التنظيم كاملة وآلاف الوثائق والأسماء والنشطاء وأماكن الاختباء وإخفاء الأسلحة، بالإضافة إلى وثائق توثق العمليات التي نفذت، والأخرى التي خطط لها، وهو ما عدّ كنزاً استخباراتياً كبيراً ومهماً، لا يقدر بثمن، ولم يحلم به جهاز

يوفال ديسكين الذي اعتقد أنه يجب قتلها؛ لأن وجود عادل في السجن سيعني أنه سيواصل العمل من خلف القضبان، وربما يبادر إلى التخطيط لعمليات خطف من أجل الخروج من السجن. أيلون قال: إنه عارض فكرة التصفية لأسباب أخلاقية واستخباراتية؛ لما يملكه من معلومات.

النقاش الذي نشب، ولم يحسم في جهاز الأمن انتقل إلى المستوى السياسي، حيث وافق رئيس الوزراء ننتياهو ووزير الجيش ايتسيك مردخاي على عدم تصفيتهما، وإلقاء القبض عليهما، ليس للأسباب التي ذكرتها، بل لخشيتهما من ردة الفعل على اغتيالهما.

مقاتلو وحدة اليمام التي تعدّ الوحدة المختارة المتخصصة في مكافحة الإرهاب، والتي تتبع للشرطة يرأسها ديفيد بن شيمول الذي حصل على أوسمة وسجل إنجازات كبيرة، أجرت التدريبات في كيفية اقتحام المنزل لعشرات المرات بالاعتماد على خارطة المنزل والصور الجوية للمبنى من الخارج.

هذه كانت المرة الأولى في تاريخ وحدة اليمام التي تنفذ فيها مهمة من هذا النوع؛ لأن العادة جرت أن يتم اللجوء إلى وحدة السيرت متكال لتنفيذ عمليات بهذه الدرجة من الخطورة.

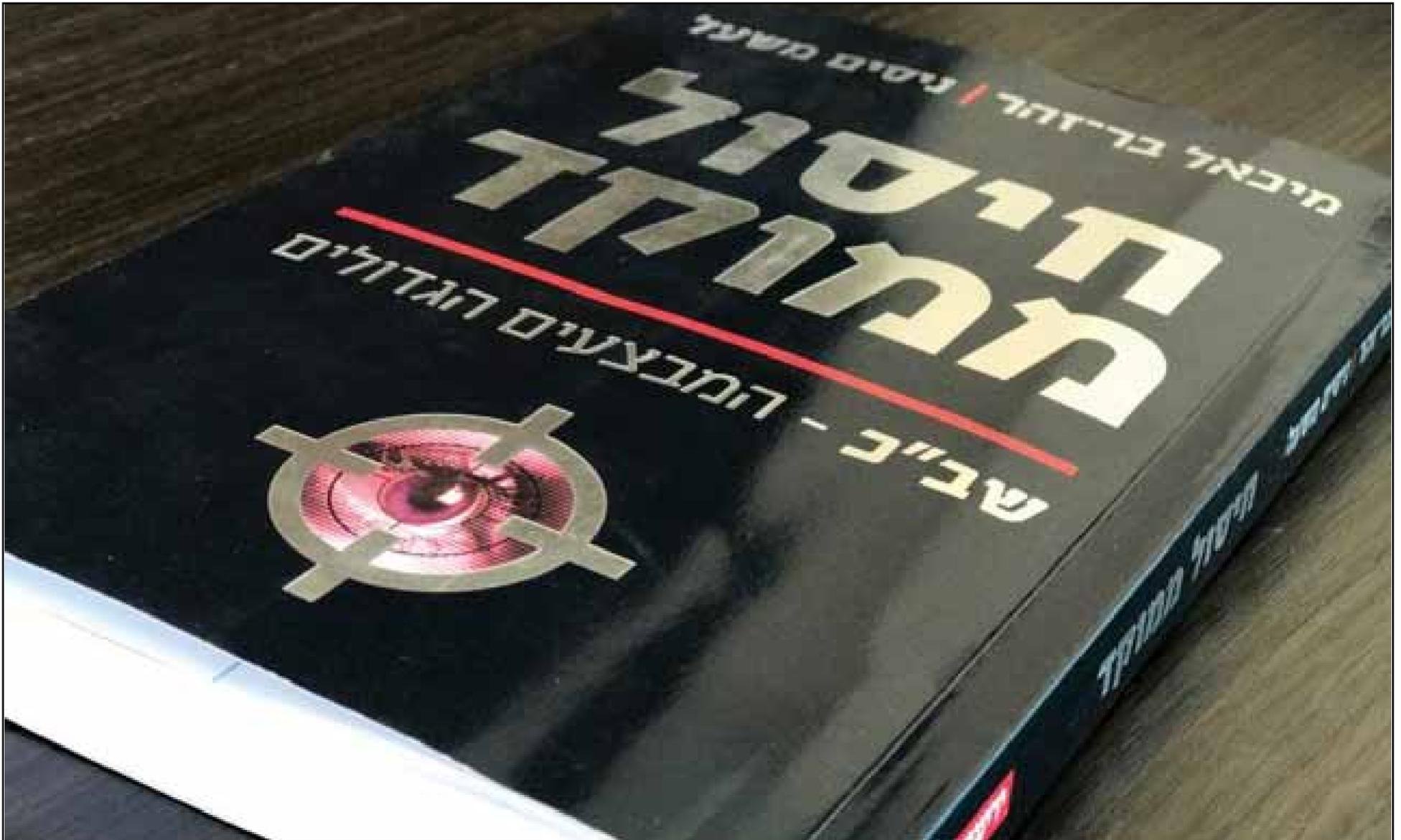
استمرت المراقبة والجولات حول المنزل إلى أن جاء يوم التنفيذ، الذي بدأ مع لحظات الغروب الأولى.

موكب من السيارات وصل إلى القرية الوادعة في خربة الطيبة، وفيها جنود من وحدة اليمام يرتدون الزي المدني.

نزل الجنود من السيارات واقتحموا كرم العنب، وحاصروا المنزل من الاتجاهات كافة، وفي حوزتهم كلب هجومي مدرّب أعد للهجوم واقتحام المنزل.

انتظر الجنود بتوتر شديد أمر الانطلاق وبدء التنفيذ، بينما عملية المراقبة التكنولوجية المتطورة متواصلة لرصد الحركة.

من أجل ضمان اعتقالهما أحياء أجريت عملية تضليل لحرف أنظارهما؛ لذا أحضرت بقلاوة مشبعة بالعسل؛ لأن المخططين اعتقدوا أن الشقيقين وبعد تناولها سيخلدان إلى الراحة، وعندها



فوز المتوكل طه والياس نصر الله

بجائزة "إحسان عباس"



المتوكل طه



الياس نصر الله

الإسرائيلي، فيقدم لنا نصر الله روايته ورواية أفراد عائلته نموذجاً لهذه التجربة المريرة والمؤلمة. ويرسم لنا نصر الله صورة نادرة عن الأجواء التي سادت في إسرائيل عشية حرب حزيران/يونيو 1967 وقصة التحاقه بالجامعة العبرية في القدس الغربية وانتقاله مباشرة للعيش في مدينة القدس بعد انتهاء الحرب ومشاهدته آثار الفظائع التي ارتكبتها الإسرائيليون في القسم الشرقي من مدينة القدس الذي احتلته إسرائيل في تلك الحرب، ويقدم صورة عن الحياة في الأراضي الفلسطينية التي أصبحت بكاملها محتلة، وعن الحياة التي عاشها الطلاب العرب في الجامعة العبرية في تلك الفترة، وانخراطه في العمل السياسي وتعرفه على المحامية الإسرائيلية فليتيشيا لانغر التي تطوعت للدفاع عن الفدائيين وغيرهم من المعتقلين السياسيين الفلسطينيين، ويلقي الضوء على معاناة المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال. ويتوقف مطولاً عند دخوله معترك العمل الصحفي، حين عمل في البداية مراسلاً لصحيفة "الاتحاد"، أقدم جريدة في فلسطين التي تصدر في حيفا، ثم محرراً في جريدتي "الشعب" و"الفجر" الفلسطينية اللتين صدرتا عام 1972 في القدس المحتلة ولاحقاً محرراً مسؤولاً لجريدة "الطلعة" الأسبوعية. من خلال تجربته في تلك الصحف قدم لنا عرضاً مهماً وتوثيقاً لجزء أساسي من تاريخ الصحافة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

تعريف بالكاتبين:

وُلد إلياس بطرس نصر الله سنة 1947 في شفا عمرو، بالجليل الفلسطيني، ومنذ بواكير شبابه برز في ساحة النشاط السياسي، وهو ما قاده إلى ميدان النشر والإعلام، فالتحق بجريدة «الاتحاد» في حيفا، ثم جريدتي «الشعب» و«الفجر» في القدس المحتلة، وفيها أسس أيضاً جريدة «الطلعة» قبل أن ينتقل للعيش في بريطانيا منذ عام 1979. وولد الشاعر الكاتب المتوكل طه في مدينة قلقيلية العام 1958، ويحمل شهادة

مسيرياً متوقفاً، بقدر ما كتب ما ورد على خاطره، دون التزام مُبرمج بالتتابع الزمني، أو بتسلسل الأحداث، لأنه كما أشار: «لا أؤمن بشكل أدبي نهائي ينبغي اعتماده عند كتابة السيرة، فلكل سيرة نكهتها وحمولتها وطرائقها في القول. وأعتقد أن السيرة تحتل شيئاً من الفنتازيا والخيال، مثلما يصح كتابتها بأسلوب أقرب إلى الشعر أحياناً، وأن تستعين بكل الأشكال الأدبية، من مقال وقصة وسرد وحوار وسيناريو وتشكيل، وتعجنها ببعضاً في بعض، وتقدم مُنتجك الخاص».

أما كتاب الياس نصر الله فإنه يروي سلسلة من القصص والأحداث المهمة في تاريخ فلسطين الحديث كان الكاتب شاهداً على القسم الأكبر منها أو كان طرفاً فيها، وأخرى سمعها مباشرة من أصحابها فدونها بأسلوب التحقيق الصحفي الشيق. وهي مادة أولية لم يسبق لها أن نشرت، وهي أشبه ما تكون بسجل وقائع تاريخية لفترة زمنية محددة.

فالكتاب ليس مذكرات شخصية أو سيرة ذاتية، بل هو أوسع من ذلك بكثير. فمن خلال إعطائه فكرة عن خلفيته العائلية والاجتماعية والسياسية قدم نصر الله على سبيل المثال صورة عن الحياة في مدينة حيفا ومنطقة الجليل في فلسطين خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وعن سقوط فلسطين عام 1948.

كذلك يعرض الكاتب قصة تشرده وعائلته ولجوئهم إلى لبنان ومغامرة عودتهم إلى فلسطين، وقدم شهادة دقيقة على تلك الفترة وعلى تشريد مئات آلاف الفلسطينيين من ديارهم.

ويرى نصر الله أن نكبة الشعب الفلسطيني لم تنته عام 1948، بل لا تزال مستمرة إلى اليوم، والدليل على ذلك الشهادات الحية التي قدمها في الكتاب، حيث يقول إن العالم لم يسمع بعد قصة البقية الباقية من الشعب الفلسطيني في الوطن الذي احتلته إسرائيل عام 1948 والحياة التي عاشها أفراد هذه البقية في ظل الحكم العسكري

طفولته وصباه في الخمسينيات والستينيات، ثم امتد إلى ما بعد ذلك رسماً صورة زاخرة للحياة السياسية والاجتماعية وما جرى فيها من نشوء المقاومة على صعيد الأراضي المحتلة عام 1948، أو في الشتات. وتناول حقبته عمله في الصحافة في صحيفة الطليعة في القدس ثم عمله صحافياً في العاصمة البريطانية. وكان يردد سيرته الشخصية بسيرة وطنه معتمداً الوثائق التاريخية والكتب ذات الصلة، وتوقف عند بعض الأحداث المهمة في ظل انعدام حرية الرأي واختطاف المعارضين والنشطاء السياسيين واعتقالهم وتطرق للمعارك الصحفية وما جرى لأصحاب الرأي الحر مثل رسام الكاريكاتير ناجي العلي. وتزخر السيرة بالمواقف الوطنية وبالرؤية العميقة للقضية الفلسطينية وما تتعرض له من أخطار في المستقبل.

وبعد، فقد رأى مجلس الأمناء أن هذين العاملين اللذين يرصدان تحول المشهد الفلسطيني في الأرض المحتلة ويعبران بصدق عن حياة كل من الكاتبين على ضوء حياة الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية وما يجري من تحولات يستحقان نيل جائزة إحسان عباس للثقافة والإبداع (مناصفة).

حول الكاتبين:

لقد كشف المتوكل طه في هذا الكتاب أسراراً وخفايا تُقال لأول مرة، مثلما قدم تفسيرات وتوضيحات جلت العديد من الأسباب الكامنة وراء ما جرى في فلسطين، وولج إلى أخص الخصوصيات في غير مرحلة من السنوات الخمسين التي غطاها الكتاب. باختصار إنه كتاب كاشف ومفاجئ وجريء .. وغير متوقع!

وقد اعتمد الكتاب على قاعدة أن السيرة الحقة هي غير المُنقاة أو المُغرّبة أو المُنتقاة، بل تلك التي تفرد بساطها وتضع كل بضاعتها، ليرى المُتلقي المشهد من أوله إلى آخره، وليتمكّن من تفكيك الأسباب والمرجعيات والدوافع، التي كانت وراء كل فعل، مهما بلغت غرابته وجذته، والصدمة التي يُحدثها، خصوصاً أن لدى كل واحد منا من الأسرار ما لا يُعد، وما لا يُمكن قوله .. ما جعل هذا الكتاب وثيقة تعكس الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري، في فلسطين من 1967 إلى 2017.. كما عمل على تأصيل روايتنا، التي مهما كانت شخصية ذاتية، فإنها تظل سيرة عامة؛ لصعوبة فصم الخاص عن العام، وتداخلهما في وضعنا المعيش، وحتى لا تظل ذاكرتنا عُرضةً للفناء والعذرية والعدم، ولأن المعاناة بصمت تُعمّقها، وعلى العالم أن يعرف، كما قال المؤلف.

وسيرة الكاتب، وإن بدت كأنها تتحدث عن الماضي، فإنها تتغيا المستقبل، لأن أي شخص لا يمكن أن يربح سباقاً وهو ينظر إلى الوراء. والماضي ليس ماضياً، إنه يلعب بين مواندنا .. كما جاء في الكتاب . ولم يتقيد الكاتب بنمط كتابي جاهز، ولم ينتهج

رام الله - عمان

أعلن رئيس وأعضاء مجلس إدارة ملتقى فلسطين الثقافي، يوم أمس، عن فوز الشاعر المتوكل طه والكاتب الياس نصر الله، بجائزة إحسان عباس للإبداع والثقافة، بدورتها الرابعة للعام 2017، بناءً على قرار مجلس أمناء الجائزة، الذي انعقد مؤخراً في العاصمة الأردنية عمان.

ويتكون مجلس أمناء الجائزة من عدد من الأساتذة الكبار في مجال الثقافة والادب والبحث والإبداع، من فلسطين والأردن ولبنان وتونس والسودان وهم: د.ابراهيم شوبح - تونس، د.ابراهيم السعافين - الأردن، د. محمد عصفور - الأردن، د. حسين بكار - الأردن، د. وداد القاضي - مصر، د. عز الدين عمر موسى - السودان، د. إسامة احسان عباس، والروائي يحيى يخلف - فلسطين، إضافة إلى د. ابراهيم أبو هشيش باعتباره منسقاً للجائزة.

وجاء في تقرير المجلس عن الكاتبين الفائزين: «شهادات على القرن الفلسطيني الأول» تأليف إلياس نصر الله و«أيام خارج الزمن» تأليف المتوكل طه.. فإن كتاب «أيام خارج الزمن» للمتوكل طه، الذي صدر مؤخراً عن دار فضاءات في الأردن، ويقع في أكثر من ثلاثمئة صفحة، تناولت جوانب مختارة من حياة الكاتب، تناولت دراسته وتأهيله العلمي وما تعرض له من تحديات، وأشار إلى سيرته الأدبية والمهنية والنقابية، وقد توقف طويلاً عند اعتقاله وما تعرض له من إهانة وتعذيب في سجون الاحتلال. وجعل تجربة سجنه نموذجاً مصغراً لما يتعرض له الفلسطينيون في الأراضي المحتلة من عسف وبطش وتعذيب. وتوقف عند مدينة رام الله وتحولاتها خلال أربعين عاماً رسماً لوحة دقيقة لتحولات الزمن والعمل والصدقات، وتحديث عن زواجه من فناة مقدسية ليقف عند مدينة القدس طويلاً، وتحديث عن الانتفاضة حديث الفخر بمنجز قل نظيره، وتوقف طويلاً عند بعض الأصدقاء الشعراء مثل عبد اللطيف عقل وحسين البرغوثي وفدوي طوقان وعلي الخليلي وسميح القاسم .. وعند أمه الحاجة عفيفة وصلته بها وبقليلية، التي نبتت من الرماد بعد أن كاد يبتلعها الاحتلال، وقد رسم صورة بالغة التأثير لعلاقته بأمه في حياتها وموتها. وختم هذه السيرة بروية وتأمل للنص والعالم، كيف يرى النص وكيف يكتبه وكيف يرى العالم من خلال وطنه الصغير، الذي يقف على حد السكين. وقد أظهرت هذه السيرة قدرة الكاتب الأدبية حين لَوّن الوقائع والأحداث والتأملات بإحساسه الفني العميق.

أما كتاب «شهادات على القرن الفلسطيني الأول» فيقع هذا الكتاب في 700 صفحة من القطع الكبير صادر عن دار الفارابي في بيروت، وهو يسجل سيرة الكاتب الذاتية على ضوء حياة الأسرة وقربة شفا عمر مكان ولادة الكاتب. وقد توقف عند

وقد ولد شيخ أدباء فلسطين إحسان عباس ، الذي حملت الجائزة اسمه ، في فلسطين في قرية عين غزال في حيفا فلسطين سنة 1920م، وفيها أنهى المرحلة الابتدائية ثم حصل على الإعدادية في صفد، ونال منحة إلى الكلية العربية في القدس، ثم عمل في التدريس سنوات، التحق بعدها بجامعة القاهرة عام 1948م حيث نال البكالوريوس في الأدب العربي فالماجستير ثم الدكتوراه.

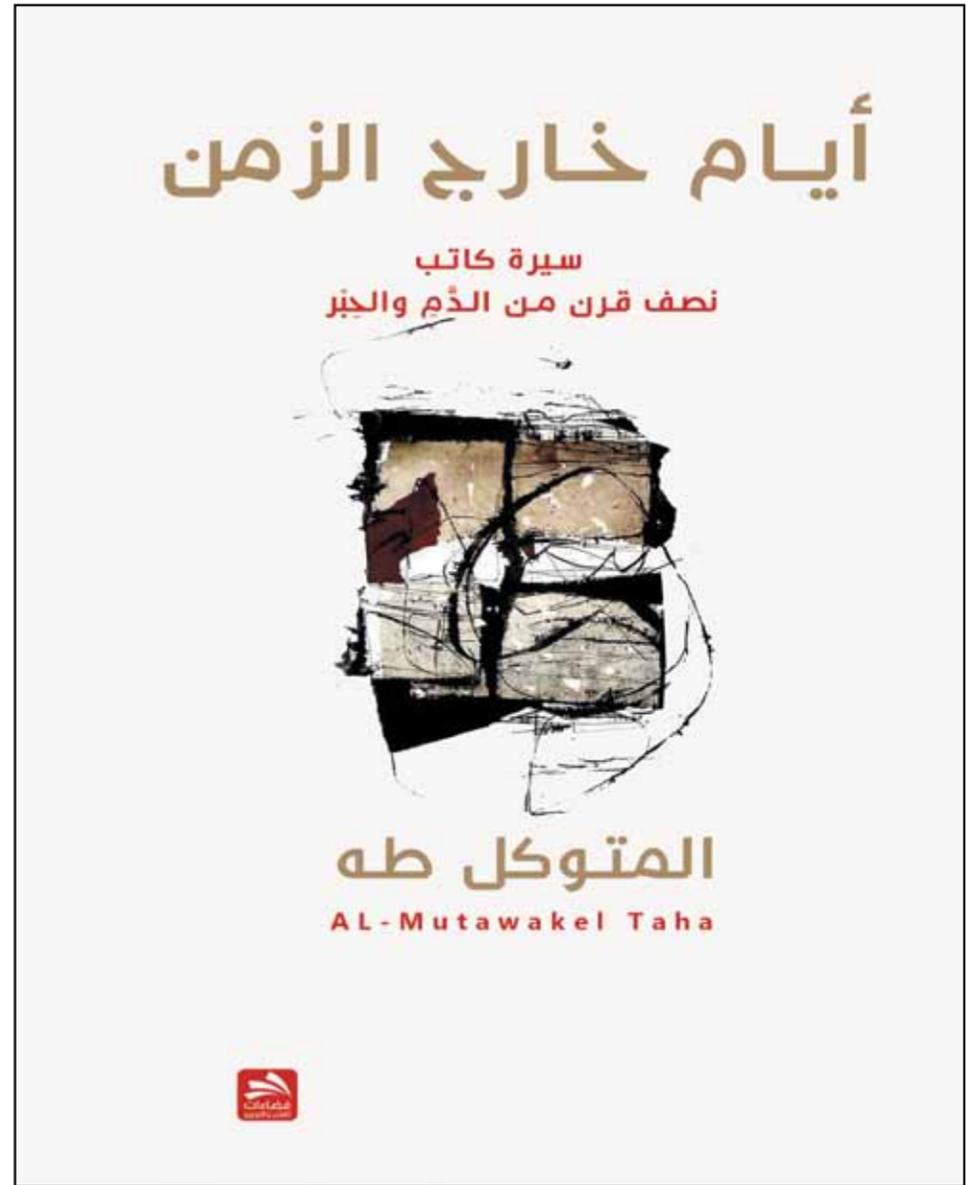
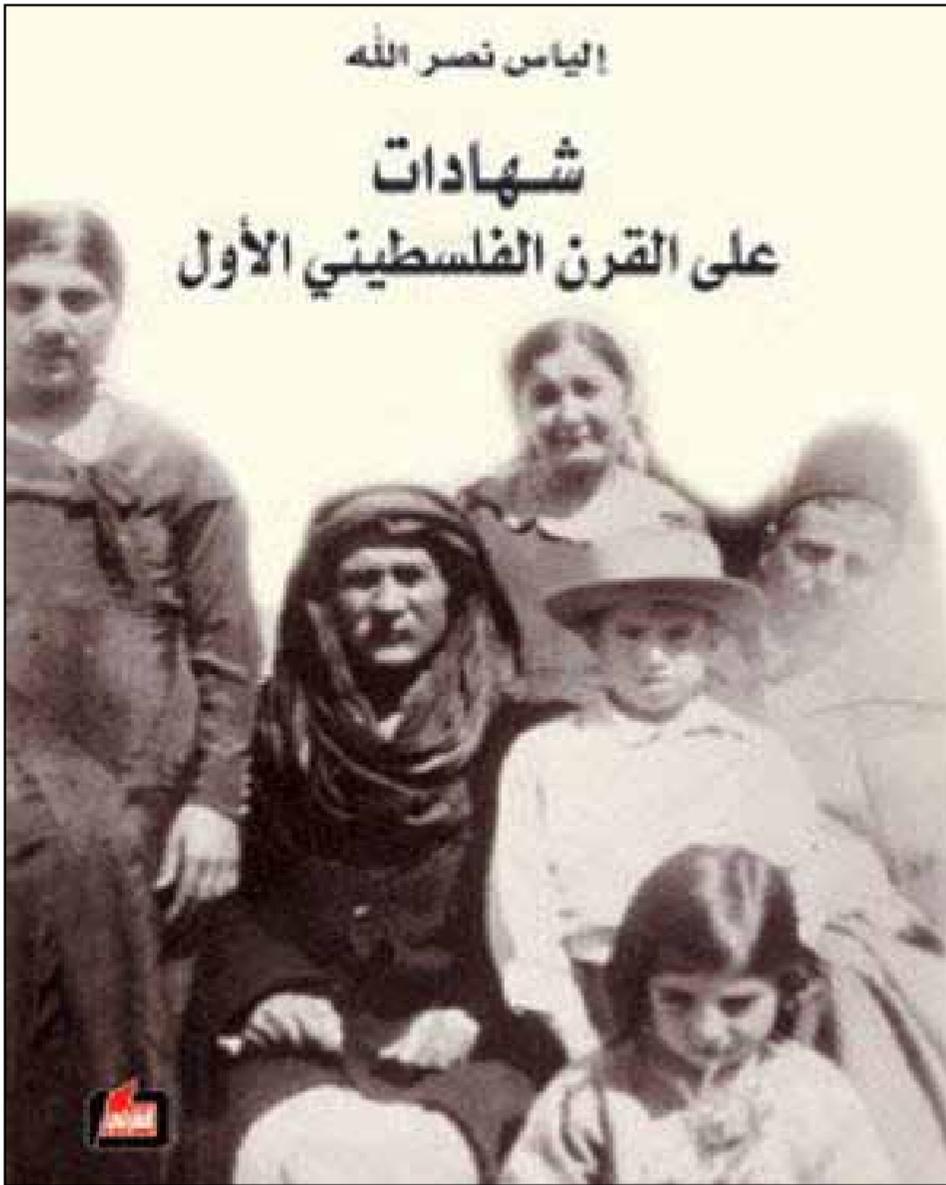
كان غزير الإنتاج تاليفاً وتحقيقاً وترجمةً من لغة إلى لغة؛ فقد ألف ما يزيد 25 مؤلفاً بين النقد الأدبي والسيرة والتاريخ، وحقّق ما يقارب 52 كتاباً من أمهات كتب التراث، وله 12 ترجمة من عيون الأدب والنقد والتاريخ.

بإحسان عباس لأنه قامه شامخة لها خصوصية في التأسيس لكل هو جمالي وإبداعي وإنساني، مشيراً إلى أن عباس تأسس ليكون مثقفاً وعالمياً وهو نتاج الصناعات الكبيرة، وهذا ما مكّنه ليكون في طليعة المثقفين، أدبياً ومثقفاً ومترجماً وناقداً فذاً، لافتاً إلى أن عباس لو استمر في كتابة الشعر لكان من أهم شعراء العربية في العصر الحديث. وأشار د. السعافين إلى أن عباس الناقد الأول للشعر الحديث، واستطاع أن يضعه في مكانه، وقد احتفت جامعة شيكاغو بمكانته الإبداعية، مؤكداً في الوقت نفسه أن هذه الجائزة تأخذ قيمتها من شخصية إحسان عباس، هذه القيمة أتصورها خالصة للثقافة والعلم وللقضية الفلسطينية والانسانية عامة.

والإبداع المقاوم".
عن الجائزة وصاحبها:

وقال رئيس ملتقى فلسطين الثقافي ، رئيس اتحاد الناشرين ، الأستاذ فتحي البس ؛ إن جائزة إحسان عباس تمنح لعمل نقدي يتعلق بالإبداع الفلسطيني في الأدب والثقافة على شرط أن تتوفر فيه سمات الأصالة والجدة والابتكار والعمق لكاتب فلسطيني أو عربي أو أجنبي، وأن يكون العمل مطبوعاً خلال السنتين الأخيرتين أو قيد الطباعة، وأن لا يكون العمل المرشح قد قدم للحصول على درجة علمية أو أكاديمية أو سبق حصوله على جائزة أخرى. من جانبه قال رئيس مجلس أمناء الجائزة البروفيسور إبراهيم السعافين: تحتفي الجائزة

الدكتوراة في الآداب . صدر له قرابة الخمسين كتاباً في الشعر والسرد والنقد والفكر. وقد اعتقلته سلطات الاحتلال الإسرائيلي غير مرة. وانتخب لأربع مرات رئيساً لاتحاد الكتاب الفلسطينيين ، كما انتخب رئيساً للهيئة العامة لمجلس التعليم العالي الفلسطيني ، وشغل منصب وكيل وزارة الإعلام الفلسطينية ، وأسس «بيت الشعر» في فلسطين العام 1998، مع عدد من المبدعين الفلسطينيين ، وترأسه لمدة ثمانية أعوام . عمل محاضراً في غير جامعة فلسطينية . وهو عضو مجلس أمناء جائزة فلسطين الدولية للإبداع والتميز ، ويعمل سفيراً بوزارة الخارجية . وحاز على العديد من الجوائز ، منها جائزة « الحرية » و« القدس »



شعر

لنكن صريحين

ليس إله القتل، والنفاق، والشيوخ
الكذب

الإله الذي أعول عليه
لم تقدني إليه التفاسير،
ولا الأحاديث

ولا المذاهب
ولا حتى الصدفة
الإله الذي أعول عليه
قادنتني إليه جدتي.

جدتي التي بالكاد تحفظ سورة الفاتحة.

خارج قريتي الريفية ورؤية المدينة لأول
مرة.

أما السبب الثاني والأهم: فقد أردت
الفوز بالجائزة المالية
حتى أسدد بعضاً من ديون أبي

لنكن صريحين في مسألة الإيمان
الإله الذي أعول عليه
أعرفه، وأعرف أنه يعرفني
وبيننا حتماً مجيبه
الإله الذي أعول عليه

في طفولتي كنت أملك
سروالا واحدا
وجوريا واحدا
وحذاء ممزقا وواحدا
وحلما واحدا:

عندما أكبر سأجفف كل أنهار الدموع.
**

لنكن صريحين في مسألة الشعر
لقد كتبت أول قصيدة شعر في حياتي
لسببين اثنين
الأول: المشاركة في مسابقة شعرية

لنكن صريحين في مسألة الدراسة
في طفولتي
كنت أكره الدراسة والدروس
وأحب العطل واللعب كثيراً
ولكنني وصلت تعليمي
فقط كي أحصل كل مساء على رغيف
مطلي بالسردينة والهريسة
كانت تقدمه الحكومة لأبناء المناطق
الناحية.
*

لنكن صريحين في مسألة الأناقة

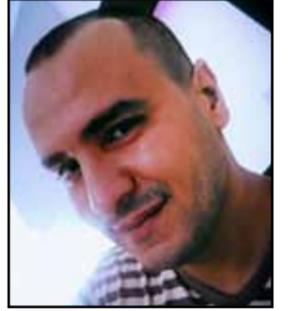
لـ الشاعر: سامي الذبيبي - تونس



المعنى رحمه الله

الطبيعي والثقافي

بقلم: محمد الأمين سعدي/شاعر وأكاديمي



اهتمت الأنتروبولوجيا بالنار في حياة الإنسان اهتمامها بأي إنتاج آخر مادي أو فكري، لأن اكتشافها غير كثير من الأمور في حياة الأجداد، إذ سهل الغذاء بالطبخ، والتنقل في الليل، والدفاع عن النفس، وتلين الحديد... والأهم أنه أخر موعد النوم. صار البشر يسهرون، وترتب عن هذا حصول الملل، ومن هذا الأخير بدأ كل فرد من المتحلقين حول النار في تقديم ما يكسر تلك الرتابة، فكان الأدب سردا وشعرا، وخرجت إبداعاتنا بسبب النار. قد يبدو هذا غريبا رغم أنه حقيقي، لكنه مهم في فهم التكوّنات الأولى للإبداع. الغريب أيضا أن النار، وما أتاحته من سهر، افتتحت الكذب الحلو، كل يحكي ما حدث معه، وحين لا يحدث شيء، يكذب، أو بالمصطلح الذي تطوّر لاحقا: يتخيل.

ما أحاول طرحه هنا هو كيف يساهم الطبيعي في صنع الثقافي، وكيف كان النتاج الأدبي والفكري عموما ناتجا عن التكيف مع البيئة واكتشاف مواردها. فبسبب النار حدث ما ذكرنا، بسبب البرد ابتكر الإنسان الثياب والبيت، وبسبب الخطر صنع السلاح. كل هذا يذكرنا أن كل ما هو ثقافي هو نتاج الطبيعي، وعلى رأس هذا الوعي الذي حدث بسبب تطور الدماغ وزيادة خلاياه بالتكيف. هذه الرؤيا تفسّر كثيرا من الأشياء في حياتنا؛ كالحروب المستمرة إلى اليوم رغم التطور الفكري

والتكنولوجي والدعوة إلى التعايش والحوار. لكن الإنسان لا يزال يرتكب المجازر، ويعود هذا ربما إلى كون الطبيعة تتغلب على الثقافة، وأن الافتراس الموجود في الإنسان لا يزال يغلب قيم السلم والأمان التي يتحدث عنها الجميع ولا يطبقونها.

يعني هذا أن الحيواني فينا يتغلب حين يتعلق الأمر بالبقاء، ولذلك تسقط قيم الإنسانية التي نظرنا لها، ويسود قانون دارويني خالص. ورغم هذا تتغلب الثقافة في حالات أخرى، فلولاها لما قام المجتمع وتعايش داخله الناس، وبها كان الكرم والتضامن والصدقة. لكن الثقافة تقوم بدور آخر يكاد يكون لا أخلاقيا: وهو التبرير لأفعال طبيعتنا الوحشية، فأمريكا مثلا قامت بغزو العراق مدعية أن ذلك لتخليص الناس من الدكاتاتور وأيضا لزعمها أن هناك أسلحة نووية، لكن النتيجة كانت مجازر في حق الإنسان، بل ولا يزال العراق يعاني إلى اليوم من مشاكل لها علاقة بذلك الغزو.

إن أهم ما يفسر هذه الأمور هو نظرية التطور، ولذلك لم يكن دارون مجرد مسافر على سفينة البيغل، وإنما كان عقلا علميا شغوقا بمعرفة أصول الأجناس والسلف المشترك. ولذا حين عاد وبعد أن نشر كتابه تغيرت كثير من الأشياء في الوسط العلمي. ومع أن الرفض واجه نظريته في البداية، إلا أن كل الأدلة كانت تؤكد أنه على صواب، وأن هذا الرجل قدّم تفسيرات مهمة لقضايا كانت مجهولة من قبله، وأهم ما قدمه هو فكرة البقاء والتكيف من أجله، وأن الكائنات تتصارع لتسود.

ودائما في إطار حديثنا عن الطبيعي والثقافي قدم البيولوجي ريتشارد دوكنز نظرة تنكّي على الدارويني وترى أن الأخلاق والأفعال الإيثارية كالكرم مثلا جميعها أفعال أنانية غابتها البقاء والاستمرار، فالناس قديما لم تكن تؤذي الكرماء في الحروب لأنهم يفيدونهم، وهكذا صار الكرم عاملا للاستمرار والبقاء.

تتداخل العلاقة بين الطبيعي والثقافي، لكن ما ننسأه غالبا هو أن الثقافة هي نتاج الوعي، وهذا الأخير نتاج البيولوجيا، أي الطبيعة. ننسى كذلك الجانب المفترس في الإنسان بمجرد أن نراه بكوستيم وربطة عنق ويقود سيارة، بينما إذا تغير الظرف قد يتحول إلى وحش في حالة مجاعة مثلا. لعلنا الآن سنصل إلى نتيجة مخيفة هي أن الثقافي يكون غالبا في خدمة الطبيعي، وأن مدنيتنا قائمة بسبب ظروف، ولو حدث وتغير الظرف قد نعود إلى الغابة يا صديقي الإنسان.

ترجمة الحدث

فشلتُ أن أتعلّم كيف أعيش
آية بسيسو

ترجمة خيرى حمدان

لم أتوقّع يوماً أن أرتبط بصفتي مترجم مع أحد أقرباء الشاعر الفلسطيني الكبير معين بسيسو، لكن يبدو أن عبقرية الشعر والإبداع ترافق حملة هذا الاسم الكبير بعيداً عن الوطن. عرفت آية علي بسيسو، ابنة صديقي العزيز علي بسيسو صغيرة خجولة ترافقه هنا وهناك، ثم كبرت وعلمت بأنها تنظم الشعر بمهارة، وسرعان ما نالت جوائز أدبية رفيعة المستوى، وهاهي قد بلغت العشرين من العمر، تشارك في الأمسيات الشعرية وقد جمعني الصدفة بها في إحدى هذه الأمسيات في العاصمة صوفيا. طلبت من طالبة الطب في السنة الثانية، أن ترسل لي بعض نصوصها الشعرية لترجل إلى الوطن الذي لم تراه، لتعانق غرّة ورام الله وكل بقعة من فلسطين، التي طالما حدثها عنها والدها - عاشق فلسطين. كلما سعدت آية إلى المنصة لتقرأ قصائدها التي ترقى دون شك للشعر العالمي، يتفاعل معها الحضور وأرى في عينيها ذاك البريق المتألق لمبدعة واعدة اسمها آية بسيسو.

أصعب الدروس

Най-трудният урок

عشتُ في جلدِ

رحالة

متسكّج

لم أحطُ برسائتي

في أيّ مكان

ولا عند أحد

لم أستقرّ في بيت

فلدّي مجرد مأوى

لم أرتبط أبداً بمكانٍ

أو ببشر

تجاوزت بحنكة

خيبة الأمل والإحباط

والآن أتعلّم

ترويض نبض

قدمي

تراهما على وشك

الانطلاق بجلبة

لأتوه

وأن لا أعود

أبداً

لكنّ البقاء

دوماً

أصعب بكثير

من الهروب.

ملاً، ترامات وشوارع

Хора. Трамваи. И улици

في هذه المدينة

ذات الشوارع السريعة المكتظة

والزقاق الخجلة

والتفرعات الغامقة

وكوابل الكهرباء

المعلقة قلانداً.

وأنوار الليل

كأنها شموعٌ مضيئة

ألوان الترامات الزاهية

وجلجلة عجلاتها فوق

سكك الحديد

وأروقة أرواحها

مفعمة بملاً لأهت

يسرعُ الخطى دوماً

إلى مكان ما

في هذه المدينة

المسترسلة بالهذيان

مدركة جنونها الذاتي

لا نملك سوى أن نجنّ

وربما أن نعشق

والأفضل من هذا وذاك

أن نجنّ

ونعشق.

ضيق

Тясно е

لا مكان

لمزيد من الماضي

في حاضري هذا.

* * *

كنتُ أحسنُ دوماً

تحصيل العلم

دوماً متفوّقة

في كلّ أصناف العلوم

اكتسبت مهارة

التقوقع في ذاتي

بعيداً عن الآخرين

والبقاء هناك طوال الليل

وفي النهار

تعلّمت أن أبهم

أحزاني

أن أسمح لكلّ من يرغب

أن يبلغ سطحَ روحي

أن يفعل

وقلة ينفذون خلف الحجاب

تعلّمت أن أعشق

الفكر

ليس الوري

أن أخفي عوالم

خلف جفني

وصمتاً

خلف كلماتي

أن أكون في

كل مرّة

مختلفة

حسب تقلبات الطقس

والظروف

(لكن وفي كلّ مرّة

لم أتعلّم ما يكفي)

عن الجاذبية الأرضية

التي تمنعني من التحليق

دون أجنحتي

وأنتني كما أنا

وشيء ما في مركّب

نواياتي

قد ضلّ الطريق بقسوة

تعلّمت العيش

متكافلة

مع شياطيني

وأنّ الواقع رهّن

الخيال

تعلّمت ربط رياحي

بالأذيال

واحتواء المحيطات بعيني

هكذا تعلّمت الكثير

لكنّي فشلتُ تعلّم

كيف لي أن أعيش!

* * *

أعثرُ على ذاك الذي يحبك ودعه يقتلك.

تشارلز بوكوفسكي

لا ضرورة

أن أترك ذاتي

لشخص ما

ليقتلني

أفعل ذلك

وحددي

بامتياز.



إشارة

معارض الكتب ومثلث السوق المأزوم!

بقلم : محمد شريم



المزيد . أما الطرف الثاني والذي اعتبره الأقل تأزماً فهو القارئ ، لأن بيده القرار في نهاية المطاف في دخول هذه السوق من عدمه والانخراط في العملية التسويقية (أو التسوقية) أم لا . ونحن هنا لا نتحدث عن سوق الكتب الدراسية . ومع ذلك ، فإن الخيار بالنسبة له صعب جداً ، لأن التنازل عن كونه طرفاً في هذا المثلث ، أو السوق ، يعني بنفس القدر تنازله عن نصيبه من جنة الثقافة والمعرفة . ويبقى لدينا الطرف الثالث ، أي الناشر ، وهو صاحب الوضع الأفضل نسبياً من شريكه ، لأنه هو الذي يتحكم بأصل العملية التسويقية ، وهو الأقوى على موازنة عملية النشر وأخذ مصالحه بعين الاعتبار . في معظم الأحيان - ومع ذلك فهو يعيش في أزمة أيضاً ، فأني له الشعور بالحبوحة وشريكاه يعانين العوز؟! ذلك بالإضافة إلى كون سلعته لا تحتل من قائمة الاهتمامات في بلادنا المكان الأول لدى المستهلك ، في الوقت الذي يترتب على الناشر فيها لأجل أن ينتجها من النفقات والالتزامات الكثير!

وما دامت أطراف المثلث جميعها تشعر بالأزمة ، وما دامت تتبادل بين الفينة والأخرى بعض الاتهامات في المسؤولية عنها ، ولأن الناشر هو الأوفر حظاً من شريكه ، فمن الطبيعي أن توجه إليه هو أصابع الاتهام بالمسؤولية عن القسط الأكبر منها ، فالمؤلف - أحياناً - يعتبره انتقص من حقه ، والقارئ يعتبره زاد في عبئه ، ويمكن أن تتبين ذلك بوضوح إذا استمعت إلى آراء رواد معارض الكتب . ومما يزيد في حدة الأمر ، لدى القارئ الذي يزور المعرض - وخاصة إذا نظمتها جهة رسمية - أن هذا القارئ يتوقع أن يرى تخفيضات كبيرة على الأسعار ، فيتفاجأ بكون الأسعار أعلى درجة من توقعاته ، وحول هذه النقطة يالذات أفادني الأستاذ عبد السلام العطاري مدير دائرة المكتبات في وزارة الثقافة - وهو الذي يقوم بدور رئيس في الترتيب لمعرض فلسطين للكتاب - بما معناه أن الوزارة في العادة تشجع الناشرين المشاركين في معرض الكتابوتحضرهم على تخفيض أسعار الكتب ، وتقدم لهم الخدمات والتسهيلات التي تعينهم على ذلك ، ولكنهم لا يلتزمون أحياناً بل في أغلب الأحيان بإجراء التخفيضات ، لأنهم يتحملون نفقات الطباعة والشحن والضرائب وغير ذلك من النفقات . أما الأستاذ صالح عباسي الناشر المعروف ، مدير (مكتبة كل شيء) الحيفاوية فقد أفادني أن المعارض التي تشرف عليها الدول غالباً لا تساعد الناشرين على تقديم التنزيلات ، ولكن في معرضي الشارقة و فلسطين ، يعملون على المساعدة بهذا الشكل أو ذاك ، بينما المعارض التي تشرف عليها المؤسسات كمعرض تركيا وجدة فإن هذه المؤسسات تساعد الناشرين بالترويج الإعلامي لاجتذاب الزوار . وفي الختام نقول : إنك إذا سألت كل طرف من أطراف مثلث السوق الثقافيالمأزوم ، فسوف يعبر لك عن حماسه للعمل مع الطرفين الآخرين لتجاوز هذه الأزمة - أو التقليل من حدتها على أقل تقدير ، لأن هناك من مسيبتها ما لا يمكن تجاوزه بين عشية وضحاها ، حتى لو اجتمعت هذه الأطراف ، كنظرة الإنسان العربي إلى أهمية الكتاب في حياته على سبيل المثال - ولكن مجرد الإعلان عن الحماسلعمل على تجاوز الأزمة لا يكفي ، بل إن المطلوب من الجميع هو وضع هذه النية موضع التنفيذ ، وذلك من خلال التواصل الجاد والجلوس معاً لرسم خريطة الطريق التي توصلهم إلى الهدف المنشود ، وذلك دون أن يتساعل كل طرف التساؤل المأثور : (من يعلق الجرس ؟) لأن عليهم جميعاً أن يعلقوا الجرس معاً وفي نفس الوقت !

لا يخفى على أحد من المثقفين والمتعلمين على اختلاف فئاتهم واهتماماتهم ما لمعارض الكتب من الضرورة ، فهي على قدر من الأهمية عظيم بالنسبة لأطراف مثلث السوق الثقافي-إن جاز التعبير-وهي المؤلف والقارئ والناشر . فالمؤلف يجد من خلال هذه المعارض قناة هامة تصل من خلالها أفكاره وإبداعاته إلى القارئ ، ليس فقط في محيطه ، بل إنها تنطلق من خلال هذه القناة إلى الميدان الأرحب والفضاء الأوسع

أما القارئ ، فإنه يتشوق لزيارة هذه المعارض لأنه يجد فيها حصاد الموسم الثقافي الذي يعيشه مُجمَعاً ، بالإضافة إلى ما تبقى في البيدر من حصاد المواسم السابقة مما لفظته آلات المطابع على رصيف الثقافة . وبالنسبة للناشر ، فإن معارض الكتب بالنسبة إليه تعتبر مواسم تسويقية يجدر الاستفادة منها قدر المستطاع - ولن أستخدم كلمة (استغلالها) حتى لا يساء الفهم - فطلاب العلم وطالبو المعرفة الذين كان ينتظر بعضهم فرادى في الأيام العادية يجدهم خلال أيام المعرض يتوافدون إليه فرادى وجماعات ، ومن كل حدب وصوب! إن ما أشرت إليه ينطبق على أطراف مثلث السوق الثقافي في مختلف البلدان ، ومع هذا فإن الثمرة التي يجنيها أطراف هذا المثلث في معارض الكتب تختلف من حيث حجمها وحلاوتها من بلد إلى آخر ومن أمة إلى أخرى ، وأظن أن المثلث المأزوم في بلادنا هو صاحب الثمرة الأصغر حجماً والأقل حلاوة ، وذلك لأسباب عديدة ، منها ما يعود إلى التربية الأسرية التي لم تجعل من عادة القراءة في بلادنا جزءاً من شخصية الإنسان ، ومنها ما يعود إلى الوضع الاقتصادي المتردي الذي يجعل الإنسان يوازن بين حاجته إلى الكتاب وحاجته إلى رغيف الخبز في بعض الأحيان!

ولمساعدة هذا المثلث المأزوم على تجاوز أزمته فإن علينا جميعاً أن نتشارك في رفد تيار قوي يسير في اتجاه تجاوز هذه الأزمة ، كل بما يختص به ويقدر عليه ، وذلك ابتداءً من الأسرة ، مروراً بالمدرسة والجامعة والمؤسسة الاجتماعية والدينية وانتهاءً بالحكومة ووزاراتها ذات العلاقة ، ليس لأجل معالجة البعد الاقتصادي من الأزمة فحسب ، بل لنستطيع من خلال ذلك المساهمة في بناء الجانب الثقافي من الشخصية الإنسانية في بلادنا ، وهذا هو الأهم !

إننا اليوم - في أغلب الأحوال - نجد أطراف هذا المثلث تتبادل الاتهامات في التسبب بوجود أزمة سوق الكتاب ، بدلاً من أن تتبادل المساعدة على تجاوزها ، وهذا ما يجعل الجميع في عداد الخاسرين !

وحتى نبدأ المعالجة السليمة ، إذا قررنا ذلك ، فإنه يجدر بنا أن ندرج كل واحد من أطراف مثلث السوق الثقافيالمأزوم ، ولعل أكثر هذه الأطراف شعوراً بالأزمة هو المؤلف ، وهو الذي لا يعود عليه إبداعه بمرود مادي يذكر - ما دمنا نتحدث عن السوق وما فيه من التسويق - بل إنه يدفع من جيبه الخاص في كثير من الأحيان ، بل في أغلب الحالات ، والمنطق يقول بوجود عدم اكتفاء المؤلف بالثمار المعنوية التي يمكن أن يحققها من كتابه ، بل إن من الطبيعي أن يحصل على مردود مادي أيضاً يعينه على الاستمرارية وإنتاج

شمس العروبة في فلسطين

بقلم/ شفيق التلوي

تحاكي روحه التي انسلت وهو يدافع عن ثرى فلسطين ويهتف باسم الطفل فارس عودة الذي لحق بمحمد الدرة يوم أن استشهد وهو يتحدى الدبابة الإسرائيلية.

إن سيكون حفل تكريم شخصية العام مختلف عما سبقه من حيث الشخصيات العربية السياسية الوازنة كرئيس البرلمان الكويتي مرزوق الغانم الذي هز العالم في خمس وأربعين ثانية وكذلك الشخصيات العالمية على مستوى رؤساء ووزراء وسفراء من العالم كالرئيس الفنزيولي نيكولاس مادولو وبعض الشخصيات الفلسطينية في الوطن والشباب والمنافي كما وأن ما سيميزه بأنه يقام على إيقاع ألحان الموسيقى العربية المصري الكبير صلاح الشرنوبلي الذي أعد لحن هذا الأوبريت العظيم الذي ستهز كلماته المعمورة العربية وهي تصدح بحناجر نجوم العرب الذين سيحملون شمس العروبة ويحلقون بها في مدارات فضاء أمتنا العربية يشعلونها من فلسطين لتشرق ظلام الأمة الطويل.

حقاً لفلسطين أن تهنا وتفرح بهذا العمل الفني الكبير وحقاً لمؤسسة سيدة الأرض أن تفخر بهذا الجهد العظيم وخاصة ما تقدمه ويقدمه رئيسها التنفيذي الدكتور كمال الحسيني من خلال جولاته المكوكية بين سائر أقطارنا العربية بل وتخطى حدودها إلى بعض دول العالم، ليعقد لقاءات عدة مع شخصيات سياسية وفنية ولوجاً لتتويج حفل شخصية العام بهذا الأوبريت حيث استطاع أن يجمع حوله كوكبة من الفنانين العرب الذين سيكسرون الطوق عن فلسطين.

من تصدعات وتداعيات بسبب ما ألم بعروبتها في فصل شُبه لها بأنه الربيع العربي فإن هو بتخاريف الربيع الذي ألقى بسدوله الثقيلة جاثماً فوق صدر شعوبها العربية فباتت ترجو الخلاص والانتعاق من نير ما دُبر لها في ليل.

إن شاعرنا الفلسطيني العربي سامي مهنا وهو يجعل من دلالات كلمات شمس العروبة بدءاً بذلك العنوان كعَبة دلالية تضع النص في حلة المراد له من هذا المعنى العميق مروراً بصوره البلاغية ودلالاته البيانية المحمولة تارة على الرمز وتارة على المباشرة في لغة سادها السهل الممتنع ليس ليتمتع من يستمع لهذا النص إنما ليفجر به مضامين رؤيته لكل الأحداث التي مرت وتمر بها أمتنا العربية ناهيك عن انبعاث كلمات هذا النص من قلب فلسطين ليعبر بذلك عن رفض الانقسام الوطني الذي ضرب أجنحة طائر الفينيق فقصم ظهر الوطن مؤكداً بأن العنقاء حتما ستفخ الروح في فينيقها لينبعث من الرماد رافضاً كل أشكال التشطي الفلسطيني والعربي وتداعياته على الخريطة الوطنية والقومية.

يمكننا القول بأن أوبريت شمس العروبة ملحمة شعرية غنائية تعيد لأذهاننا أوبريت الحلم العربي الذي عبر عن نبض الأمة العربية في مطلع الألفية الميلادية الثالثة يوم أن هزت دماء الشهيد الطفل محمد الدرة الذي اغتيل برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي في حضن أبيه، لكن أن يغنى أوبريت شمس العروبة في فلسطين وعلى مقربة من ضريح الرئيس الراحل ياسر عرفات حيث يرفد في رام الله فثمة دلالة أخرى

لعله ليس من قبيل الصدفة أن تجمع " مؤسسة سيدة الأرض لتكريم شخصية العام في دورتها العاشرة "، ثمان وعشرين صوتاً من فنانين العرب على أرض مدينة رام الله في منتصف كانون أول لهذا العام، فهي من جهة عدد حروف هجاء لغتنا العربية الجميلة التي تلهج بها أفئدتنا وما زال حال نبضها يقول لسان الضاد يجمعنا، ومن جهة أخرى يعد العمل، عملاً نوعياً ترتقي به المؤسسة إلى مصاف المؤسسات العالمية المختصة بهذا الشأن بالرغم من إمكانياتها المتواضعة.

نعم دائماً ما تجمع فلسطين، كل العرب برغم كل حواجز الجغرافيا السياسية التي ما انفكت تحول بينهم وبيننا في هذه الأرض المقدسة، أرض الديانات السماوية الثلاث؛ لنقف على مقربة من القدس بوابة الأرض إلى السماء وما بورك حولها حيث مهد وعنت رقاب وقيامه ودرج المارين من الأنبياء، لنقف وننشد ونغني سوياً أوبريت شمس العروبة التي حتما ستشرق وتملاً الدنيا ضياءً وتبدد ليل ربيع أمتنا الخرف الطويل.

أوبريت شمس العروبة خط كلماته الشاعر الفلسطيني سامي مهنا من هناك، من داخل أرض فلسطين المحتلة متجاوزاً حدود تشوهات الهوية العربية؛ لينقل للعالم هذا الأوبريت الذي صاغ حروفه ببراعة وجدارة وهو يحاكي واقع الأمة العربية في قراءة واعية لمجمل ما تتعرض له

” دونالد ترامب.. القضايا العادلة والقضايا الخاسرة.. تشاؤم الذكاء وتفاؤل الإرادة “

بقلم: رائد دحبور



فيما كنتُ أهمُ بكتابة مقالي الأسبوعي لصحيفة ”الحدث“ في الزاوية المخصصة لي بعنوان ”رؤى في الفكر والسياسة“ مساء يوم الأحد 22/10/2017 تواردت أنباءً أوليةً من واشنطن عن أنه تم الكشف ميدئياً عن خطة يجهزها الرئيس الأمريكي ”دونالد ترامب“ لحل الصراع لا يطلب فيها موافقة إسرائيل، حيث تأتي ضمن ترتيب إقليمي، وليست صفقة بين إسرائيل والفلسطينيين فحسب؛ فخطر لي لحظتها أن أكتب تحت عنوان: ”في القضايا العادلة والخاسرة.. تشاؤم الذكاء وتفاؤل الإرادة“.

وخطر لي أن القضايا المهمة والعامّة تتحدّد بكونها خاسرة عندما يتمّ إطلاق الأحكام النهائية تجاهها - من قبل قوى مهيمنة أو هيئات قضائية أو من قبل مجموعات قانونية أو نخب فكرية وفقهية وفلسفية ذات تأثير ونفوذ فعلي أو معياري طاع.

وخطر لي كذلك ما أدلى به ذات مرة، وتحديداً بعيد فشل مؤتمر كامب ديفد في تموز عام 2000، مارتن إنديك ممثل الإدارة الأمريكية في الأمم المتحدة وسفيرها السابق في إسرائيل، حيث قال:

إنّ ما كان يهمنى من ياسر عرفات فقط، هو توقيعه على إنهاء الصراع، وكان ذلك تصريحاً ضمنياً أمريكياً بانتهاء دور ياسر عرفات سياسياً، وهذا ما كان عبّر عنه بعد وقت قصير من ذلك، وبشكل فجّ، كثير من أركان الطبقة السياسية الإسرائيلية وعلى رأسهم كل من شاؤول موفاز وبن يامين بن إليعزر على سبيل المثال.

كما خطر لي تعقيب لوزير الخارجية الأمريكية الأسبق الألمعي، هنري كيسنجر في أحد مؤلفاته البارزة على ما جرى في مؤتمر كامب ديفد؛ حيث عدّ أنّ أكبر أخطاء إدارة بل كلينتون تجاه مسألة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كانت محاولتها البحث عن حل نهائي للصراع عبر مؤتمر كامب ديفد؛ لأنّ هذا الصراع من وجهة نظر كيسنجر له بعدان، بعد دبلوماسي وبعد يتعلق بالادعاءات التاريخية والدينية في مكان واحد لكلا طرفي النزاع، وهذا الصنف من النزاعات لا ينبغي محاولة إطلاق أحكام نهائية أو اجترار حلول نهائية لشقه المتصل بالادعاءات التاريخية والدينية، بل ينبغي تجنب ذلك لأنّ محاولة فرض حلول من هذا النوع سيؤدي إلى انفجار دورات من العنف يصعب السيطرة عليها، ويستشهد على ذلك بما حصل بعد فشل مؤتمر كامب ديفد من انتفاضة فلسطينية وردود أفعال إسرائيلية قاسية، بل ينبغي وبحسب كيسنجر أن يتم التركيز في محادثات السلام على الجانب الدبلوماسي المتصل بإبقاء مجريات الصراع وسيرواته تحت السيطرة، بمعنى استمرار إدارة الأزمة، دون محاولة فرض حلول والوصول إلى أحكام نهائية.

أعتقد -ولو بشكل مبكر- أنّ وجهة نظر هنري كيسنجر هي سياق ما سيثوب إليه سلوك الإدارة الأمريكية الحالية في نهاية المطاف. ولنعدّ إلى السياق العام المتصل بعنوان المقال حول القضايا العادلة والقضايا الخاسرة وتشاؤم الذكاء وتفاؤل الإرادة؛ فتشاؤم الذكاء -بمعنى التشاؤم الذي طالما فرضته حقائق القوة الطاغية لصالح إسرائيل بتحالفها مع القوة الأمريكية على سياقات الوعي والسلوك والإرادة العربية والفلسطينية- وقد كان هذا التشاؤم والإحباط أحد مصادر قوة تأثير الدبلوماسية الأمريكية وتفردتها في مجريات وسيرواته دبلوماسية اجترار المعجزات النظرية غير القابلة للتطبيق واقعياً لجهة إيجاد الحلول العادلة الملائمة لهذا الصراع المزمّن.

قد يبدو ما يمكن أن نقوله في القضايا العادلة، التي تتخذ صفة القضايا المهمة العامّة كبقاء أمة أو الكفاح من أجل الاستقلال الوطني على سبيل المثال وبطبيعة الحال، بالغ الاختزال في معظم الأحيان، لكن من الضروري أن يكون شديد الدقة والانضباط بعيداً عن الاجتزاء، ومن الضروري أن يستند إلى قوة المنطق وإحكام السرد ودقته وهدفية وذكاء وفعالية استخدامه في سياق تفسير الحقائق والوقائع اعتماداً على إذكاء الذاكرة التاريخية

باستخدام عبقرية التاريخ والجغرافيا في أن معاً واللواتي تشكل مجتمعة عبقرية المكان عندما يكون هو موضوع القضية؛ فكثيراً من القضايا العادلة تخسر؛ لأنها تخسر معركة السرد أمام قوة السرد التي يتسم بها منطق القوة الطاغية في تسويغ وإثبات أحقية الوقائع المستحدثة.

بحسب (إريك أورباخ 1892-1957) الناقد الأدبي والمفكر الألماني: ”فإن التاريخ هو علم الواقع الذي يؤثر فينا على نحو مباشر، ويحفزنا بعمق ويدفعنا بقوة إلى وعي أنفسنا. إنه العلم الوحيد الذي تخطو فيه الكائنات البشرية بكليتها، وعلى المرء تحت عنوان التاريخ أن يفهم ليس الماضي فحسب، بل تعاقب الأحداث بوجه عام؛ ولذا فإن التاريخ يشتمل على الحاضر. والتاريخ الجواني للألف سنة الأخيرة هو تاريخ الجنس البشري في تحقيقه التعبير عن ذاته، وهذا ما يعالجه فقه اللغة الذي هو فرع تاريخاني، بامتياز، ومن هنا تكمن أهمية السرد التاريخي، والمحافظة على مكتسبات معركة السرد، في إثبات الارتباط بالمكان، وفي إثبات الهويات التاريخية للأمم والأمكنة.

وبحسب الفيلسوف والمفكر والناضل السياسي الإيطالي (أنطونيو غرامشي 1891-1937): فإن أهم العوامل المتصلة بتحديد الأحكام تجاه القضايا العادلة هو: ”من الذي يطلق الحكم، المؤمن أم أحد ما يقف خارج القضية، كأن يكون خصماً نشطاً، أو مؤرخاً مختصاً، أو فيلسوفاً أو عالم اجتماع، أو مراقباً غير مكترث؟ ففي عالم القضايا السياسية ثمة إستراتيجية نفسانية شائعة يحاول فيها الخصوم تقيؤ الثقة بالقضية التي تقف نقيضاً لهم؛ وهكذا تنشعب معركة إرادات يحاول فيها أحد الطرفين أن يراكم إنجازاً بعد آخر أو واقعة فعلية بعد أخرى؛ على أمل إحباط من يقفون في الطرف الآخر، موضحاً لهم أنّ لا أمل لديهم بالفوز. في مثل هذا الوضع يكون من الواجب كسب القلوب والعقول وإلا فالخسارة. والحال أنّ نظرية أنطونيو غرامشي السياسية في الصراع على الهيمنة تُبوّئ مثل هذا النزاع مكانة مركزية في السياسات الحديثة وتفسر الشعار المأخوذ من رومان رولان الذي وضعه غرامشي على صدر صحيفته (تشاؤم الذكاء.. تفاؤل الإرادة)، ومن ثمّ فإنه ليس مهماً مقدار المشاكل والمصاعب التي ينطوي عليها وضع ما، إذ يبقى للشخص الذي يمثل هذا الوضع قضيتته أن يتخذ القرار الأخير، أن يحتفظ في المبادرة، وأن يتمسك بالتفوق أو الامتياز. فالبدايات، الخواتيم والفترات المتوسطة؛ تلك هي المراحل أو الحدود السردية التي تطلق عندها أحكام النصر، والنجاح، والفشل، والخسارة النهائية، وفقدان الأمل“.

تقف إذاً سياقات التاريخ الصحيح والجغرافيا الواقعية وسردياتهما العبقرية لصالح أصحاب القضايا العادلة على الدوام، وهذا هو مناط ومنطلق تفاؤل الإرادة الذي يتسم به أصحاب القضايا العادلة اعتماداً على الإيمان بعدالة قضيتهم، في المقابل تقف الوقائع المستحدثة التي تفرضها القوى الطاغية لصالح غلبة الادعاءات التاريخية الزائفة بالمكان وراء منطق تشاؤم الذكاء في التعامل مع ومواجهة حقائق القوة التي تشكل معاول هدم منهجية لأركان الإيمان بإمكانية انتصار القضايا العادلة لدى أصحاب تلك القضايا قبل غيرهم من المراقبين أو المحايدين. وهذا الوجدان والمنهج السيكلوجي والسلوكي من تشاؤم الوعي والذكاء الانفعالي يُشكلان معولاً ذاتياً -قبل موضوعي- لتفكيك ذاتي تلقائي لسلسلة متصلة من النصوص الواقعية التاريخ -أصلائية المتصلة بالصراع وأدعاءات الأطراف؛ وهو ما يعني الاستعداد التلقائي والقابلية التي يسوغها تشاؤم الذكاء الانفعالي لخسارة معركة السرد، والتخلي النهائي عما يتجلى في عبقرية التاريخ والجغرافيا لصالح حقائق الجغرافيا والديمغرافيا المستحدثة، وما تفرضه حقائق القوة من وقائع طاغية في المكان والزمان؛ وهذه كانت على الدوام سياقات ومؤديات التعاطي المنهجي مع دينامية وغائية الدبلوماسية الأمريكية، منذ مشروع روجرز في أواسط ستينيات القرن الماضي مروراً بمكوكية هنري كيسنجر وسايروس فانس وجيمس بيكر وجون كيري، وليس انتهاءً بما يمكن أن نراه من دينامية ومكوكية وزير الخارجية الحالي الواعده أريكس تيليرسون !!.

وَعَلَمَةٌ رَفِيعَةُ الْفِكْرَةِ

الصحفي ورجل الأمن الفلسطيني والبحث عن شيء

كتب حسام عزالدين



خلال لقاء ضم ممثلين عن دائرة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والشرطة الأوروبية واليونسكو ومنظمة بيكاد ونقابة الصحفيين، تحدث المجتمعون في سياق البحث عن تنظيم العلاقة بين رجال الأمن والصحفيين في الميدان، عن تأثيرات وجود الاحتلال الإسرائيلي السلبية على تنظيم هذه العلاقة، وهو الأمر الذي دفع وكيل وزارة الإعلام محمود خليفة للقول أمام المؤسسات الدولية: «كيف يمكن للسلطة الفلسطينية أن تنظم العمل الصحفي في البلاد، في وقت لا تستطيع حماية المؤسسات الإعلامية، ولا صحفييها من هجمات الاحتلال الإسرائيلي عليها، حتى داخل المنطقة المصنفة (أ)».

أحد المسؤولين الدوليين قال: «نعم، نحن نعرف أننا بصدد تنظيم العلاقة بين رجال الأمن والصحفيين، ونحن نعرف أننا كمن يجلس على العشاء سوية، ويأتينا ثالثاً على غفلة»، قلت له: «عفواً الثالث لا يأتي للعشاء، بل يأتي ليسرق العشاء بمجمله».

تزامن اللقاء الذي يأتي في سياق برنامج تعدد دائرة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية لتنظيم العلاقة بين الصحفيين ورجال الأمن، مع الهجمات التي نفذتها قوات الاحتلال ضد شركات بث في مدن الخليل ورام الله وبيت لحم ونابلس، وخيّمَت هذه الهجمات على أجواء اللقاء. صحيح أن الاحتلال يستهدف الاثنى سواسية، رجل الأمن والصحفي الفلسطيني، غير أن العلاقة بين رجال الأمن والصحفيين، خاصة في المجال الميداني، بحاجة إلى ترتيب وتنظيم على قاعدة أن يفهم كل طرف مهامه وواجباته، من أجل تفاعلي مواجهات لن تخدم سوى زائر العشاء المفاجئ.

ومن المفهوم ووفق القواعد الأمنية العالمية كافة، فإن سلوك رجل الأمن في الميدان تحدده قواعد أمنية ومتطلبات تضعها القيادة الأمنية، بمعنى أن رجل الأمن لا يستطيع التصرف إلا من خلال أوامر عليا، وهذا متعارف عليه في ألف باء الأمن. وفي المقابل، من المفترض أن يتحرك الصحفي بناءً على تعليمات أسرة التحرير في المؤسسة التي يعمل فيها، وليس بناءً على مبادرات شخصية قد تدفع القائمين على المؤسسة الإعلامية إلى التهرب منها. وطالما إن الحديث يدور عن العلاقة بين رجل الأمن والصحفي في الميدان، فإن واجب الإعلامي يتمثل في تغطية الحدث ونقله بموضوعية إلى الرأي العام، دون زيادة أو نقصان، حتى وإن تضمن ذلك نقل رأي رجال الأمن عن هذا الحدث، بل إن قواعد العمل الإعلامي تلزم الصحفي البحث عن رأي الأمن فيما يجري.

والغاية من التحرك الأمن تجاه أيّ حادثة كانت، تتضمن توفير الأمن للعامة ومنع تفاقم الأمور الأمنية في منطقة معينة، بالتالي من المنطقي أنه لا يوجد أيّ عداً مسبوق بين رجل الأمن والصحفي الموجود في منطقة الحدث.

لذلك، فإن أيّ علاقة بين رجل الأمن والصحفي يجب أن تقوم على أساس احترام دور كل طرف للطرف الآخر، وأن يؤخذ بالحسبان بأن توفير الأمن والحماية للصحفي، كونه مواطناً مدنياً، هي من مسؤولية رجل الأمن؛ حتى وإن تعرض الصحفي لاعتداء من طرف ثالث. فإن فهم كل طرف مسؤوليته ودوره، فلن تقع مواجهات مؤسفة جديدة بين الطرفين ما يدفعنا للإدانة والاستهجان والاعتذار والبحث والتحقيق إلخ من إجراءات لإنهاء قصة كان بإمكاننا تجاوزها منذ البداية.

الصراع بين عقلية "بدري عليك" و"هلا وقتك"

بقلم: نور عودة



في الأسابيع القادمة ستتولى (جاسيندا آردين) ذات السبعة وثلاثين عاماً مقاليد الحكم في نيوزيلاند، بينما سيتولى الشاب (سيباستيان كورز) ذو الواحد والثلاثين عاماً رئاسة الحكومة في النمسا ليصبح أصغر زعيم منتخب في العالم. (آردين) ينتمي إلى حزب العمال اليساري، بينما (كورز) ينتمي إلى اليمين وتحت قيادته، هناك مخاوف من جنوح حزبه وبلاده إلى التطرف اليميني والإسلاموفوبيا.

القواسم المشتركة بين الزعيمين هي أن غالبية السكان في بلديهما من الشباب، وأنهما استفادا من منظمتي تعليم تسليح الطالب بالقدرة على التعبير عن نفسه والتحليل والوصول إلى استنتاجاته الخاصة دون تلقين أو تهريب أو الاضطرار للانصياع لقوالب مجهزة مسبقاً لدور الشباب. بالإضافة إلى ما سبق، يجب القول: إن الزعيمين الشباب استطاعا أن يصلوا إلى سدة الحكم بسرعة قياسية بكل المعايير بسبب جاهزية مجتمعيهما لاحترام العقول والتركيز على البرنامج السياسي وعدم اعتبار الشباب غير مؤهل للقيادة. الأهم من ذلك كله هو أن هذه المجتمعات لا تعدّ منح الشباب دوراً قيادياً أمراً بروتوكولياً أو شكلياً أو مئة من الكبار.

في فلسطين، غالبية المجتمع من الشباب الذي لم يحظَ غالبية بالمشاركة في أيّ انتخابات بسبب الانقسام. في ظل أجواء المصالحة، هناك فرصة لعقد انتخابات طال انتظارها للرئاسة والمجلس التشريعي، وربما أيضاً انتخابات للمجلس الوطني لمنظمة التحرير. لكن الطريق أمام بروز قيادات شابة في أيّ انتخابات مقبلة معقدة بالمعوقات والافتراضات غير السليمة.

الشباب في فلسطين لا يحظى ببيئة حاضنة تشجع الإبداع والفكر الحر والتنوع. نظام التعليم لا يعتمد التحليل لأنه يركز على التلقين والقوالب الجاهزة والمتحجرة لتعريف الذات، بل ويركز على التماثل عوضاً عن التميز والتعدد. أما الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، فتكتظ بمن قاربوا على سنّ التقاعد ولا يزالون يبحثون على فرصة لتبوء منصب قيادي؛ ما يجعل فرص صعود قيادات شابة إلى درجات عليا في التنظيم محدودة للغاية.

في المقابل، وبسبب هذا الأفق الاجتماعي والسياسي المسدود أمام غالبية المجتمع، فقد معظم الشباب إيمانهم بالنظام السياسي وقدرته على التكيف مع مستجدات العصر أو استعداد هذا النظام ليصبح أشبه بالمعنيين فيه بدل أن يكون معداً لتلقين الأغلبية، واعتبارهم غير مستعدين لتولي مسؤولية صنع القرار. عزوف الشباب عن الحياة السياسية وانقسامهم بين ناقد على النظام وغير مكترث بمنظومة يعدها غير ذات صلة بحياته واقعاً لا جدال فيه. والأخطر ربما هو أن الشباب في فلسطين محرومون من القدرة على تهيئة أنفسهم بما يلزم من معرفة ومهارات لكسب القدرة الفعلية على إحداث التغيير.

هذا الأفق المسدود أمام الشباب يعني بالضرورة فقدان الهيئات والتنظيمات لصلتها بالواقع والرأي العام وانعدام قدرتها على التأثير على الشريحة الأكبر في المجتمع. الأزمة ماثلة أمامنا في كل مناحي الحياة، وأثرها يتخطى الحاضر، بل إنه يهيئ لأزمة أعمق في المستقبل القريب، عندما تفرض الطبيعة وسنة الحياة فراغات في كل هيئات صنع القرار دون وجود من هو مهيأ لتولي تلك المسؤوليات. هذا السيناريو ليس افتراضياً، بل هو ماثل أمامنا بالصوت والصورة وبشكل يومي لدرجة أننا تعودنا على عدم تقييمه أو دراسة انعكاسه الحقيقي على حاضرنا ومستقبلنا القريب.

قبل أسبوع، دعت القوى الوطنية والإسلامية في رام الله إلى "تظاهرة جماهيرية" للاحتجاج على احتفال بريطانيا بوعد بلفور ومطالباتها بتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية تجاه الشعب الفلسطيني الذي لا يزال يعاني تبعات هذا الوعد من ظلم وتشريد وحرمان لأبسط الحقوق الإنسانية والوطنية. الصورة التي خرجت عن هذه "التظاهرة" تلخص الواقع والانقسام، حيث لم يتجاوز عدد المشاركين بضع عشرات من الشخصيات التي يتكرر وجودها في كل المناسبات والتظاهرات المماثلة، وغاب عن المشهد أيّ مشاركة لمن تتراوح أعمارهم بين العشرين والأربعين على أقل تقدير، واقتصرت تمثيل هذه الفئة العمرية الكبيرة على الحضور من الصحفيين! هذا الغياب ليس حدثاً استثنائياً، بل هو القاعدة التي لم تدفع هذه القوى حتى الآن إلى مواجهة حقيقة دورها وحجمها وقدرتها على التأثير وتمثيلها للرأي العام.

الأمر ذاته موجود في فعاليات الأطر النسوية والمجتمع المدني، حيث تتم دعوة الشباب للاستماع، وليس للمشاركة. في المقابل، يبادر الشباب بإطلاق حملات وشنّ معارك حقوقية واجتماعية تعنيه وتؤثر على حياته، مثل حملة حماية تل السكن في قطاع غزة مؤخراً على سبيل المثال لا الحصر، وتلحق به الأحزاب وفعاليات المجتمع المدني حتى تبقى ذات صلة.

في ظل عالم يعاني من أزمت مترابطة ومتفاقمة، وفي ظلّ واقع يختزل المسافات، ويسمح بالعمل الجماعي على مستوى العالم، فلسطين حبيسة شعارات أثبتت عدم جديتها فيما يخص دور الشباب وحققهم في تقرير مصيرهم. المجتمعات في الدول الديمقراطية والمستقرة تعاني من أزمة قيادة وجنوح إلى الجموح باتجاه اليمين أو اليسار. هذه المجتمعات، ورغم ما تواجهه من هزات وأزمات تستطيع الدفاع عن نفسها بسبب وجود مؤسسات عريقة للدولة والمجتمع يضمن عدم انهيار النظام السياسي بسبب أيّ أزمة. في واقعنا، وفي ظل تعطل الحياة الديمقراطية وانسداد الأفق أمام الشباب الذي لم يراكم الخبرة، لكنه يراكم الخيبات والنقمة بسبب الإقصاء وانعدام فرص العمل والمشاركة السياسية، لا يوجد ما يحمي المجتمع مما هو آت سوى وقفة جدية لإنقاذ الذات. إما أن ننتقل من الحديث عن الشباب لتمكينهم وخلق واقع تتجدد فيه الدماء وتكافأ فيه المبادرة، أو أن نقبل بما لا تحمد عقباه في المستقبل القريب من الفراغ الذي لا تقبله الطبيعة. عقلية "بدري عليك" تجاوزتها الديمغرافيا وتخطاها الواقع. بقي أن يتدارك المجتمع الأمر، ويتبنى نهج "هلا وقتك".

حماس... وعباس... والتسوية

بقلم: نبيل عمرو



على رأس منظمة التحرير أن تمارس سياسة مناقضة لسياسة المنظمة، ولكن من حقها وربما من واجبها أن تسجل اعتراضاً حتى على مبدأ المفاوضات، ولكن من داخل المؤسسات الشرعية والمعتزفة بها، وعلى رأسها بالطبع منظمة التحرير.

لقد سهّل الأمريكيون على حماس ممارسة مرونتها مع الرئيس عباس، فإذا كان سلاحها محرّجاً، فأمريكا تتفهم تأجيل البت فيه، وحين تتفهم أمريكا أمراً فمن الصعب على إسرائيل مخالفتها فيه، إذا ما كان في الأمر جهد أمريكي أوسع، ولا يضر حماس أن تعلن ما يشبه التفويض للرئيس محمود عباس كمثل للشعب الفلسطيني كله لإحراز تسوية كانت حماس قد أصدرت موقفاً جديداً ومرناً ومتساهلاً منها، لو فعلت حماس ذلك ويبدو أنها تفكر في الأمر، فلن تكون قد أخلت طرفها من مأساة غزة المتبادلة ورفعت عن نفسها التهمة السابقة بأنها أعاققت وصول المليارات التي تقررت قبل سنوات في شرم الشيخ، وفي الوقت نفسه تسحب نفسها من الادعاء الإسرائيلي بضعف تمثيل عباس للفلسطينيين أو حتى الادعاء بأنه يمثل جزءاً منهم.

بوسع حماس أن تعلن كل يوم موقفاً متحفظاً على كل خطوة تمثيها منظمة التحرير نحو المفاوضات والتسوية، وهذا حقها وقد مارست إسرائيل هذا السلوك حين نجح رابين في تمرير أوصلو بصوت واحد.

حين يفتح ملف التسوية بجديّة وباتجاه الحل الإقليمي، فعلى الأرجح أن تكون تسوية مفروضة على الجميع، وفي كل الحالات لا يحرم على حماس أن تقول رأياً مخالفاً أو أن تمارس المخالفة سياسة، حين تصبح هي القيادة الشرعية لمنظمة التحرير، وهذا قد لا يكون وقته لا الآن ولا في القريب العاجل، فالأولوية فيما يبدو فلسطينياً وإقليمياً ودولياً، هي لصفقة القرن واحتمالات الحل المفروض.

أغرقت إسرائيل مقدمات المصالحة الفلسطينية الفلسطينية، بوابل من التحذيرات والاشتراطات، كما لو أنها طرف يجلس على الطاولة، وهو صاحب الاستثمار الأكبر في الانقسام.

الذي يقلق إسرائيل فيما يبدو ليس عودة السادة الوزراء إلى الغرف المخصصة لهم في غزة، وليس وجود سلطة رام الله على المعابر، فهذه مطالب لها، وأظهرت أكثر من مرة استعدادها لدعم هذا الأمر.

الذي يقلق هو ارتباط المصالحة بالتسوية، وهو ارتباط يبدو منطقيًا وواقعيًا والمؤشر الدال عليه هو التصريحات الأمريكية الداعمة للجهد المصري والمراهنة على حل الإشكال الغزي، ما يلغي أو يخفف الاعتراض على صفقة القرن.

وهذا التحليل الذي لا أعرف مدى دقته بالضبط، يرتب على حركة حماس مسؤوليات إضافية قد تكون في بعضها مختلفة عن المواقف التي سوقت على أنها مبدئية، وأن تبلغ المرونة الحمساوية مستوى يتقارب كثيراً مع سلطة رام الله التي يتأهب رئيسها لخوض جولة سياسية لن تكون سهلة بأي حال.

ومع أن الإسرائيليين والأمريكيين وحتى الرباعية، تدعو حماس إلى الاعتراف بإسرائيل وإنهاء عملها المسلح، إلا أن هناك مساحة للمرونة البناءة التي تجنب حماس تهمة إفشال محاولة جديّة للتسوية بما في ذلك حل إشكالات غزة. ومساحة المرونة لا تقام مع إسرائيل وأمريكا، فليس مطلوباً من حماس منطقياً أن تتصرف في أمر الاعتراف كما لو أنها دولة تعترف بدولة أخرى، فهذه الحكاية أنجزتها منظمة التحرير، وبوسع حماس إيجاد صيغة تعبر عن التزامها بما التزم به غيرها، فهي جزء من حركة وطنية لا يحق لها إن لم تكن

بعد سوريا والعراق: مصر في المثلث القاتل

كتب: أحمد زكارنة



الشرق الأوسط، وهو ما تحقق فعلاً لا قولاً في العراق، وقد يحدث قريباً في سوريا، لتبقى مصر هي الدولة الوحيدة التي انحصرت المواجهة مع جيشها في سيناء، دون الدخول إلى العمق بعمليات كبيرة كالتى حدثت على حدود القاهرة الكبرى. فضلاً عن بدء مصر في استعادة دورها القيادي في المنطقة من خلال إغلاق ملف المصالحة الفلسطينية، باعتبار فلسطين هي قضية العرب الأولى التي أهمل ملفها عربياً بعد انطلاق ما يُسمى "الربيع العربي".

الأمر هنا يشير بوضوح كامل إلى أن هذه العملية لم تكن مجرد عملية قامت بها مجموعة من المجموعات التكفيرية المسماة "ولاية سيناء أو أنصار بيت المقدس أو اللجان النوعية المسلحة الأخرى" التي عادة ما تتبع أسلوب حرب العصابات لا حرب المخابرات، كما هي حالة عملية الواحات الأخيرة. ولكنها قد تكون الخطوة الأولى في توجيه دفة الأحداث باتجاه مصر من خلال التركيز على زعزعة أمنها الداخلي.

خاصة ونحن نلاحظ أن هذه العملية الأخيرة، قد وقعت خارج ما يطلق عليه بـ "المثلث القاتل" وهو مثلث (العريش- رفح- الشيخ زايد)، ما يؤشر إلى محاولة نقل مسرح العمليات بين هذه التنظيمات والقوات المصرية من البوابة الشرقية لمصر "شبه جزيرة سيناء" إلى حدود القاهرة الكبرى وصولاً إلى عمقها، عبر توظيف الحدود الليبية بالدعم اللوجستي مخابراتياً والاقتصادي تمويلياً والذي لا يمكن لمثل هذه الجماعات امتلاكهما إلا من خلال جهات دولية بعينها.

ما يعني أن الممولين المستفيدين من هذه التنظيمات، باتوا يدفون بقوة باتجاه جرّ الحالة المصرية نحو نقل المواجهة من الأطراف إلى العمق في سياق تناسخ الحالتين العراقية والسورية في الداخل المصري، الجبهة الأخيرة الصامدة في وجه تفكيك وإعادة ترتيب أوراق المنطقة بأكملها، لتصبح مصر اليوم في مرمى نيران ما يمكن تسميته "المثلث العربي القاتل"، وهذه المرة بالإشارة إلى كامل الشرق الأوسط برمته لا محافظات سيناء وحدها، ما يؤكد أن المعركة الحقيقية لهذا المشروع الكبير والخطير في أن إنما تركت للمرحلة الأخيرة والأصعب، مرحلة المواجهة الحقيقية في مصر، وليس في أي دولة أخرى. فهل نعي خطورة ما نحن مقبلون عليه؟

تشير الإحداثيات الجغرافية الأولية للعملية الإرهابية التي استهدفت مجموعة من القوات الخاصة التابعة لأجهزة الأمن المصرية يوم الجمعة الماضي، إلى أن القوة الأمنية التي كانت قد تلقت معلومات عن هذه البؤرة الإرهابية في هذه المنطقة، قد وقعت في كمين أعد لها بأسلوب مخابراتي معقد، باتجاه استدراجها إلى منطقة منخفضة مكشوفة أمنياً، تمكن القوة المهاجمة من استهدافها بسهولة من أعلى الجبال المحيطة.

وبالبحث والتدقيق، سنجد أن "وادي الحيتان" على بعد 135 كليو متراً من محافظة الجيزة، الذي شهد هذه العملية يقع فعلاً في منطقة منخفضة ترتبط جغرافياً بحدود مدينة الفيوم، خاصة بعد توغل القوة الأمنية لمسافة 35 كيلومتراً في عمق الصحراء.

إن كانت هذه هي المؤشرات الجغرافية للعملية، فإن المؤشرات العسكرية تؤكد استخدام المجموعة المهاجمة والمكونة حسب الأخبار الأولية من 100 عنصر ويزيد، للأسلحة الثقيلة كـ "الآر بي جي والصواريخ المضادة للعربات المصفحة" وغيرها من الأسلحة الثقيلة التي تمكنت المجموعة من استقدامها، على الأغلب عبر الحدود الليبية الخاضعة الرخوة على الحدود المصرية، ما يأخذنا مباشرة لفكرة التخطيط المخابراتي لمثل هكذا عملية معقدة.

فقد بات من المؤكد أن ظهور ما يسمى بتنظيم الدولة "داعش" إنما جاء لضرب استقرار المنطقة من خلال تفتيت الدول الثلاث الأهم فيها "العراق، وسوريا، ومصر"، وقد نجح في الوصول إلى أهدافه في العراق وسوريا، رغم انهزامة منهما مؤخراً، إلا أنه خرج منهما وهما بحاجة لأكثر من عشرين عاماً من التعمير؛ كي يعودا كما كان، وليس أفضل.

غير أن مثل هذه المخططات الكبرى عادة ما تقف من ورائها أجهزة مخابرات عالمية، بهدف إضعاف هذه الدول وصولاً إلى تفكيكها سياسياً إلى دويلات، لصالح الكيان الإسرائيلي المزروع في منطقة

المصالحة والوحدة والمصالحة

بقلم: سامي سرحان

ليس من باب التكرار القول: إن في الاتحاد قوة، وإن الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني وتجنب العثرات والسقوط في الأفخاخ التي ينصبها المحتل الإسرائيلي على طريق حريتنا وانعتاقنا من الاحتلال.

وقد حرصت القيادة الفلسطينية منذ أن انشئت منظمة التحرير قبل أكثر من نصف قرن أن تكون المنظمة هي الوعاء الجامع للشعب الفلسطيني بكل قواه وأطيافه الفاعلة من شخصيات وطنية ومنظمات وحركات وجبهات فدائية وأحزاب سياسية واتحادات شعبية.

وقد حافظت المنظمة على وحدة مكوناتها خلال مسيرتها؛ فحققت بالوحدة انتصارات واضحة يقف على رأسها تأكيد الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني التي غابت بعد النكبة وحقه الثابت في التحرر والاستقلال والعيش في دولة خاصة به أسوة بغيره من شعوب المنطقة والعالم.

وخلال مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، تعرضت الوحدة الوطنية إلى اهتزازات بفعل اختلاف الرؤى والبرامج، ولكن سرعان ما كان يتم تجاوز هذه الاختلافات والعودة إلى الانتظام في الإطار الجامع منظمة التحرير ومؤسستها الأبرز اللجنة التنفيذية للمنظمة. ولم تكن التدخلات العربية في الشأن الفلسطيني بعيدة عن خلق الاهتزازات في الصف الفلسطيني والوحدة الوطنية، ولكنها كانت تدخلات فجة ومكشوفة سرعان ما تتلاشى أمام وعي الشعب الفلسطيني وإدراكه لخطورة الانقسام والتشرذم على القضية الوطنية.

ومن هنا، برز وتعزز شعار استقلالية القرار الفلسطيني ورفض التبعية والاحتواء الذي جسده الرئيس القائد الراحل أبو عمار حتى آخر يوم في حياته. ولم يكن هذا الشعار يعني له بحال من الأحوال الاستغناء عن محيطه العربي الرسمي والشعبي أو الانعزال عن أمته العربية والإسلامية وأصدقاء القضية الفلسطينية في العالم.

وظلت الوحدة الوطنية عاملاً إستراتيجياً وأحد ثوابت السياسة الفلسطينية في كل مرحلة من مراحل النضال الفلسطيني، والعودة اليوم إلى الوحدة الوطنية، وإنهاء الانقسام الذي دام عشر سنوات عجافاً بفضل الجهود المصرية التي تستحق الشكر، هي عودة إلى الخط المستقيم الموصل إلى تحقيق الأهداف الوطنية المشروعة لشعبنا في الحرية والاستقلال

واللافت أن الإدارة الأمريكية وعلى لسان مبعوثها للشرق الأوسط غرين بلات تبنت الموقف الإسرائيلي من المصالحة لناحية الاشتراطات ما يغلِق الباب أمام مبادرتها المبهمة التي يروج إليها في كثير من وسائل الإعلام على لسان مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين وعرب، والتي لم يظهر منها غير هدف خلق تحالف في المنطقة أو محور تكون إسرائيل جزءاً أساسياً منه يؤمن المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المقام الأول ويعطي طمأنينة زائفة لبعض الدول والأنظمة العربية.

وفي كل الأحوال، فإن المصالحة وإنهاء الانقسام بمقدار ما هما ضرورة استراتيجية فلسطينية لتمكين القيادة الفلسطينية من الحفاظ على موقفها وتمسكها بالحقوق والثوابت الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والصمود في وجه الضغوط العربية والإقليمية والدولية المتوقعة، فإن المصالحة بحاجة إلى مرونة الأطراف المتصالحة في التعامل الواعي مع المستجدات وعدم الانجرار إلى مواقع ومحاور قد تذهب بحقوق الشعب الفلسطيني ومنجزاته النضالية التي تراكمت على مدار نصف قرن فالزمن العربي الرديء الذي نعيشه لا ينتج غير تسوية رديئة تكون حقوق الشعب الفلسطيني ضحيتها.

وإقامة دولتنا وتقتضي المصالحة الفلسطينية تغليب المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني على ما سواها من مصالح وارتباطات وإيديولوجيات خاصة في هذه المرحلة المظلمة من واقعنا العربي والإقليمي، وما يخطط له من تسويات وصفقات قد تتجاوز وتقتصر عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني التي أجمعت عليها مختلف الفصائل والقوى والحركات والأحزاب الفلسطينية.

وإذا كانت المصالحة تسقط بعض الذرائع الإسرائيلية للتهرب من المفاوضات والتسوية كموضوع التمثيل الفلسطيني، فإنها أعادت تكرار طرح مجموعة الذرائع على طريق الدخول في مفاوضات للوصول إلى تسوية عادلة ودائمة كشروط الرباعية الدولية من اعتراف حماس بإسرائيل ونزع سلاحها وتخليها عن المقاومة واعتماد المفاوضات السلمية كطريق لحل الصراع وتحقيق التسوية وعدم الدخول في مفاوضات، أو التعامل مع حكومة وحدة وطنية، أو توافق تشارك فيها حماس.

ويدرك الفلسطينيون على مختلف انتماءاتهم وفصائلهم الوطنية والإسلامية أن حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة، قد أراحت موضوع التسوية مع الفلسطينيين من أجندتها وفقاً لمبدأ حل الدولتين قبل المصالحة وبعد المصالحة، بل إن إسرائيل وأحزابها من اليمين والمركز واليسار قد انزاحت إلى مواقع اليمين المتطرف وبات الاستيطان القاسم المشترك لبرامج الأحزاب اليمينية والوسط (المركز). وهو ما أوضحته تصريحات زعيم حزب العمل الجديد وقائد المعسكر الصهيوني غاباي الطامح لخلافة نتنياهو في الانتخابات القادمة. ويبدو أن نتنياهو الذي تحيط به تهمة الفساد وتلاحقه تحقيقات الشرطة لم يعد الشخصية المقبولة دولياً وإقليمياً لتمثيل إسرائيل في مرحلة صفقة القرن لفجاجة طروحاته اليمينية رغم أنها تعزز من شعبيته لدى اليمين المتطرف الإسرائيلي الذي لا يرى سوى "الخطر الداهم" على إسرائيل من فوقها ومن تحت أرجلها.

ورغم أن نتنياهو لا يزال يتمتع بأغلبية برلمانية ورغبة في إتمام ولايته في رئاسته الحكومية إلا أن حلفاءه ملوا من طول فترة توليه رئاسة الوزراء، ووقفوا في الجانب الآخر من سعيه لسن قانون يمنع محاكمة أو التحقيق مع رئيس الوزراء أثناء فترة ولايته في تهمة تشغله عن التفريغ لوظيفته الأساسية في إدارة الحكومة.

الحدث

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

رام الله - الماصيون - عمارة سحويل - الطابق الأول
صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين
هاتف: +970 2 297 9717
فاكس: +970 2 297 9719
alhadath@alhadath.ps
www.alhadath.ps
facebook.com/alhadathnews
https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

الحدث

صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadathpal



سيولة نقدية فورية مع بطاقات البنك العربي الائتمانية

سعر فائدة تفضيلي* لمعتمدي البرامج المصرفية

تتيح لك هذه الخدمة الاستفادة من السقف النقدي المتوفر في البطاقة الائتمانية للدفع نقداً للجهات التي لا تقبل البطاقات الائتمانية كوسيلة للدفع.

*سعر فائدة تفضيلي 0.90% شهرياً، تطبق الشروط والأحكام.

البنك العربي
ARAB BANK

اللجاح مسيرة

بالتل وجوال والوطنية 1800333333

الشبكات الأخرى والخارج +97022953333

arabank.ps